

المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي
الحرية والشيوعية
العدد 13



فلسطين : انتفاضة حتى النصر



محتويات العدد

بيان التيار الماركسي الأممي

5 فليستظ النفاق ! من أجل الدفاع عن غزة !

التيار الماركسي الأممي

13 تمبنة للدفاع عن غزة والشعب الفلسطيني ضد الصهيونية والامبريالية

تاريخ فلسطين - اسرائيل

15 ما قبل النكبة إلى اتفاقيات أوسلو

فلسطين - اسرائيل

33 فشل حل الدولتين والبديل الشيوعي

فلسطين - اسرائيل

36 العدوان الإجرامي على غزة يندر باشغال المنطقة

مناات القتلى في تضاف على مستشفى في غزة

41 العدوان الإجرامي على غزة يندر باشغال المنطقة

فلسطين - اسرائيل

45 الإمبرياليون يشعرون بالقلق من احتمال تصاعد الحرب

كيف للعمال أن يوقفوا آلة الحرب الامبريالية؟

50

الإفتاحية

نضع بين أيديكم، أيتها الرفيقات أيها الرفاق، العدد 13 لمجلتنا الحرية والشيوعية، والذي خصناه بالكامل للقضية الفلسطينية، لشرح جذور القضية ومسارها التاريخي وتحليل الأوضاع الراهنة وتوضيح الموقف الماركسي مما يحدث والمنظور الاشتراكي الثوري للحل.

كثيرا ما كنا نردد، نحن الماركسيون، إن الخيار الوحيد أمام البشرية في وقتنا الحالي هو إما الاشتراكية أو الهمجية، وهو ما كان أعداؤنا يعتبرونه مبالغة، إذ كيف نجرؤ على اتهام «أفضل العوالم الممكنة»، الذي هو عالمهم الرأسمالي، بأنه يجر الحضارة إلى الهمجية. لكن الآن لا بد أن وحشية وهمجية الدولة الصهيونية، بمشاركة فعلية من جميع القوى الإمبريالية وتواطؤ من كل أنظمة المنطقة، قد صدم الكثيرين وجعلهم يعيدون التفكير في بعض المسلمات السابقة. إن ما يحدث أمام أنظارنا اليوم يساهم في إحداث تغيير عميق في وعي العمال والشباب، وهو ما ستكون له عواقب ثورية هائلة مستقبلا.

وبينما تواصل الدولة الصهيونية جرائمها، ويخرج الرجعيون بوجههم القبيح ليعلموا صراحة تأييدهم لها، نجد الإصلاحيين وأنصار النزعة السلمية يدافعون عن نفس الجرائم لكن بطريقة أكثر مواربة، فهم يوهمون كل من يريد الاستماع لهم أن المشكلة كلها في شخص نتنياهو وحكومته، أو في هذا المسؤول أو ذاك، ويشرحون أن الحل هو «ضبط النفس» و«وقف إطلاق النار»، و«العودة إلى الوضع السابق»، أي العودة إلى نفس وضع الاضطهاد والعبودية لكن بطريقة «أكثر لطفا».

لقد شرحنا في المقالات التي يتضمنها العدد كيف أن الإمبريالية، أي الرأسمالية في مرحلة انحطاطها النهائي، هي التي خلقت هذه المأساة وتحمل على تأييدها. ليس المسألة مرتبطة بهذه الحكومة أو تلك ولا بهذا المسؤول أو ذاك، إنها مرتبطة بوجود الرأسمالية نفسها.

الرأسمالية نظام يحمل في جيناته الحروب والمجاعات والاستغلال والاضطهاد وما هنالك من مظالم، وذلك منذ أن ظهرت. لقد «ولدت الرأسمالية وهي تنز دما وقذارة، من جميع مسامها»، كما سبق ماركس أن شرح. صحيح أنها قد تتمكن في ظروف الازدهار والهدوء أن تلطف تلك البشاعات وتجملها بهذا الشكل أو ذاك، لكنها في مراحل الأزمة، وخاصة الأزمات العميقة مثل التي نعيشها اليوم، تصعد بشكل متفجر إلى السطح وتحول حياة الملايين إلى خراب.

أيها الرفاق والرفيقات، إن الرأسمالية هي الرعب بدون نهاية، لذا لا تصدقوا من يقول لكم إن هذه المأساة ستكون الأخيرة، أو أن «تلك الحرب ستكون نهاية كل الحروب»، أو أنهم «سيقدمون الحلول من خلال هذا الاجتماع أو ذاك».

ولا بد أن 75 سنة من الجرائم الصهيونية، مع كل «المقررات» و«الاتفاقيات» و«التسويات» و«خرائط الطريق»، والثرثرة حول «حل الدولتين» و«السلام»، والتي لم تدفع التحرر الفلسطيني ولو قيد أعلة إلى الأمام، دليل على أنه لا

وجود لأي حل في ظل الرأسمالية، لأن الرأسمالية هي المشكلة. لذا فإن نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر هو في نفس الوقت نضال ضد الإمبريالية والرأسمالية، لا وجود لأي مسار آخر. إما أن ذلك النضال سينتصر باعتباره نضالا من أجل إسقاط الرأسمالية وبناء الاشتراكية أو أنه لن ينتصر أبدا.

كما شرحنا أنه ليس للشعب الفلسطيني من حليف بين حكومات بلدان المنطقة «الشقيقة» ولا حكومات البلدان الغربية «الديمقراطية»، وعليه فإنه لا يمكن انتظار أي حل من جانب الدول الرأسمالية والقوى الإمبريالية ومنظمة الأمم (غير) المتحدة. إن الحلفاء الحقيقيين للشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر، هم ملايين العمال والكادحين، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعبر العالم.

وأوضحنا أننا، نحن الشيوعيون، التيار الماركسي الأممي، لسنا محايدين في هذا الصراع، وفي أي صراع يدور بين المضطهدين والمضطهدين. إننا نقف دائما وبوضوح إلى جانب الفقراء والمضطهدين، ضد الأغنياء والأقوياء المضطهدين.

ونعلنها صراحة نحن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني حتى النصر.

أيها الرفاق أيتها الرفيقات، إن التضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله شعور نبيل عظيم، كما أن المشاركة في المظاهرات الداعية إلى وقف العدوان الصهيوني واجب نضالي أساسي. لكن هذا غير كاف في حد ذاته، لا بد من الانخراط في النضال الثوري من أجل إسقاط هذا النظام الرأسمالي المتعفن، أصل كل الحروب والمآسي، الذي فقد كل مبررات بقاءه لكنه يقاوم ويجر البشرية إلى الهمجية، واستبداله بنظام اشتراكي تكون فيه الثروة والسلطة في يد الجماهير العاملة نفسها، حيث سيكون من الممكن القضاء على كل اضطهاد وكل استغلال وكل الحروب.

هذا هو المشروع الذي نسعى من أجله، نحن الشيوعيون، في التيار الماركسي الأممي، وهذا هو المشروع الذي ندعوكم إلى الالتحاق بنا للنضال من أجله. ونقول لكم: إذا كنتم شيوعيين ثوريين إنظموا معنا في التيار الماركسي الأممي !

لا للعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني!

لا للتدخلات الإمبريالية!

نعم لإنهاء الاحتلال!

من أجل فدرالية اشتراكية لكامل فلسطين، تكون جزءا من فدرالية اشتراكية للشرق الأوسط!

الانتفاضة حتى النصر!

نعلن، نحن التيار الماركسي الأممي، من خلال البيان التالي، تضامننا مع الشعب الفلسطيني. ونرد على النفاق المثير للاشمئزاز للإمبريالية الغربية وأتباعها، الذين يتجمعون خلف الدولة الإسرائيلية الرجعية وهي تشن انتقاما دمويا على غزة، في أعقاب هجوم حماس المفاجئ يوم 07 أكتوبر. كما أننا نوضح لماذا لا يمكن تحقيق الحرية لفلسطين إلا من خلال الوسائل الثورية والإطاحة بالرأسمالية في المنطقة بأكملها.

الصواريخ إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.

المنافقون الإمبرياليون، أو نسبة الأخلاق

قتل الرجال والنساء أمر يثير بشكل طبيعي مشاعر الاشمئزاز لدى معظم الناس. ويتم تذكيرنا باستمرار بوصية الكتاب المقدس التي تقول: "لا تقتل". تبدو هذه الوصية، للهولة الأولى، وكأنها تحمل طابعا مطلقا. لكن عند الفحص الدقيق، يصبح من الواضح أن نفور الطبقة السائدة ووسائل الإعلام من العنف والقتل ليس مطلقا أبدا، بل له مضمون نسبي تماما.

عندما يعبر الرجال والنساء العاديون عن رعبهم وسخطهم إزاء الفظائع التي قرأوا عنها في الصحافة، فإن هذا رد فعل إنساني طبيعي يمكننا أن نفهمه ونتعاطف معه.

لكن عندما تخرج نفس الكلمات من فم رئيس أمريكي، تلطخت يده بدماء عدد لا يحصى من الأبرياء، فلا يسعنا إلا أن نهز أكتافنا وندير ظهرنا باشمئزاز.

إن هؤلاء الإمبرياليين الأوغاد، الذين يتظاهرون بالصدمة لمشهد العنف، قد شنوا مرارا وتكرارا حروبا عدوانية شرسة. لم يتددوا في شن حروب دموية ضد العراق وأفغانستان، حروب استمرت عقدين من الزمن، وقُتل فيها مئات الآلاف من المدنيين. لقد قصفوا ليبيا وسوريا والسودان وصربيا، دون أي اعتبار للمدنيين الأبرياء.

وقد كانت أفظع حالة على الإطلاق، في الآونة الأخيرة، هي الحرب الوحشية ضد الشعب اليمني، الذي هو أحد أفقر شعوب العالم، والتي شنتها المملكة السعودية، بدعم وتواطؤ كاملين، ومشاركة نشطة، من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقوى إمبريالية أخرى.

إذا كان من الممكن وصف أي حرب بأنها إبادة جماعية، فمن المؤكد أنها كانت حرب اليمن. فوفقا للأمم المتحدة، قُتل أكثر من 150 ألف شخص في اليمن، فضلا عن تقديرات بأكثر من 227 ألف قتيل نتيجة للمجاعة الرهيبة التي خلقها السعوديون وحلفاؤهم عمدا، والذين كانوا مسؤولين أيضا عن تدمير المستشفيات ومرافق الخدمات الصحية.

تخفي هذه الأرقام بلا شك العدد الحقيقي للضحايا اليمنيين الذين سقطوا على يد السعوديين وداعميهم الإمبرياليين.

لقد أحدث الهجوم الخاطف، الذي شنته حماس يوم السبت 07 أكتوبر، صدمة قوية في جميع أنحاء العالم. وقد قوبل على الفور بجوقة صاخبة من الإدانة من جانب الحكومات الغربية. وعلى الفور قامت وسائل الإعلام بوصف الهجوم بأكثر العبارات ترويعا. لقد تم إعداد الرأي العام الغربي بشكل كامل، من طرف ما يوصف بشكل هزلي

بأنه "صحافتنا الحرة"، لكي ينحاز إلى أحد طرفي الصراع، الذي يتم تصويره، كما هي العادة، على أنه قوى الخير في مواجهة قوى الشر.

في كوميديا الأخطاء المروعة هذه، يتم عكس الأدوار بسهولة، فيصبح الضحايا هم المعتدون، والمعتدون يصبحون الضحايا. ويدعم هذه الكذبة طوفان مستمر من الإدانات الأخلاقية للعنف والقتل وجميع صفات الإرهاب الفظيعة الأخرى.

ففي واشنطن، وفقا لصحيفة نيويورك تايمز، "ارتجف الرئيس بايدن من الغضب" عندما وصف الأعمال بأنها "شر خالص"، وتعهد بشكل لا لبس فيه بالوقوف إلى جانب إسرائيل ضد الإرهاب.

ولم يضع رئيس أغنى وأقوى دولة في العالم أي وقت لكي يعلن عن أن الولايات المتحدة ستسرع في تسليم معدات وموارد وذخائر إضافية إلى إسرائيل، فضلا عن إرسال حاملة طائراتها الأحدث والأكثر تقدما، إلى جانب مجموعة كاملة من



لكن أين كانت صرخات الإدانة ضد هذه الهمجية؟ أين كانت الاحتجاجات من جانب واشنطن ولندن؟ أين كانت العناوين العملاقة التي تصرخ ضد "الإرهاب"؟ لقد التزموا الصمت، لأن الحكومات الغربية كانت منخرطة بنشاط في حرب الإبادة هذه ضد شعب فقير مسحق.

ليس لديهم أي حق في الشكوى من العنف، أو اتهام أي كان بـ"الإرهاب". وعندما يتعلق الأمر بالحرب، فإنه من غير المجدي اللجوء إلى الاعتبارات الأخلاقية أو الإنسانية. فغاية الحروب قتل الناس. ولم يشهد التاريخ أي حرب إنسانية.

ليست تلك سوى عبارة منافقة، وورقة تين ملائمة، يستخدمها اليوم المعتدون لتبرير عدوانهم أمام الرأي العام.

غزة وأوكرانيا، أو نسبية "الحق في الدفاع عن النفس"

نرى مرة أخرى في ما يسمى بـ"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، المعايير المزدوجة للإمبريالية الغربية. فعندما يتعلق الأمر بأوكرانيا، يقومون بتسليحها بشكل كثيف لمحاربة روسيا نيابة عنهم، وذلك بحجة أن للشعب الواقع تحت الاحتلال الحق في المقاومة.

لكن عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين، يختفي فجأة هذا الحق تماما. وبدلا من الدفاع عن المضطهدين، يقوم الإمبرياليون بتسليح ومقويل المضطهدين. من الواضح أن حق تقرير المصير لا ينطبق على الجميع!

وسيرا على خطى المنطق الملتوي للإمبريالية، قام الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، بتشبيه العملية التي قمت بها حماس بالغزو الروسي لبلاده، وأضاف صوته الأجش إلى الجوقة التي تدافع عن "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"! هل نحتاج إلى دليل آخر على الطبيعة الرجعية لهذا الرجل؟

وكما كان متوقعا، فقد اتهم زيلينسكي روسيا برغبتها في حرب في الشرق الأوسط لتقويض الدعم الدولي لأوكرانيا، مما يعكس القلق من أن تؤدي الحرب بين إسرائيل وحماس إلى صرف الانتباه عن حرب أوكرانيا.

وقال: "روسيا مهتمة بإشعال حرب في الشرق الأوسط، بحيث يمكن لمصدر جديد للألم والمعاناة أن يقوض الوحدة العالمية ويزيد الخلاف والتناقضات، وبالتالي يساعد روسيا على تدمير الحرية في أوروبا".

زيلينسكي رجل يائس، وسيلجأ إلى أي شيء يعتقد أنه سيؤمن له تدفق الأسلحة والأموال، في حين تعاني أوكرانيا من هزيمة ساحقة في ساحة المعركة، وهناك علامات واضحة على تراجع الدعم بين الحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة وسلوفاكيا وبولندا.

الانتقام

بمجرد أن يقبل المرء النظرية النسبية مطبقة على الأخلاق، يصبح من السهل عليه تبرير القتل - طالما أن تنفيذه يتم من جانبنا. ونحن نرى هذه النسبية الأخلاقية قيد التنفيذ الآن.

كان رد إسرائيل على هجوم حماس يوم السبت سريعا ووحشيا. أعلن بنيامين نتانياهو أن إسرائيل في حالة حرب. ووعد بتحويل غزة إلى "جزيرة مهجورة".

تقصف الطائرات المقاتلة القطاع المحتل، وتسوي المباني الشاهقة بالأرض في المناطق السكنية، وتقصف بشكل عشوائي المدارس والمستشفيات والمساجد.

تعرضت مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والتي لم يكن داخلها أي "مسلحين"، لضربة مباشرة. وتم استهداف العديد من المجمعات السكنية دون سابق إنذار.

وواصلت إسرائيل استهداف غزة بغاراتها الجوية، مما أدى إلى تحويل بعض المباني إلى أنقاض. قال مسؤولون في غزة إن المستشفيات والمدارس قصفت، وإن 900 فلسطيني قتلوا بالفعل، من بينهم 260 طفلا.

ليست لكل هذا أية علاقة بالدفاع عن النفس، بل له علاقة بالتعطش للانتقام. وهذه ليست المرة الأولى التي تسعى فيها الدولة الإسرائيلية إلى معاقبة سكان غزة على تصرفات قادتهم من خلال استهداف المدنيين بشكل متعمد.

أمر وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، بفرض "حصار كامل" على قطاع غزة، وقال: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزة. لن يكون هناك كهرباء ولا طعام ولا وقود، كل شيء مغلق".

من المفترض أن يكون حرمان الرجال والنساء والأطفال من الغذاء والماء والكهرباء، جريمة بموجب "القانون الدولي". وحتى الأمم المتحدة البئسة وجدت أنه من الضروري تذكير الإسرائيليين بهذه التفاصيل الصغيرة، على الرغم من أن نتيجة هذا التذكير المهذب كانت صفرا كما كان متوقعا.

"حيوانات بشرية"

كيف يبررون كل هذا؟ يبررونه بكل بساطة. فقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، عن الأمر بوضوح عندما قال: "إننا نقاتل حيوانات بشرية ونصرف على هذا الأساس".

هذه اللغة معروفة جدا لنا. فمن الممارسات الشائعة عند الإمبرياليين تبرير المذابح من خلال تجريد العدو من إنسانيته. فإذا قبلنا أن أعداءنا ليسوا بشرا مثلنا، بل مجرد حيوانات، فإننا نشعر بحقنا في معاملتهم بأي طريقة نشاء.

دعونا نذكر أنه لعقود من الزمن، كان يُنظر إلى اليهود، ليس باعتبارهم بشرا، بل ككائنات دون البشر. وهذا يعني أنه كان في الإمكان تعريضهم للضرب والتعذيب والتجويع والقتل... من يهتم؟ فهم، في نهاية المطاف، ليسوا "سوى حيوانات"، أو "حيوانات بشرية" فالاختلاف في العبارة فقط.

لكن سكان قطاع غزة ليسوا حيوانات. إنهم بشر، كما أن سكان إسرائيل بشر. ومن حق جميع البشر أن يعاملوا بنفس الطريقة.

في كل حرب، تستخدم الأطراف المتحاربة دائما قصص الفظائع -الحقيقية أو المفتعلة- لتبرير أعمال العنف والقتل التي ترتكبها. إن موقف الشيوعيين من الحرب لا يمكن أبدا أن يركز على الدعاية العاطفية التي يتم استخدامها بشكل كلبى لتوفير التبرير لطرف أو لآخر. كما لا يمكن تبرير الحرب على أساس من الذي أطلق الرصاصة الأولى. إن موقفنا من الحرب يجب أن يركز على أسس أخرى مختلفة تماما.

موقفنا بسيط للغاية:

في كل صراع، سنقف دائما إلى جانب الفقراء والمضطهدين، وليس إلى جانب الأغنياء والأقوياء المضطهدين.

وفي هذه الحالة الملوسة لا بد من طرح السؤال التالي: من هم المضطهدون ومن هم المضطهدون؟ هل الفلسطينيون هم من يضطهدون الإسرائيليين؟ لا يمكن لأحد في كامل قواه العقلية أن يعتقد ذلك.

ليس الفلسطينيون هم من يحتلون أرضا ليست ملكهم ويسيطرون عليها بالقوة. ليسوا هم من يطردون المستوطنين الإسرائيليين من الأراضي التي امتلكوها منذ أجيال، بل العكس هو الصحيح.

ليسوا هم من يحرمون المواطنين الإسرائيليين من أبسط حقوقهم، أو يعرضونهم لحصار وحشي ويحولونهم إلى منبذين في أرضهم.

هل من الضروري أن نسرد القائمة الطويلة من الجرائم التي ارتكبتها الدولة الإسرائيلية الرجعية ضد الفلسطينيين؟

لا يتسع المجال لذكر تلك الجرائم التي تستمر يوما بعد يوم، وشهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة، لتحول حياة الفلسطينيين إلى جحيم لا يطاق.

لقد تم تحويل الفلسطينيين إلى وضع لا يختلف كثيرا عن العبودية. وعندما يتم حرمان العبيد من كل حق آخر، لا يصير في إمكانهم اللجوء إلا إلى الحق الوحيد المتبقي لهم: حق الثورة.

عادةً كانت ثورات العبيد، على مر التاريخ، مصحوبة بأعمال عنف شديد، والتي كانت مجرد انعكاس للقمع الوحشي الذي عانوا منه على أيدي مالكي العبيد.

هذه حقيقة مؤسفة. لكنها لا تعفيانا من واجب الدفاع عن ثورة العبيد ضد مالكي العبيد. تناول ماركس هذه المسألة في مقال كتبه عام 1857، يرد فيه على مقالات الصحافة البريطانية التي تؤكد على الفظائع التي ارتكبت خلال الانتفاضة الهندية ضد البريطانيين، حيث قال:

إن الفظائع التي ارتكبتها السباهيا المتمردين في الهند مروعة حقًا، وبشعة، وتفوق الوصف، ولا يمكن للمرء أن يتوقعها إلا في حروب التمرد، والحروب القومية،

وكما لو أن الزعماء السياسيين في جميع أنحاء العالم كانوا في انسجام جيد التخطيط، فقد سارعوا إلى إعلان دعمهم غير المشروط لـ"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". وصار اليمين و"اليسار"، الجمهوريون والديمقراطيون، كلهم يغنون بصوت عال من نفس كتاب الترانيم القديم.

فنفس وسائل الإعلام التي ظلت صامتة بشأن جرائم الإمبريالية، كانت أيضا مقصرة جدا في نقل أخبار الإرهاب الإجرامي الذي تمارسه الدولة الإسرائيلية على الفلسطينيين منذ عقود عديدة. لقد كان الفلسطينيون ضحايا للاستفزازات العنيفة المستمرة من قبل المستوطنين اليهود اليمينيين المتطرفين.

من الواضح أن المقصود من هذا هو توفير الدعم المادي لحق إسرائيل في "الدفاع عن نفسها" عبر سحق مساحة صغيرة من الأرض مملوءة بمليونين ونصف المليون من الفقراء. توصف غزة بأنها أكبر سجن مفتوح في العالم.

كل المعسكر الإمبريالي يقف خلف إسرائيل وهي تتحرك لذبح الفلسطينيين في غزة.

وفي حال ما إذا لم تقتل القنابل وقذائف المدفعية والصواريخ عددا كبيرا مما فيه الكفاية من الفلسطينيين، فإن الاتحاد الأوروبي قد خطط للقضاء على عدد إضافي منهم عن طريق التجويع.

لقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه سيعلق المساعدات المالية للفلسطينيين، والتي يعتمدون عليها بشكل كبير من أجل بقائهم. كان القرار فضيحة مروعة إلى درجة أنه تم التراجع عنه لاحقا.

نرى هنا تلخيصا مكثفا في بضعة أسطر لجوهر ما يطلق عليه "الحضارة الغربية".

ولم يكن من المستغرب قيام زعماء الجناح اليميني للأحزاب "العمالية"، مثل السير كير ستارمر في بريطانيا، بضم أصواتهم الحادة على الفور إلى هذه الجوقة المنافقة. لقد باع هؤلاء السيدات والسادة أرواحهم للشيطان منذ زمن بعيد. إنهم ليسوا سوى عملاء للإمبريالية.

لكن الإصلاحيين اليمينيين ليسوا الجناة الوحيدين. إذ، ويا للعار، انضم العديد من الإصلاحيين "اليساريين" بدورهم إلى جوقة الإدانة (ساندرز، وإلهان عمر، وأليكساندريا أوكاسيو كورتيز، والحزب الشيوعي الفرنسي، من بين آخرين).

ليست هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها هؤلاء الذين يسمون بـ"اليساريين" جنبهم الكامل وافتقارهم إلى المبادئ. لقد انحنوا على الفور تحت ضغط وسائل الإعلام الرأسمالية والرأي العام البرجوازي، وانتهى بهم الأمر إلى تبني موقف الطبقة السائدة.

إن التيار الماركسي الأممي لن ينضم إلى الجوقة المنافقة للإمبرياليين وأتباعهم.

والعرقية، وقبل كل شيء، الحروب الدينية؛ أي بكلمة واحدة، مثل تلك الحروب التي اعتادت إنجلترا المحترمة أن تصفق لها عندما ارتكبها الفينيون ضد "الزرق"، ونفذها المغاوير الإسبان ضد الفرنسيين الكفار، والصرب ضد جيرانهم الألمان والمجريين، ونفذها الكروات ضد المتمردين في فيينا، والحرس المتنقل لكافينياك أو ديسامبري بونايرت ضد أبناء وبنات فرنسا البروليتارية.

لكن مهما كان سلوك السباهيا مروعا، فإنه ليس سوى انعكاس، بشكل مركز، لسلوك إنجلترا في الهند، ليس فقط خلال عصر تأسيس إمبراطوريتها الشرقية، بل حتى خلال السنوات العشر الأخيرة من فترة حكمها الطويلة. ولوصف هذا الحكم، يكفي أن نقول إن التعذيب شكل كل الهيكل العضوي لسياستها المالية. هناك شيء في التاريخ البشري يسمى القصص: ومن قواعد القصص التاريخي أن أداة القصص لا يتم صنعها من قبل المعتدى عليه، بل من قبل الجاني نفسه.

هل ندعم حماس؟

سيقول أعداؤنا: إذن أنتم تدعمون حماس. سنرد على هذا الاتهام قائلين: إننا لم ندعم حماس قط. نحن لا نشاركها أيديولوجيتها، ولا نتغاضى عن الأساليب التي تستخدمها.

نحن شيوعيون ولدينا أفكارنا وبرامجنا وأساليبنا الخاصة، المبنية على أساس الصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء، بين المضطهدين والمضطهدين. وهذا هو الذي يحدد موقفنا في كل حالة.

لكن خلافاتنا مع حماس، رغم أنها خلافات جوهرية، لا تصل إلى جوهرية الاختلافات التي تفصلنا عن الإمبريالية الأمريكية - القوة الأكثر رجعية على وجه الأرض - وشركائها في الجريمة والطبقة السائدة الإسرائيلية.

وسوف يسألنا منتقدونا: هل توافقون على قتل هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء؟ سنجيب بأننا لم ندافع قط عن مثل هذه الممارسات، كما أننا لا نتغاضى عنها.

مهمتنا الأولى، على حد تعبير سينوزا، هي ألا نبكي ولا نضحك، بل أن نفهم. ليست للاعتبارات الأخلاقية أية فائدة على الإطلاق في تفسير أي شيء. ومن أجل فهم ما يحدث، لا بد من طرح السؤال بطريقة مختلفة: ما الذي أدى إلى هجوم حماس؟

هل يمكن فصله عن عقود من القمع والعنف والاحتلال لفلسطين من قبل دولة إسرائيل الرجعية؟

كلا بالطبع !

إسرائيل دولة قوية وثرية ظلت على مدى عقود تسلب الفلسطينيين وتضطهدهم بمزيج من القوة الغاشمة والقوة الاقتصادية.

يجب علينا أيضا أن نرى سلسلة الأحداث التي أدت مباشرة إلى الوضع الحالي. إنها لم تسقط من سماء زرقاء صافية، على عكس ما يُطلب منا أن نصدق.

الخيانة

وعد الإمبرياليون الفلسطينيون بتحقيق العدالة، إذا هم انتظروا لفترة أطول قليلا. لكنهم انتظروا وانتظروا وكانت النتيجة الوحيدة هي المزيد من تدمير وطنهم والمزيد من ضياع الحقوق.

وعندما ينفد صبر المضطهدين فإنهم، عاجلا أم آجلا، سوف ينهضون ضد مضطهديهم. في مثل تلك اللحظات، يصير من الحتمي ارتكاب التجاوزات والأعمال العنيفة. ومن الطبيعي أن نأسف لحدوث ذلك. لكن من المسؤول حقا؟

إذا ارتكب رجل أو امرأة جريمة قتل بدم بارد، فهذه بلا شك جريمة تستحق العقاب.

لكن إذا تعرضت امرأة لمعاملة وحشية لسنوات عديدة على يد زوجها، ثم انقلبت ذات يوم على معذبتها وقتلته، فإن معظم الناس سيقولون إنه يجب أن تؤخذ الظروف التي أدت إلى تصرفها في الاعتبار.

دعونا نعود إلى القضية الحالية. خلال الأسابيع التي سبقت الانفجار، كان المتعصبون الدينيون اليهود يرتكبون استفزازات مستمرة. واقتحموا حرم المسجد الأقصى، الذي يعتبر أحد أقدس الأماكن بالنسبة للعالم الإسلامي. وكانوا يقومون بذلك تحت حماية الشرطة والجيش.

الاستفزاز

تتياهو متحالف مع اليمين الصهيوني المتطرف، والذين بعضهم فاشيون بشكل



علني. هدفهم المعلن هو تنظيم نكبة جديدة، أي اجتثاث الفلسطينيين فعليا من الأرض التي يعيشون فيها الآن، بدءا من القدس والضفة الغربية.

وهذه السياسة ليست جديدة، لكنها تصاعدت خلال الأشهر الأخيرة. فقد قام

المستوطنون، الذين تم استيرادهم أساساً من الولايات المتحدة وتم تجنيدهم من بين الأصوليين الدينيين الأكثر تطرفاً، ببناء مستوطنات في الضفة الغربية.

وترتبط تلك المستوطنات بشبكة من الطرق المحمية عسكرياً، والتي تقسم الأراضي التابعة رسمياً لسيطرة الأراضي الفلسطينية.

يشعر المستوطنون الرجعيون بالجرأة وأنهم محميون من قبل الحكومة الإسرائيلية القومية المتطرفة.

وكانت عصابات مسلحة من المستوطنين المتعصبين دينياً تقوم بتنفيذ مذابح ضد الفلسطينيين، بدعم علني أو سري من الجيش والشرطة الإسرائيليين. من المفترض أن تكون عمليات الاستيلاء على الأراضي هذه غير قانونية بموجب "القانون الدولي". لكن كل القرارات الوردية التي أصدرتها الأمم المتحدة، في طقوس لا معنى لها، لم تفعل شيئاً لوقف تلك الأعمال الإجرامية.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن لأحد أن يتفاجأ حقاً بأن الفلسطينيين يقاومون. من حق الشعب المضطهد أن يقاوم.

سوف يزعم المنافقون أن كلا الجانبين يتحملان المسؤولية، لأن كلاهما استخدمتا العنف. هذا الادعاء صحيح من الناحية الشكلية. لكن مضمونه خاطئ من حيث الجوهر. إذ لا يمكن مساواة عنف أحدهما بعنف الآخر. ليس هناك أي تكافؤ على الإطلاق بين الجانبين.

فمن ناحية، لدينا بلد رأسمالي حديث ومتقدم، يمتلك أسلحة نووية، وطائرات مقاتلة ومسلح بصواريخ قوية، وتكنولوجيا ومعدات مراقبة متقدمة، والذي يعتمد على الدعم المادي والمالي الكامل من أقوى دولة إمبريالية في العالم.

ومن ناحية أخرى، لدينا الفلسطينيون المضطهدين، الذين يقاثلون بأي سلاح يمكن أن يقع في أيديهم.

أن يتفاجأ المرء بالأحداث الأخيرة هو في الواقع أمر في غاية الحماسة. فبالنظر لتلك الظروف، كان وقوع انفجار ما أمراً لا مفر منه تماماً، على الرغم من أنه لم يكن من الممكن توقع وقته ومضمونه... حتى من قبل أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

إسرائيل تعرضت للإذلال

من الضروري التعامل مع الحرب وفق شروطها الخاصة، وعدم إقحام اعتبارات دخيلة غريبة عنها تماماً. إن ما أثار غضب الطبقة السائدة الإسرائيلية ليس عدد الأشخاص الذين فقدوا حياتهم. إن اهتماماتها ذات طبيعة عملية بحتة.

لقد كان الهجوم ناجحاً من وجهة النظر العسكرية البحتة. لقد فاجأت الحرب الخاطفة غير المتوقعة أجهزة المخابرات الإسرائيلية التي تتبجح كثيراً بفعاليتها. قامت مجموعات كوماندو مسلحة جيداً باختراق الدفاعات الإسرائيلية، واخترقت ما كان من المفترض أنه خط منيع وألحقت خسائر فادحة بالقوات الإسرائيلية.

وعندما انتشر الخبر، تسبب في موجة من الذعر والخوف داخل إسرائيل التي كانت السلطات فيها تنوم السكان بفكرة أنهم محميون بخط دفاع منيع. تحطمت ثقة الناس في أسطورة الحصانة، بين عشية وضحاها. وسيكون لهذه الحقيقة عواقب لا تحصى في المستقبل.

وفي المقابل تم الاحتفاء بأخبار الهجوم في شوارع العديد من العواصم العربية. حيث ارتفعت معنويات الجماهير بحقيقة أن الدولة الإسرائيلية الجبارة قد تعرضت أخيراً لهزيمة مذلة. وبالمقارنة مع هذه الحقيقة، صارت جميع الاعتبارات الأخرى تبدو ذات أهمية ثانوية.

كان نتيجه هو يشعر بثقة كبيرة لأنه يحظى بدعم قوي من الإمبريالية الأمريكية، التي تزود إسرائيل بكميات لا حصر لها من الدولارات والأسلحة الفتاكة.

نقل الأمريكيون سفارتهم إلى القدس، وهو ما يشكل صفة على وجه كل الفلسطينيين. كان الرئيس ترامب هو من اتخذ ذلك القرار الاستفزازي. لكن الرئيس بايدن لم يتراجع عنه، وهو حريص على تأمين الأصوات اليهودية في انتخابات العام المقبل، فضلاً عن الحفاظ على أحد حلفائه القلائل المتبقين في المنطقة.

سلمية أم عنيفة؟

كثيراً ما يواجهنا أعداؤنا بالسؤال التالي: هل أنتم تؤيدون العنف؟ يمكنهم أن يسألونا أيضاً عما إذا كنا نؤيد الطاعون الدبلي، لأن هذه الأسئلة بدون أي معنى.

هناك أسئلة تجيب على نفسها بنفسها، وهذا السؤال ينتمي لذلك النوع بالتحديد. لكن الاكتفاء بالإجابة بالنفي لا فائدة منه على الإطلاق. يجب على المرء أن يشرح الظروف الملموسة التي يُستخدم فيها العنف: لأي غرض؟ ولمصلحة من؟ فبدون هذه المعلومات، من المستحيل حقاً تقديم إجابة دقيقة. وهذا هو الحال في كل صراع، وهذا هو الحال الآن أيضاً.

يقتصر الكثير من "اليساريين" (كالعادة) على إدانة العنف بشكل عام، والدعوة إلى "تسوية سلمية" عبر "المفاوضات" وتدخل "المؤسسات الدولية". لكن هذا كذب وخداع.

على مدار 75 عاماً، كانت هناك مفاوضات ومحادثات لا نهاية لها، ولم يؤد ذلك إلى تقدم قضية تحرر فلسطين ولو قيد أنملة. ولعقود من الزمن، أصدرت ما يسمى بالأمم المتحدة قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، لكن لم يتغير أي شيء. بل في الواقع، أصبح الوضع أسوأ بكثير.

إن التصعيد الحالي للصراع هو في الواقع نتيجة للفشل الكامل لاتفاقيات أوسلو. إن فكرة إنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل على أساس رأسمالي كان محكوماً عليها بالفشل، كما سبق لنا أن حذرنا منذ ذلك الوقت.

كان هدف إسرائيل هو تمرير مهمة ضبط وقمع الفلسطينيين إلى السلطة

الوطنية الفلسطينية، بقيادة القوميين البرجوازيين من حركة فتح، الذين كانوا محبطين تماماً وغير قادرين عضوياً على دفع نضال التحرر الوطني الفلسطيني إلى الأمام.

لقد كشفت السنوات الثلاثين الماضية عن الفشل الذريع لحل الدولتين الذي فرضته الإمبريالية الأمريكية والرأسمالية الإسرائيلية على الفلسطينيين.

وليس من المستغرب أن يقول 61% من الفلسطينيين، في استطلاع للرأي أجري مؤخراً، إنهم أصبحوا أسوأ حالا مما كانوا عليه قبل أوسلو، وقال 71% منهم إن التوقيع على الاتفاقية كان خطأً.

إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن دعاة السلام اليساريين الياستين يقولون إنه على الفلسطينيين الاقتصاد على وسائل النضال السلمية فقط. لكنهم عندما حاولوا القيام بذلك، ماذا كانت النتيجة؟

مسيرات العودة عام 2018 نظمها مدنيون عزل. لكن الجيش الإسرائيلي استخدم الذخيرة الحية، مما أدى إلى مقتل المئات وإصابة أكثر من عشرة آلاف، بينهم أطفال ونساء وصحفيون ومسعفون.

كان ذلك على وجه التحديد هو الذي أقنع الفلسطينيين بأن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو مواجهة العنف بالعنف. قد يتأسف المرء على هذه الحقيقة، لكن هذا هو الاستنتاج الوحيد الممكن الذي من المتوقع أن يتوصل إليه الفلسطينيون. تقع مسؤولية ذلك بنسبة 100% على عاتق الدولة الإسرائيلية وداعميها الإمبرياليين.

وبحسب الاستطلاع نفسه فإن 71% يعتقدون أن حل الدولتين لم يعد حلاً عملياً بسبب التوسع الاستيطاني، و52% يؤيدون تفكيك السلطة الفلسطينية و53% يعتقدون أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لكسر الجمود.

الخطط الإمبريالية في حالة خراب

قبل أحداث 07 أكتوبر، كان ما يسمى بعملية التطبيع جارية: وهو ما يعني في الأساس أن تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية واقتصادية طبيعية مع الدول العربية (وخاصة المملكة السعودية)، ونتيجة لذلك تم الإعلان عن انتهاء المشكلة الفلسطينية.

اتضح ذلك في مداخلة نتنياهو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في شتنبير الماضي، حيث أظهر خريطة للمنطقة تبين إسرائيل والبلدان التي كانت تطبع العلاقات معها... لكن إسرائيل في تلك الخريطة شملت هضبة الجولان وغزة والضفة الغربية، واقتطعت فلسطين من الصورة تماماً!

هذه الكلية الوقحة لم تفضح فقط موقف نتنياهو وعصابته الرجعية، بل كذلك أيضاً من يسمون بالديمقراطيين الإمبرياليين، الذين يتعاملون مع القوميات الصغيرة كما لو كانت أوراق لعب في خططهم.

كان من المقرر أن يتم ذلك التقسيم الوحشي من وراء ظهر الفلسطينيين. فمجرد

وجودهم ذاته يعتبر بمثابة إزعاج مريع. أما احتجاجاتهم المستمرة فمن الممكن تجاهلها بكل أمان، في حين أن المهمة غير السارة، لكن الضرورية، المتمثلة في قمعهم، فيمكن أن يعهد بها إلى جنود القوات المسلحة الإسرائيلية.

كانت تلك هي النظرية. لكن الحياة لديها عادة مؤسفة تتمثل في معاكسة حتى أرقى النظريات. وكانت هذه النظرية بالتحديد تحتوي على فجوة كبيرة في مركزها: فقد افترضت أن الفلسطينيين كانوا خائفين للغاية، ومسحوقين تماماً، لدرجة أنهم لن يكونوا قادرين على خوض معركة حقيقية. لكن هذا الافتراض تحطم إلى قطع صغيرة يوم السبت 07 أكتوبر.

وجهت عدد من المصادر أصابع الاتهام إلى إيران. ورغم نفي طهران، فإن ذلك قد يكون صحيحاً. إذ أن التنفيذ الماهر للهجوم والطريقة التي اخترق بها بسرعة دفاعات إسرائيل القوية، أظهر درجة من الاحترافية لا يمكن أن تكون من عمل حماس بمفردها.

إضافة إلى أنه لإيران مصلحة خاصة في نجاح العملية. كانت النتيجة المباشرة هي تحطيم خطة نتنياهو لإقامة علاقات وثيقة مع المملكة السعودية. كانت العصابة الرجعية في الرياض مستعدة تماماً لبيع الفلسطينيين، وعقد صفقة مع إسرائيل.

لكن تلك الخطط -التي شجعها الولايات المتحدة بطبيعة الحال- قد تحطمت. لقد رفض محمد بن سلمان بوضوح الانضمام إلى جوقه الدعم لـ"حق إسرائيل في الدفاع عن النفس"، فهو سيعرض النظام الملكي نفسه للخطر إذا تجرأ على معاكسة مشاعر الشعب السعودي، الذي سيكون من أشد المؤيدين للفلسطينيين.

نشرت صحيفة الغارديان مقالاً بعنوان: "هجوم حماس غير فجأة صورة دبلوماسية الشرق الأوسط". هذه الكلمات تطرح الأمر بشكل لطيف جداً. كتب باتريك وينتور، المحرر الدبلوماسي لصحيفة الغارديان قائلاً:

تريد إيران أن تجعل من المستحيل على المملكة العربية السعودية التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، في حين أن الآخرين في المنطقة لا يستطيعون تحمل الفوضى في غزة.

وهذا صحيح. فالزعماء العرب لا يمكنهم تحمل تلك التكاليف بسبب آثارها المزعجة للغاية على الجماهير في بلدانهم. إن التهديد بالثورة في الشوارع حاضر دائماً في أذهان الطغمة العربية الحاكمة، التي لم تنس الدرس المستفاد من الانتفاضات الجماهيرية المعروفة باسم الربيع العربي.

وهذا كابوس بالنسبة للحكام العرب ولواشنطن على حد سواء. لكن النسخة الجديدة من الثورة العربية تشكل الأمل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية.

يجب على الشعب الفلسطيني المضطهد ألا يثق في وعود الحكومات الأجنبية، الذين همهم الوحيد هو الإدلاء بتصريحات فارغة عن دعمهم للفلسطينيين، من

أجل تصوير أنفسهم كمتضامنين مع المضطهدين، والتي هي صورة زائفة حتى النخاع.

وغني عن القول إن وعود الإمبرياليين لا قيمة لها على الإطلاق، وكذلك القرارات الوهمية التي تتخذها بشكل روتيني ما تسمى بالأمم المتحدة.

لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يحرر نفسه إلا من خلال جهوده الذاتية. والحلفاء الوحيدون الموثوقون، والذين يمكنه الاعتماد عليهم، هم العمال والفلاحون في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم الذين يتعرضون مثله للاضطهاد والاستغلال.

إسرائيل على طريق خطير

هناك عامل آخر لا يمكن تجاهله. فما دامت دولة إسرائيل قادرة على الاعتماد على دعم أغلبية السكان اليهود، فسيكون من الصعب للغاية الإطاحة بها. ولن يكون هذا الهدف قابلاً للتطبيق إلا من خلال تقسيم دولة إسرائيل على أسس طبقية.

يبدو أن هذا المنظور غير مرجح في ظل الظروف الحالية. ويرجع ذلك جزئياً إلى أيديولوجية حماس وأساليبها، والتي تقنع العديد من المواطنين الإسرائيليين بأن حياتهم مهددة من قبل "الإرهابيين" الفلسطينيين.

ومن المؤسف أن الهجوم الأخير وقتل المدنيين أقتنع العديد من الإسرائيليين بأن الحل الوحيد هو الالتفاف حول الحكومة. وقد شجعهم على ذلك السلوك الفاضح لما يسمى بالمعارضة، التي أسقطت على الفور جميع اعتراضاتها على السياسات الرجعية لحكومة نتنياهو وسارعت إلى عرض الانضمام إلى ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية. هذه سياسة كارثية.

يجب على شعب إسرائيل أن يطرح على نفسه السؤال التالي: كيف يعقل أنهم، بعد سنوات عديدة من الصراع، وكل تلك الحروب، والعديد من الانتصارات العسكرية، صاروا الآن يشعرون بعدم الأمان أكثر من أي وقت مضى منذ تأسيس دولة إسرائيل؟ وكيف أن جميع التدابير المتقنة التي زُعم أنها تهدف إلى ضمان سلامتهم، اتضح، في لحظة الحقيقة، أنه ليس لها أي قيمة.

صحيح أن إسرائيل، بقوتها العسكرية الهائلة وقوتها النارية المتفوقة، قادرة بسهولة على هزيمة حماس عسكرياً. ومع ذلك، فإن الغزو البري لغزة، بشوارعها الضيقة، وذلك العدد الذي لا يحصى من الأنفاق، وسكانها المعادين والصامدين، لن يتم من دون خسائر فادحة في الأرواح على الجانبين. وبعد أن تتحول غزة إلى كومة من الركام، ماذا بعد؟ ليس لديكم ما يكفي من القوات لاحتلال وإخضاع شعب معادي، يبلغ تعدادده 2.3 مليون نسمة، إلى أجل غير مسمى. عاجلاً أم آجلاً، ستحدث انفجارات جديدة وسفك للدماء.

والأمور لا تنتهي عند هذا الحد. إذ أن اضطهاد الفلسطينيين يعمل على تأجيج المشاعر في جميع أنحاء العالم العربي. ومحاولات إقامة علاقات مع السعودية

تحولت الآن إلى رماد. تجد إسرائيل نفسها الآن أكثر عزلة من أي وقت مضى. إن التوقعات بالنسبة لإسرائيل، المحاطة بملايين الأعداء من كل جانب، قائمة بالفعل. ويشكل حمام الدم الأخير تحذيراً خطيراً من أن الأمور ستصير أسوأ في المستقبل، ما لم يتغير شيء جوهري في إسرائيل نفسها.

لقد سبق لماركس أن أشار، منذ زمن بعيد، إلى أنه لا يمكن لأية أمة أن تكون حرة طالما أنها تضطهد وتخضع أمة أخرى، وقال: "إنها مهمة خاصة للمجلس المركزي في لندن أن يجعل العمال الإنجليز يدركون أن التحرر الوطني لإيرلندا بالنسبة لهم ليس مسألة عدالة مجردة أو مشاعر إنسانية، بل هي الشرط الأول لتحررهم الاجتماعي هم أنفسهم" [2].

في الوقت الحاضر، يتم إسكات صوت العقل في إسرائيل بسبب هدير الثورة المضادة. لكن أولئك الذين يدعون إلى الاتحاد مع قوى نتيناهو الرجعية والمتعصبين الدينيين المتطرفين، يدفعون إسرائيل مباشرة نحو الهاوية.

ماذا الآن؟

لقد أظهرت الجماهير الفلسطينية، مراراً وتكراراً، على مدى سنوات عديدة، درجة عالية من نكران الذات والشجاعة والاستعداد للكفاح. والمشكلة هي أنها تفتقد لقيادة في مستوى هذه المهمة.

وبعد عقود عديدة من الخيانات والوعود الكاذبة، نفذ صبر الفلسطينيين الآن. بالنسبة للشباب الفلسطيني الكفاحي الذي يرغب في القتال ضد الدولة الإسرائيلية القوية، يبدو أن صواريخ حماس توفر نوعاً من الجواب. وقد تلقى هذا الاعتقاد دفعة قوية نتيجة للأحداث الأخيرة.

لا يمكن أن يكون هناك شك في أن نجاح حماس في اختراق الدفاعات الإسرائيلية، التي قبل إنها منيعة، وتوجيه ضربات الموجعة ضد إسرائيل، قد اعتبر بمثابة انتصار في نظر الكثيرين في العالم العربي، الذين كانوا يتوقعون لرؤية إسرائيل تتعرض للإذلال.

سيؤدي هذا، على المدى القصير، إلى زيادة كبيرة في شعبية حماس. لكن على المدى الأبعد سوف تصير محدودة نجاح حماس واضحة للغاية. فميزان القوى العسكري يميل بشكل ساحق لصالح إسرائيل.

لقد توصل الشباب المكافح إلى أن الطريق الوحيد للمضي قدماً ليس من خلال المحادثات، بل من خلال النضال الثوري. يتضمن ذلك التحرك الجماهيري والإضرابات الجماهيرية، و... أجل: يجب، في آخر المطاف، أن يتضمن النضال ضد دولة إسرائيل الدفاع المسلح عن النفس والكفاح المسلح.

ومع ذلك فإنه من المهم ألا نفقد حس النسبية. إن النضال الثوري للجماهير الفلسطينية، طالما ظل معزولاً، لن يكون كافياً لهزيمة قوة الدولة الإسرائيلية.

سيطلب ذلك تظافر جهود حركة ثورية جماهيرية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لكن هناك عقبة كبيرة تقف في الطريق: فالأنظمة العربية البرجوازية

الرجعية تدعم القضية الفلسطينية بالكلمات فقط، لكنها مستعدة عند كل منعطف لخيانة الفلسطينيين وعقد صفقة مع الإمبريالية.

لن يتسنى فتح الطريق أمام انتصار الثورة الاشتراكية في الشرق الأوسط -الذي هو الشرط المسبق لتحرير فلسطين- إلا من خلال الإطاحة بهذه الأنظمة الفاسدة.

وفي آخر المطاف فإن إنشاء جبهة موحدة بين الشعب الفلسطيني وبين الطبقة العاملة والفئات التقدمية داخل المجتمع الإسرائيلي، هو وحده الذي سيخلق إمكانية تقسيم الدولة الإسرائيلية على أسس طبقية، وفتح الطريق أمام تحقيق حل دائم وديمقراطي للقضية الفلسطينية.

سيحقق هذا نتيجة للثورة العربية، التي لا يمكنها أن تنجح إلا إذا استمرت حتى النهاية. إن إسقاط الأنظمة الفاسدة ليس إلا نصف الحل. لا يمكن تحقيق التحرر الحقيقي للشعب إلا من خلال مصادرة ملكية الملاكين العقاريين وأصحاب الأبنك والرأسماليين.

الثورة الاشتراكية هي الحل الوحيد!

الشرق الأوسط، بإمكاناته الهائلة وموارده الطبيعية واحتياطياته الضخمة غير المستغلة من فائض قوة العمل والشباب المتعلم، بقي لفترة طويلة يعاني من البلقنة، والتي هي من إرث الاستعمار الذي قسم المنطقة إلى دول صغيرة يمكن السيطرة عليها واستغلالها بسهولة.

لقد شكل ذلك الإرث المسموم أرضا خصبة للحروب التي لا نهاية لها والكرهية القومية والدينية وغيرها من القوى المدمرة. وليست القضية الفلسطينية إلا التعبير الأكثر وضوحا ووحشية عن هذه الحقيقة.

ليست لدى العمال أية مصلحة في غزو الأراضي الأجنبية أو إبقاء الشعوب الأخرى في حالة قهر. فعندما ستكون السلطة في أيدي الطبقة العاملة، سيصبح من الممكن حل كافة المشاكل التي تواجه العالم العربي بشكل سلمي وديمقراطي وبالاتفاق.

في ظل فدرالية اشتراكية ديمقراطية، سيكون من الممكن إقامة علاقات أخوية بين الشعوب: العرب واليهود، والسنة والشيعية، والكورد والأرمن، والدروز والأقباط. وسيكون الطريق مفتوحا أخيرا أمام تسوية دائمة وديمقراطية للقضية الفلسطينية.

هناك ما يكفي من الأراضي لإنشاء دولة فلسطينية تتمتع بالحكم الذاتي وقابلة للحياة ومزدهرة، مع حكم ذاتي كامل لكل من العرب واليهود، على غرار الجمهوريات السوفياتية التي أنشأها البلاشفة بعد ثورة أكتوبر.

سيقول أصحاب العقول الصغيرة إن هذا مجرد حلم طوباوي. لكن نفس الأشخاص قد أكدوا دائما أن الاشتراكية مجرد حلم طوباوي. إن هؤلاء الذين يسمون أنفسهم "واقعيون" يتشبثون بعناد بالوضع الراهن، الذي يقولون إنه

الواقع الوحيد الممكن، وذلك فقط لأنه موجود بالفعل.

الثورة مستحيلة وفقا لهذه "النظرية" المفلسة. لكن كل ما هو موجود محكوم بالفناء. ويخبرنا التاريخ كله أن الثورات ليست ممكنة فحسب، بل إنها حتمية. إن النظام الرأسمالي فاسد حتى النخاع. وأساساته تتداعى وتتهاوى قبل السقوط.

كل ما هو مطلوب هو أن يتم توجيه ضربة قوية له. وليس من المستبعد على الإطلاق أن تأتي تلك الضربة من انتفاضة جديدة في العالم العربي. هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما بالنسبة لشعوب الشرق الأوسط. إن الثورة الفلسطينية سوف تنتصر باعتبارها جزءا من الثورة الاشتراكية، أو أنها لن تنتصر على الإطلاق.

الهوامش:

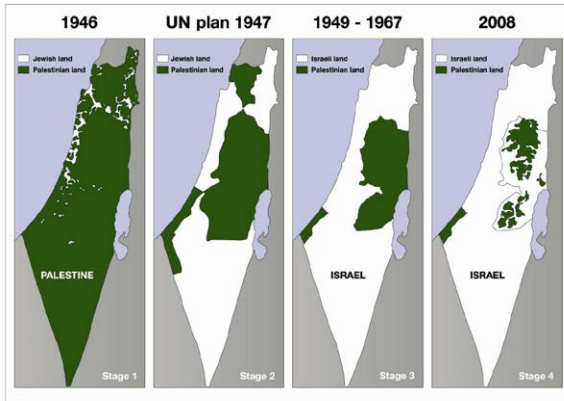
[1] K. Marx, The Indian Revolt

[2] Marx to Sigfrid Meyer and August Vogt, 1870

التيار الماركسي الأممي

11 أكتوبر 2023

فلسطين قبل 1948 كيف صنعت الإمبريالية اسرايل



الصفحة 14

احتشد العمال والشباب، في جميع أنحاء العالم، تضامناً مع الجماهير الفلسطينية التي تواجه هجمة وحشية من الجيش الإسرائيلي. وقد انضم إلى هذه المظاهرات رفاقنا في التيار الماركسي الأممي، رافعين الشعارات الشيوعية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني المظلوم.

في الولايات المتحدة - الداعم الإمبريالي الرئيسي للطبقة السائدة الإسرائيلية - جرت مظاهرات حاشدة مؤيدة لفلسطين في عدد من المدن. خرج الآلاف، أغلبهم من الشباب، إلى الشوارع في نيويورك، كما جرت احتجاجات في عدد من الجامعات في جميع أنحاء البلاد، والتي شارك فيها في كثير من الأحيان مئات الطلاب.

في بطن الوحش الإمبريالي، وصل الدعم لفلسطين بين الشباب الأميركيين إلى ذروة جديدة في وقت سابق من هذا العام. والآن يتعاطف 31% من البالغين في الولايات المتحدة مع فلسطين أكثر من تعاطفهم مع إسرائيل، مقارنة بـ 12% فقط قبل عقد من الزمان. هذه علامة أخرى على الاستنتاجات الراديكالية المناهضة للإمبريالية التي تستخلصها شريحة متزايدة من العمال والشباب، حتى في البلدان الإمبريالية القوية.

وهناك، سار رفاقنا في منظمة «الثورة الاشتراكية» جنباً إلى جنب مع الآلاف الذين خرجوا إلى الشوارع لإظهار تضامنهم مع فلسطين. وانضم الرفاق/ات إلى المسيرات في العديد من المدن، بما في ذلك التعبئة الحاشدة في نيويورك، رافعين شعارات تطالب بإسقاط الإمبريالية الأمريكية وتدين تواطؤها مع حرب إسرائيل على شعب غزة.

في فرنسا، لجأت الدولة في البداية إلى إجراءات قمعية واسعة النطاق، حيث حظر ماكرون جميع المظاهرات المؤيدة لفلسطين. وعلى الرغم من هذه الحملة المثيرة للاشمئزاز على حرية التعبير والحقوق الديمقراطية، خرج المئات إلى الشوارع في 14 أكتوبر/تشرين الأول لحضور مظاهرة غير قانونية في باريس، متحدّين خراطيم المياه وهجمات الغاز المسيل للدموع من قبل الشرطة للتعبير عن تضامنهم مع الجماهير الفلسطينية.

الآن، بعد أن شعرت بالغضب بين العمال والشباب، تراجعت الدولة الفرنسية وسمحت بتنظيم بعض المظاهرات المؤيدة لفلسطين. واحتشد 15 ألف شخص في شوارع باريس في نهاية الأسبوع الماضي للمطالبة بإنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة.

وبالمثل، حظرت حكومات محلية مختلفة في ألمانيا المظاهرات المؤيدة لفلسطين، حيث فرقّت الشرطة بالقوة احتجاجاً ضم 1000 شخص في برلين. وقد حاول الساسة

احتشد العمال والشباب، في جميع أنحاء العالم، تضامناً مع الجماهير الفلسطينية التي تواجه هجمة وحشية من الجيش الإسرائيلي. وقد انضم إلى هذه المظاهرات رفاقنا في التيار الماركسي الأممي، رافعين الشعارات الشيوعية الداعمة لنضال الشعب الفلسطيني المظلوم.



مسيرة للفرع البريطاني للتيار الماركسي الأممي تحت شعار «انتفاضة حتى النصر»

في كل مكان كنا نرفع نفس الشعارات الثورية: انتفاضة لإسقاط الرأسمالية وإقامة فيدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط!

من واشنطن إلى سيدني، ومن برلين إلى كيب تاون، خرج الملايين إلى الشوارع متحدّين الدعاية الإمبريالية المشينة للطبقات السائدة على المستوى الأممي.

في لندن، خرج ما يصل إلى 300 ألف شخص في مسيرة عبر المدينة تضامناً مع فلسطين، بعد تعبئة ما لا يقل عن 150 ألف شخص في الأسبوع السابق. كانت هذه صفة في وجه الطبقة السائدة، التي حشدت أكثر من 1000 ضابط شرطة وشجعت القمع القانوني ضد المتظاهرين الذين يرفعون العلم الفلسطيني أو يرددون بعض الشعارات المؤيدة لفلسطين. ومع ذلك، لم تقلل هذه الهجمات من دعم القضية الفلسطينية، التي يدعمها 39% من الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 34 عاماً، مقارنة بـ 11% فقط مؤيدين لإسرائيل بين نفس الفئة العمرية.

في بريطانيا، شارك رفاقنا في منظمة «النداء الاشتراكي» في عدد من المظاهرات

تشويه صورة المتظاهرين، حيث اتهم نائب المستشار روبرت هابيك بشكل مثير للاشمئزاز المتظاهرين المؤيدين للفلسطينيين بأنهم «يحتفلون بالإرهاب، ويتهجون بقتل اليهود».

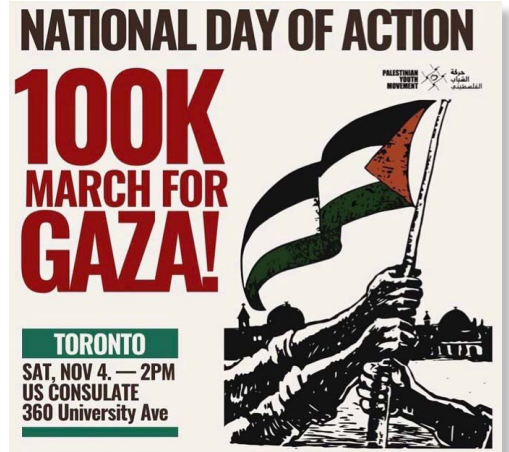


وفي السويد، خرج رفاقنا في منظمة «الثورة» بأعداد كبيرة، وشوهت اللافقات والمملقات الشيوعية في ستوكهولم، وكارلسلاند، وغوتنبيرغ وأماكن أخرى. وطالب رفاقنا في خطاباتهم العلنية بإنهاء الحرب الوحشية على غزة، وأعربوا عن عدم الثقة في الطبقة السائدة المناقضة في السويد والغرب.

وانضم رفاق الكنديون في التيار الماركسي الأممي إلى المظاهرات في تورنتو ومونتريال وهاليفاكس ومدن أخرى في جميع أنحاء البلاد، وألقوا خطابات راديكالية، ورددوا شعارات شيوعية ورفعوا بجرأة الدعوة إلى الانتفاضة.

وحضر الشيوعيون في النمسا المظاهرات في فيينا وأماكن أخرى، حيث تحدث أحد الرفاق عن أهمية النضال الجماهيري والدعوة إلى الانتفاضة باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدمًا.

وفي بلجيكا، شارك رفاقنا في منظمة «الثورة» في مظاهرة في بروكسل وسط تواجد كثيف



أثناء صدور العدد بدأ الرفاق في كندا التحضير للحركة التالية بعد شهر من التحركات الداعمة لغزة

للشرطة. وتم تفتيش حقائب المتظاهرين قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى التجمع، وصادت الشرطة لافتة رفاقنا «الانتفاضة حتى النصر».

وشارك رفاقنا في منظمة «اليسار الماركسي» في البرازيل في عدد من المظاهرات

الهامة في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك المدن الرئيسية مثل ساو باولو وريو دي جانيرو. وألقى الرفاق عددا من الخطابات، أعربوا فيها عن تضامنهم مع الجماهير الفلسطينية وأدانوا الهجمات الوحشية التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية على المدنيين.

كما نظم رفاقنا الدماركيون في منظمة «الاشتراكيون الثوريون» كتلة شيوعية قوية في كوبنهاجن، مع إلقاء خطبة من قبل أحد الرفاق الذي أكد على الدور الفاضح للإمبريالية الدماركية في دعم هذا الصراع.

ونظم الفرع الإيطالي للتيار الماركسي الأممي كتلة جريئة في مظاهرة التضامن مع فلسطين في ميلانو، داعين إلى «الانتفاضة حتى النصر» وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

لقد انخرط أعضاء التيار الماركسي الأممي في أكثر من 40 بلدًا في الحركة الداعمة لفلسطين، وهو ما أبرز راية التيار الماركسي الأممي، بوصفه التيار الوحيد أمميًا الذي ينخرط في الحركة ويقدم الحل الثوري الوحيد للقضية الفلسطينية، كما جذب أنظار أعدائنا الطبقيين.

لكن على الرغم من الهجمات العديدة والواسعة النطاق التي تشنها الطبقة السائدة، فإن الحركة الداعمة للنضال الفلسطيني تنمو وتكتسب زخمًا. ويتحرك العمال والشباب على المستوى الأممي للتضامن، ويواجهون القمع بشجاعة وجهًا لوجه، ويعطون إشارة واضحة مفادها أنه لن يتم تجاهل جرائم الطبقة السائدة الإسرائيلية.

لقد تعرض عدد من الفروع والمجموعات الماركسية والشيوعية التابعة للتيار الماركسي الأممي لهجوم من صحافة الطبقة السائدة بسبب معارضتنا لجرائم الإمبريالية الإسرائيلية. ليس من المستغرب أننا جذبنا انتباه أعدائنا الطبقيين. إن شعاراتنا الثورية الجريئة، وجهودنا الحثيثة لتنظيم التضامن مع فلسطين، جعلت منا نقطة مرجعية للفتات الأكثر راديكالية من الطلاب والعمال.

وعلى الرغم من هجمات الصحافة، إلى جانب تدخل بيروقراطيات الجامعات واتحادات الطلاب، فإن رفاقنا يقودون الهجوم دون أي اعتذار.

على أرض الواقع، كنا صريحين أنه في الصراع بين داود المضطهد قوميًا وجالوت الإمبريالي، نقف مع الشعب الفلسطيني وتضامن مع نضاله التحرري، تمامًا كما كنا واضحين في إدانة تواطؤ الحكومات الإمبريالية مع جرائم إسرائيل، وأثارتنا بوضوح الحاجة إلى انتفاضة - نضال ثوري جماهيري - في الشرق الأوسط وأمميًا.

انضموا إلى الشيوعيين! انضموا إلى التيار الماركسي الأممي! انتفاضة حتى النصر!

حذر

تروتسكي في عام 1940 من أن محاولة حل «مشكلة اليهود» في أوروبا من خلال تهجير الفلسطينيين ستكون «فخاً دموياً». هذه

الكلمات ما زالت صحيحة حتى يومنا هذا. ومع ذلك، تم دفن التاريخ الحقيقي لإسرائيل وفلسطين تحت جبال من التزييف.

في هذا المقال، يشرح فرانسيسكو ميري الصفقات الظلمية والمكائد التي قادت الدول الاستعمارية الطريق نحو تقسيم فلسطين التاريخية. تظهر هذه الحلقة في التاريخ قصر نظر الطبقة السائدة، التي فتحت صندوق باندورا من العنف والتدهور الذي لاحق الأرض منذ ذلك الحين.

يتتبع المقال هذا التاريخ منذ أصول الصهيونية، وصولاً لإنشاء إسرائيل، وحرب الأيام الستة، والانفازة الأولى، وصولاً إلى خيانة اتفاق أوسلو في عام 1993.

لقد كان الشرق الأوسط، على مدى المائة عام الماضية، رقعة شطرنج للعديد من المواجهات الحاسمة بين القوى الإمبريالية. إن السبب وراء الأهمية التي تتمتع بها المنطقة، والتي كانت تعتبر ذات أهمية ثانوية نسبياً حتى نهاية القرن التاسع عشر، معروف جيداً: فتحت أراضي الشرق الأوسط توجد أكبر احتياطات النفط على كوكب الأرض. وبالنظر إلى عدد من الأسباب الجيوسياسية والتاريخية، أصبحت فلسطين على نحو متزايد بؤرة التوترات في منطقة الشرق الأوسط.

سيرورة التحلل الطويلة التي عرفت الإمبراطورية العثمانية، تسارعت فجأة مع ثورة "تركيا الفتاة" في يوليو 1908، لكنها لم تكتمل إلا بعد هزيمة الإمبراطورية في الحرب العالمية الأولى.

كانت الإمبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر قد فقدت بالفعل السيطرة على جزء كبير من مقاطعاتها الأوروبية. وخلال تلك الفترة كانت بريطانيا وفرنسا قد سيطرتا أيضاً على أجزاء كبيرة من شمال إفريقيا. استولت فرنسا على الجزائر عام 1830 واحتلت تونس عام 1881. بينما غزت بريطانيا مصر والسودان عام 1882. بل وحتى قوة ثانوية مثل إيطاليا استولت على جزء من الإمبراطورية، باحتلالها لليبيا عام 1911.

دخلت حكومة تركيا الفتاة الحرب إلى جانب قوى المركز، ألمانيا والنمسا-المجر. لكن بريطانيا وفرنسا كانتا قد توصلتا بالفعل، قبل وقت طويل من نهاية الحرب، إلى تفاهم حول كيفية تقاسم غنائم الإمبراطورية فيما بينهما.

اتفق البريطانيون والفرنسيون، المعتادون على السيطرة على إمبراطوريات استعمارية شاسعة، على إنشاء سلسلة من الدول المفصلة بشكل مصطنع بحدود مرسومة بشكل تعسفي على الخرائط بواسطة القلم والمسطرة. تم إبرام الصفقة بموجب اتفاقية سايكس بيكو السرية (موافقة روسيا وإيطاليا) في يناير 1916.

مباشرة بعد الثورة ندد البلاشفة بتلك الصفقة وفضحوها في نوفمبر 1917، مما أثار استياء الإمبراليين. ومع ذلك فإن التقسيم، بعد الحرب، حدث على غرار ما نصت عليه اتفاقية سايكس بيكو. حيث سيطرت فرنسا على سوريا ولبنان. وتم الاعتراف لبريطانيا بالانتداب على بلاد ما بين النهرين (العراق الحديث) وفلسطين وممارسة الحماية على النظام الملكي العميل في شرق الأردن (الأردن حالياً).

عمل الإمبراليون البريطانيون بكلية على تغذية آمال القوميين العرب في وطن عربي. تم إجراء مفاوضات حول ذلك من طرف المندوب السامي البريطاني في مصر، السير هنري مكماهون، في مراسلاته مع حسين بن علي، شريف مكة، مقابل الدعم العربي لبريطانيا في الحرب. وقد لعب التمرد العربي ضد العثمانيين دوراً رئيسياً في انهيار الإمبراطورية العثمانية.

ومع ذلك، لم تكن لدى الإمبراليين البريطانيين أية نية في الوفاء بوعدهم، إذ كانوا أكثر اهتماماً بتوسيع مجال نفوذهم. شكّل صعود الوعي القومي العربي تهديداً استراتيجياً لمصالحهم الإمبريالية.

المسألة اليهودية والصهيونية

تاريخ الهجرة اليهودية إلى فلسطين مرتبط بشكل وثيق بصعود الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر. فحتى ذلك الحين كان عدد السكان اليهود الأصليين الذين يعيشون في فلسطين يبلغ بضعة آلاف من السكان، يتركز معظمهم في المناطق الحضرية.

وجاءت نقطة التحول مع موجة المذابح التي شنتها الشرطة السرية في الإمبراطورية الروسية ضد الأقلية اليهودية، التي تم تحميلها المسؤولية عن اغتيال القيصر ألكسندر الثاني عام 1881.

اقتحمت حشود غاضبة من الغوغاء، حرضها عملاء استفزازيون مأجورون، الأحياء اليهودية ونهبوها واعتدوا على سكانها. فر مئات الآلاف من اليهود من روسيا وأوكرانيا هرباً من حملة الإرهاب والقتل والضرب والاغتصاب والاعدامات خارج نطاق القانون وتدمير سبل عيشهم وممتلكاتهم.

تلى ذلك المزيد من موجات المذابح في 1903-1906، وموجات أكبر في عامي 1917 و1921، أطلقتها الجيوش البيضاء خلال الحرب الأهلية ضد الثورة البلشفية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، تسببت حادثة أخرى في موجات صدمة هائلة. ففي 1894-1895، حكم على الضابط الفرنسي اليهودي، ألفريد دريفوس، ظلماً بتهمة الخيانة. وقد أطلقت محاكمته العنان لحملة من معاداة السامية في فرنسا.

لعبت "قضية دريفوس" دوراً مهماً في تحول مفكر يهودي برجوازي علماني، هو تيودور هرتزل (1860-1904) إلى الصهيونية. في الواقع لقد كتب هرتزل كتاب "الدولة اليهودية" في أعقاب المحاكمة، وهو الكتاب الذي أصبح لاحقاً البيان السياسي للحركة الصهيونية.

صار هرتزل المنظم والمنظر الرئيسي للحركة الصهيونية، وطورها لتصير قوة عالمية. وابتكر تكتيكات تنظيم الهجرة الجماعية لليهود من أوروبا إلى فلسطين. كما توصل إلى استنتاج مفاده أن نمو الميول المعادية للسامية في أوروبا يجب اعتباره عاملاً مساعداً محتملاً للمشروع الصهيوني، ووسيلة للضغط على ما اعتبره الجمود اليهودي العلماني.

ثم استند المشروع السياسي الصهيوني على الجهود المبذولة للضغط على رؤساء الدول والوزراء الأوروبيين (الذين كانوا في أغلبيتهم معادين بشدة للسامية) في محاولة لإقناعهم بأن هجرة اليهود إلى فلسطين تمثل فرصة ذهبية لهم ليتخلصوا من المسألة اليهودية، فضلاً عن حقيقة أن دولة يهودية في فلسطين يمكنها أن تكون مفيدة للقوى العظمى باعتبارها "حائط صد أمامي للحضارة الأوروبية ضد البربرية الآسيوية".

كان على المشروع الصهيوني منذ البداية أن يعتمد على رعاية إحدى القوى الإمبريالية الرئيسية لضمان نجاحه.

طمان هرتزل السلطات العثمانية بأن الهجرة اليهودية ستفيد الإمبراطورية مادياً، وذلك لكي يحصل على موافقة السلطات العثمانية. لكنه كان يعترف في السر أنه لا يمكن أن تكون هناك دولة يهودية بدون مصادرة ممتلكات الفلسطينيين وطردهم.

قال في مذكراته:

يجب أن نصادر بلطف. [...] علينا أن نحفز أن أن نشج السكان المفلسين على الهجرة من خلال توفير فرص عمل لهم في بلدان العبور، مع حرمانهم من أي عمل في بلدنا. [...] يجب أن تتم كل من عملية نزع الملكية والتخلص من الفقراء بحذر ودقة. [1]

أدى تحقيق اليوتوبيا الصهيونية الرجعية إلى تحويل فلسطين إلى ساحة حرب كلفت الفلسطينيين (وكذلك المستوطنين اليهود) معاناة لا توصف. وما تزال عواقبه الرجعية مستمرة حتى يومنا هذا.

ومع ذلك، فقد كانت الحركة الصهيونية في بداية القرن العشرين ما تزال لا تمثل سوى أقلية ضئيلة، محصورة في دائرة صغيرة من المثقفين والبرجوازيين

والبرجوازيين الصغار اليهود.

تطور الوعي القومي العربي

كان احتمال أن يقوم العمال العرب بتنظيم صفوفهم للنضال ضد الاستغلال سبباً دائماً للقلق بالنسبة للقادة الصهاينة. وكان السبب الآخر لخوفهم هو أن يؤدي تطور وعي قومي عربي إلى أن يوحد العرب لمقاومة الاستعمار الصهيوني.

بدأ الوعي القومي العربي في التطور في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وقد أثارت ثورة تركيا الفتاة عام 1908 الآمال في التحرر لجميع شعوب الإمبراطورية العثمانية.

أدى التحول السريع للنظام الجديد نحو القومية التركية إلى تسريع سيرورة تطور الوعي القومي بين جميع شعوب الإمبراطورية، ولا سيما بين العرب، الذين يتشاركون منطقة تمتد من العراق الحديث إلى المغرب، ولغة وتقاليد مشتركة.

في فلسطين، أصبحت هذه السيرورة أكثر حدة بسبب العداء المتزايد لعواقب الهجرة اليهودية. كانت كل عملية استحواذ على الأرض من قبل المستوطنين تؤدي تلقائياً إلى طرد المزارعين الفلسطينيين، الذين غالباً ما يكونون غير مدركين أن ملاك الأرض الرسميين الغائبين قد باعوها للوافدين الجدد، بسبب ارتفاع أسعار الأراضي.

حسب المؤرخ بيني موريس، قفز متوسط سعر الأرض من 5.3 جنيهاً فلسطينية للدونم عام 1929، إلى 23.3 جنيهاً عام 1935. وبلغ سعر الأرض عام 1944 خمسين ضعف سعر عام 1910.

لم يكن المستوطنون يتحدثون العربية، ولم يكونوا على دراية بالثقافة والتقاليد المحلية، وفي كثير من الحالات لم يهتموا بتعلمها، وكانوا ينتهكون العادات الراسخة، ويعتدون على الأراضي المشتركة، والمراعي، وقبل كل شيء الحق في الحصول على المياه. وبالتالي لم يمض وقت طويل حتى شعر الفلسطينيون بالتهديد الذي يلوح في الأفق من التدفق المستمر للمستوطنين.

وعد بلفور

أصبح المخططون الاستراتيجيون للإمبريالية البريطانية مهتمين. لقد فهموا أن المشروع الصهيوني يمكن أن يصبح أداة مفيدة لتنفيذ خطط بريطانيا في الشرق الأوسط بعد زوال الإمبراطورية العثمانية.

وفي الثاني من نوفمبر 1917، تم تلخيص هذا التحول في الرسالة الموجهة من اللورد بلفور، نيابة عن الحكومة البريطانية، إلى اللورد روتشيلد والاتحاد الصهيوني، والتي جاء فيها:

حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف لمطلب إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن يكون مفهوماً بوضوح أنه لن يتم فعل أي شيء قد يضر بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو الحقوق والوضع السياسي الذي

يتمتع به اليهود في أي بلد آخر.

يظهر البند الثانوي بوضوح أن الإمبرياليين البريطانيين كانوا، حتى في ذلك الوقت، يفهمون بشكل واضح الآثار المترتبة عن سياستهم. فما يسمى بـ "الحل"

Foreign Office,

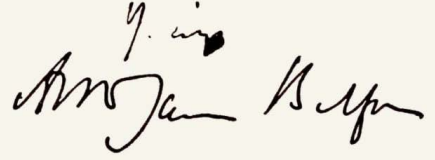
November 2nd, 1917.

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.



المقترح، على أساس الرأسمالية، للاضطهاد القديم ضد اليهود أدى بالضرورة إلى اندلاع "القضية الفلسطينية".

في عام 1923، كتب الصهيوني اليميني فلاديمير جابوتنسكي بيانه السياسي "الجدار الحديدي". لقد أدرك أهمية وعد بلفور، وجادل بأنه يجب إجبار الفلسطينيين على الاستسلام "بجدار حديدي من الحراب اليهودية"، و... "الحراب البريطانية". فنجاح المشروع الصهيوني، من وجهة نظره، رهين بالدعم الفعال والرعاية من جانب الإمبريالية البريطانية.

وقد أصبح هذا الدعم حقيقة واقعة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وتطبيق الانتداب البريطاني على فلسطين.

سمح الانتداب البريطاني للصهاينة بتطوير مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة،

كانت الوكالة اليهودية تشبه حكومة جنينية؛ والصندوق القومي اليهودي وسيلة لتوجيه الأموال وشراء الأراضي، والأهم من ذلك إنشاء ميليشيا يهودية: هاغانا.

ومع ذلك فإنه عند اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك أكثر من 60 ألف يهودي في فلسطين، في حين أن الأرض المشتراة حتى عام 1908 كانت تعادل 1.5 % فقط من الأراضي المتاحة. وفي العشرينيات تسارع تدفق المستوطنين الجدد، نتيجة للانتداب البريطاني على فلسطين.

في عام 1929، كان الرصيد الإجمالي للهجرة اليهودية منذ عام 1880، على النحو التالي: من بين حوالي الأربعة ملايين يهودي الذين هاجروا في تلك الفترة من وسط وشرق أوروبا، لم يذهب إلى فلسطين سوى 120 ألفاً فقط (بعضهم بشكل مؤقت فقط)، مقارنة بـ 2.9 مليون يهودي هاجروا إلى الولايات المتحدة، و210.000 إلى بريطانيا، و180.000 إلى الأرجنتين، و125.000 إلى كندا. كان عدد السكان اليهود المستوطنين في فلسطين يتزايد، حيث وصل إلى 150.000 في عام 1929، وارتفع إلى أكثر من 400.000 بحلول عام 1936.

وقد بلغت الاحتكاكات المتزايدة بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود ذروتها مع أعمال الشغب التي شهدتها يافا في ماي 1921، حيث قتل العشرات من الجانبين.

في غشت 1929، تحولت انتفاضة الفلسطينيين ضد الاحتلال البريطاني إلى انتفاضة دموية، حيث حدثت سلسلة من الهجمات ضد التجمعات اليهودية. وقد أصابت إحدى تلك الهجمات مستوطنة يهودية فلسطينية صغيرة في الخليل (كان يقطنها حوالي 600 شخص)، يعود تاريخها إلى القرن السادس عشر.

أسفر الهجوم عن مقتل 66 يهوديا، على الرغم من محاولة العديد من الفلسطينيين حماية الفارين من خلال استضافتهم في منازلهم. تم القضاء على المستوطنة اليهودية في الخليل. في حين صدت هاغاناه هجمات أخرى. كان عدد القتلى في تلك "الأيام الدموية"، لشهر غشت 1929، هو 133 يهوديا و116 فلسطينيا.

أعطت تلك الأحداث دفعة حاسمة لتقوية الميليشيا اليهودية، هاغاناه، والتي صارت تتعاون بشكل متزايد مع المحتل البريطاني.

تشكيل الحزب الشيوعي الفلسطيني

ظهرت خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي فرص بناء بديل ثوري، مستند إلى الطبقة العاملة، كان من الممكن أن يجنب العمال اليهود والعرب اندلاع حرب أهلية سيخسرون فيها كل شيء.

في أوائل العشرينات من القرن الماضي، عزز وجود الإدارة الاستعمارية البريطانية درجة معينة من التطور الصناعي في المدن الساحلية، مما ساعد على إنشاء قطاع اقتصادي يعمل فيه العمال اليهود والفلسطينيون جنباً إلى جنب. أثر ذلك التطور بشكل كبير على الاقتصاد الفلسطيني، الذي كان يغلب عليه

الطابع الريفي، وأدى إلى هجرة مكثفة من الريف إلى المدن الساحلية.

أنشأت الإدارة الاستعمارية السكك الحديدية، وشركة الهاتف، ومكتب البريد والتلغراف، والموانئ وأحواض بناء السفن، والإدارات المدنية، التي أضيفت إليها الإدارات المحلية للمدن ذات الكثافة السكانية المختلطة، وكذلك شركات كبيرة في القطاع الخاص ذات رأس المال الأجنبي التي شغلت العمالة اليهودية والفلسطينية. من بينها، على سبيل المثال، مصنع الإسمنت نيشر وشركة النفط العراقية ومصفاة حيفا وقطاع البناء الذي عرف توسعا سريعا.

بين إحصاء السكان سنة 1922 وإحصاء سنة 1931، نما عدد السكان العرب الفلسطينيين بنسبة 40%، وفي مدن مثل يافا وحيفا بنسبة 63% و87% على التوالي. أدى الوافدون الجدد إلى تضخم صفوف البروليتاريا في كل القطاعات، مما أدى بسرعة إلى زيادة ملحوظة في النضالات النقابية. وبالإضافة إلى الهجرة من الريف كانت الهجرة من بلدان الجوار، وخاصة مصر.

غالبا ما أدى عدم وجود قوة عاملة يهودية لتحل محل العمالة العربية، إلى استيراد عمال يهود رخيصين إلى فلسطين من اليمن أو البلدان المغاربية.

شكل هؤلاء الشريحة الأكثر استغلالا من بين الطبقة العاملة اليهودية وكانوا بعيدين عن غالبية الصهاينة من أصل أوروبي، الذين كان أغلبهم يتحدثون اليديشية، وشغلوا جميع المناصب القيادية في المؤسسات الصهيونية.

كانت تلك هي الفترة التي نشأ فيها الانقسام المتزايد بين اليهود الأشكناز والسفارديم (أحفاد اليهود الإسبان الذين استقروا في الإمبراطورية العثمانية)، والذي ما يزال يميز المجتمع الإسرائيلي حتى اليوم.

كان السفارديم يتحدثون بلغة لادينو، وهي لهجة مشتقة من الإسبانية. كانوا في الغالب قادرين على التحدث باللغة العربية أو فهمها، واحتلوا مرتبة اجتماعية أعلى بقليل من البروليتاريا العربية. في ظل تلك الظروف، سرعان ما نشأ الوعي الطبقي بين هذه الفئة، التي شعرت بشكل غريزي بأنها أقرب إلى العرب منها إلى كبار رجال الأعمال اليهود مثل روتشيلد ورفاقه.

غير أن الأحزاب "الاشتراكية" الصهيونية عارضت بشدة أية دعوة إلى فتح نقابات العمال اليهود أمام العمال العرب.

كان هناك خلاف بين منظمة حدوت هافودا (Hadut Haavoda)، بزعامة دايفيد بن غوريون، التي كانت تؤيد تنظيم العمال العرب لكن في منظمات منفصلة ذات "كرامة متساوية" (تحت القيادة الصهيونية)، وبين منظمة هابويل هاتزير (Hapoel Hatzair) بزعامة حايم أرلوسوف، الذي دافع عن الطبيعة اليهودية الخالصة للمنظمات النقابية من أجل تعزيز الانقسام المتزايد بين أرستقراطية عمالية يهودية، تشتغل في الوظائف الأكثر مهارة والأفضل أجورا، وبين جماهير العمال اليدويين العرب غير المنظمين.

كان هناك موقف ثالث عبر عنه حزب آخر من اليسار الصهيوني، هو بوالي

تزيون (Po'aley Tziyon). تحول ذلك الحزب إلى مواقف شبه ثورية من خلال سعيه للحصول على عضوية الأممية الشيوعية في عام 1924، على الرغم من عدم نبذه بشكل كامل للصهيونية. رفضت الأممية الشيوعية قبول حزب لم يتحرر بالكامل من الصهيونية. أدى ذلك إلى حدوث انشقاق داخل الحزب وتأسيس الحزب الشيوعي الفلسطيني. وقد تم طرد الحزب الجديد على الفور من نقابة العمال الصهيونية الهستدروت.

نضالات العمال والوحدة الطبقة

دافع الحزب الشيوعي الفلسطيني عن النقابات العمالية الموحدة، دون تمييز على أسس قومية أو دينية. ومن خلال اتباعه لهذا الخط السياسي، كان الحزب الشيوعي الفلسطيني قادرا على الاستفادة من الكفاحية المتصاعدة والمطالبة بالوحدة المبنية على أساس التجربة. لكن هذه الرغبة الغريزية في الوحدة واجهت الرفض والعراقل من كل من القيادة الصهيونية والقوميين العرب.

تمكن الحزب من التغلغل داخل صفوف الطبقة العاملة العربية واليهودية.



وأصدر صحيفتين بلغتين. وعلى الرغم من أن قاعدة دعمه الرئيسية كانت بين العمال العرب، فقد حصل على 8% من الأصوات في انتخابات ييشوف (Yishuv المجلس اليهودي)، وأكثر من 10% إذا أخذنا بعين الاعتبار التصويت في المدن.

كان هناك مثال -محدود لكنه مهم- حول إمكانية تطور الوحدة الطبقية أثناء الإضراب. نظم مائتا عامل يهودي في مصنع نيشر للأسمت في حيفا إضرابا والتحق بهم 80 عامل مصري، طرحوا مطالبهم الخاصة، إذ أنهم كانوا أكثر اضطهادا وكانوا يتلقون نصف أجره العمال اليهود.

بعد إضراب دام شهرين، استجاب رب العمل لبعض مطالب العمال اليهود. إلا أن العمال صوتوا ضد الصفقة بـ170 صوتا مقابل 30 (في تحد لموقف نقابتهم) وتعهدوا بمواصلة الإضراب حتى تتم تلبية مطالب رفاقهم المصريين بالكامل.

خوف قيادة الهستدروت من أن يصير هذا المثال معديا دفعها للضغط على الإدارة الاستعمارية البريطانية، التي قامت بترحيل جميع العمال المصريين الثمانين.

ميل العمال إلى الوحدة في النضال ظهر عدة مرات ما بين 1925-1935. يجب أن نذكر إضراب الخبازين، ونضالات عمال ميناء حيفا وعمال السكك الحديدية، وإضراب سائقي النقل العام وسيارات الأجرة عام 1931. واندلعت في عام 1935 الحركة النضالية المهمة لعمال شركة النفط العراقية ومصفاة حيفا.

خلال تلك السنوات نظم الحزب الشيوعي الفلسطيني نقابات عمالية مستقلة عن الهستدروت واكتسب قواعد دعم مهمة في العديد من القطاعات بين غالبية العمال العرب والعديد من العمال اليهود. نجاحاته أجبرت الصهاينة على تغيير تكتيكاتهم وتأييد تشكيل نقابات عربية موحدة مع النقابات الصهيونية، لمواجهة تأثير الشيوعيين.

لكن الإمكانيات الهائلة التي مثلها نمو الحزب الشيوعي الفلسطيني ضاعت بسبب عواقب الانحطاط الستاليني للاتحاد السوفياتي. البيروقراطية السوفياتية، تحت حكم ستالين، حولت الأهمية الشيوعية إلى مجرد أداة لخدمة مصالحها الدبلوماسية. كان ذلك يعني التخلي عن السياسة الثورية الصحيحة القائمة على الوحدة الطبقية، من خلال الميل إلى القومية العربية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى في 1936-1939، مما أدى إلى فقدان الحزب معظم قواعد دعمه بين العمال اليهود.

خلال الحرب العالمية الثانية تعرض الحزب لضربة أكبر بفعل تحول موسكو إلى التعاون الحربي مع الإمبريالية البريطانية، مما قوض قاعدة الحزب بين الطبقة العاملة الفلسطينية، قبل أن يتلقى ضربة قاضية في عام 1948 بسبب قرار الاتحاد السوفياتي دعم إنشاء إسرائيل.

الدور الرجعي للنخبة الفلسطينية

هيمنت على المعسكر القومي الناشئ بين الفلسطينيين عائلات النخبة، التي

وفرت مسؤولي البلدية والقضاة وضباط الشرطة والمسؤولين الدينيين وموظفي الخدمة المدنية للإدارة العثمانية وبعد ذلك للسلطة الاستعمارية البريطانية. لقد برزوا كقيادة قومية للفلسطينيين. ومع ذلك فقد فصلت هوة شاسعة بين تلك النخبة وبين الجماهير الفقيرة والأمية إلى حد كبير.

أدى الصراع على السيادة بين عشيرتي الحسيني والنشاشيبي في منتصف الثلاثينيات إلى تشكيل حزبين قوميين عربيين متنافسين. تعرض حزب الدفاع الوطني بقيادة النشاشيبي لمنافسة الحزب العربي الفلسطيني الأكثر قومية. لكن ولاء الحسيني والنشاشيبي للقومية العربية لم يمنعهما من أن يكونوا جزءا من القائمة الطويلة لمن باعوا الأراضي للصهاينة سرا.

تبنى الحزب العربي الفلسطيني مواقف قومية جذرية على أسس معادية للسامية. تعاطف العديد من القوميين العرب (بمن فيهم الرئيس المصري المستقبلي أنور السادات) علنا مع الفاشية والنازية. وكانت كلمات أمين الحسيني الداعمة لهتلر في خطاب ألقاه أمام القنصل الألماني في القدس معبرة، حيث قال: "يرحب المسلمون داخل فلسطين وخارجها بالنظام الجديد لألمانيا ويأملون في امتداد النظام الحكومي الفاشي المناهض للديمقراطية إلى بلدان أخرى".

تطورت الجماعات القومية العربية المسلحة. وقد نفذت منظمة "اليد السوداء"، بقيادة الشيخ عز الدين القسام، هجمات متفرقة ضد المستوطنين اليهود ابتداء من عام 1931. قامت القوات البريطانية بقتل القسام في كمين نصبته له في 21 نوفمبر 1935، فتحول إلى رمز للقومية العربية.

زادت وتيرة الهجرة اليهودية بشكل أكبر خلال الثلاثينيات. بين عامي 1931 و1934 ضرب فلسطين جفاف طويل الأمد. وفي عام 1932، انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 30% و75%، حسب نوعية المحاصيل والمناطق المتضررة. أدى ذلك إلى إفقار القرى الفلسطينية واكتظاظ الأحياء الفقيرة حول يافا وحيفا.

كما عصفت بفلسطين أزمة مالية ناجمة عن تداعيات الوضع في الحبشة الذي أدى إلى إفلاس العديد من الشركات. أدى تضافر تلك العوامل إلى تفاقم أزمة الجماهير الفلسطينية.

الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939

على الرغم من أن اشتباكات 1921 و1929 كانت عنيفة ودموية، فإنها لم تؤثر بشكل مباشر سوى على شريحة صغيرة من السكان العرب واليهود.

لكن في أبريل 1936، انتشرت الثورة الفلسطينية بشكل جماهيري من المدن، حيث تشكلت بشكل عفوي "لجان وطنية" بمبادرة من الشباب. كان الزعماء التقليديون مترددين في الدخول في مواجهة مباشرة مع السلطات البريطانية. لم يتم تشكيل اللجنة العربية العليا لقيادة الثورة، بقيادة الحسيني، حتى 25 أبريل.

تميزت الثورة بإضراب عربي عام استمر ستة أشهر، وانتفاضة شبه دائمة وحرب عصابات مسلحة في الريف (من منتصف ماي إلى منتصف أكتوبر).

لاحظ بن غوريون الحجم المختلف لهذه الثورة، حيث كتب أن العرب "يقاتلون ضد تجريدهم من الملكية... العربي يخوض حرباً لا يمكن تجاهلها. ينخرط في الإضرابات ويتعرض للقتل، ويقدم تضحيات كبيرة". وقال أيضاً في 19 ماي 1936: [العرب] "يرون... بالضبط عكس ما نراه. لا يهم ما إذا كانت وجهة نظرهم صحيحة أم لا... إنهم يرون الهجرة على نطاق واسع... يرون أن اليهود يحصنون أنفسهم اقتصادياً... يرون أفضل الأراضي تنتقل إلى أيدينا. يرون أن إنجلترا تتماهى مع الصهيونية".

انتهج الصهاينة (بزعامة نقابة الهستدروت) سياسة عدوانية لكسر الإضراب قامت على استبدال العمال الفلسطينيين بعمال يهود في كل الشركات، شركة تلو الأخرى.

في عام 1937، أوضح سكرتير الاتحاد النقابي في يافا موقف الصهاينة على النحو التالي: "إن الهدف الأساسي للهستدروت هو كسب العمال... بغض النظر عن عدد العرب العاطلين عن العمل، فليس لهم الحق في تولي أي وظيفة من الممكن أن يحتلها مهاجر محتمل. لا يحق لأي عربي العمل في مشاريع يهودية. إذا كان من الممكن تنقيح العرب إلى أعمال أخرى أيضاً... فهذا جيد" [2].

لم يكن أمام السلطات البريطانية طيلة أشهر أي بديل سوى انتظار تراجع قوة الانتفاضة. لم يتم الإعلان عن الأحكام العرفية وفرض حظر التجول إلا في 07 شتنبر. تم شحن 20 ألف جندي من بريطانيا ومصر، بمساعدة 2700 شرطي يهودي إضافي. وبدأت عملية مكافحة التمرد، مما دفع القادة العرب إلى إلغاء الإضراب بحلول 10 أكتوبر، على أمل أن يؤدي إلى مخرج تفاوضي.

شكلت الحكومة البريطانية لجنة ملكية برئاسة اللورد بيل لإجراء تحقيق وتحديد شروط تسوية الصراع الفلسطيني الصهيوني. أوصى تقرير بيل المؤلف من 404 صفحات، والذي نُشر في 07 يوليوز 1937، بتقسيم فلسطين: 20% من الأراضي للسلطة اليهودية؛ بقاء القدس والممر إلى يافا تحت الإدارة البريطانية، وكذلك المدن الساحلية ذات الكثافة السكانية المختلطة؛ مقابل ضم بقية الأراضي إلى شرق الأردن وتشكيل دولة عربية واحدة. كانت النتيجة الطبيعية للاقتراح هي النقل القسري لـ 225.000 فلسطيني و 1250 يهودياً.

اعتبر الزعيمان الصهيونيان وايزمان وبن غوريون تقرير بيل بمثابة نقطة انطلاق لمزيد من التوسع. وعلق وايزمان: "سيكون اليهود حمقى إذا لم يقبلوا ذلك، حتى لو كانت [الأرض المخصصة لهم] بحجم مفرش المائدة". لذلك قبل الصهاينة التقرير ورفضته اللجنة العربية العليا.

المرحلة الثانية من الثورة

في شتنبر 1937 استؤنفت الثورة بقوة، لكن اللجنة العربية العليا مزقتها نزاع عنيف نشأ عن محاولة الحسيني، في يوليوز 1937، اغتيال زعيم العشيرة المناوئة.

وفي هذا السياق قال أحد كبار المسؤولين في الوكالة اليهودية، إلياس ساسون، في أبريل 1939: "وديان من الدماء تفصل الآن الفصيلين".

استمرت الثورة في دوامة من الاشتباكات والقمع. تم حظر اللجنة العربية العليا واعتقال 200 من قادتها وشنق العديد منهم، في حين فر آخرون.

دفع "تقرير بيل" الحزب اليهودي اليميني المراجعاتي (الذي يطالب بمراجعة الانتداب البريطاني) لشن حملة إرهابية ضد الفلسطينيين العاديين. شنت منظمة إرغون زواي لومي عدة هجمات بالقنابل ضد مدنيين فلسطينيين في محطات الحافلات والأسواق، مما أسفر عن مقتل وجرح المئات.

تحركت المجموعات الفلسطينية المسلحة بدون قيادة مركزية. وكان الكثير منها بدون منظور، وتحولت للأسف إلى عصابات إجرامية تنهب الفلاحين الفلسطينيين، مما تسبب في تنفيرهم منها. أدى هذا الوضع إلى تقويض آفاق الثورة بشكل حاسم.

استمرت الثورة حتى ماي 1939، حيث شارك فيها، عندما كانت في ذروتها، أي خريف عام 1938، حوالي 20 ألف مقاتل فلسطيني. عشية الحرب العالمية الثانية، انتهت أخطر ثورة عربية ضد الاحتلال البريطاني بسقوط آلاف القتلى والهزيمة بحكم الأمر الواقع.

الحرب العالمية الثانية والمحركة

أدت هزيمة الثورة إلى تحول حاد في سياسة الإمبريالية البريطانية. خشي البريطانيون من اندلاع ثورة عربية جديدة عندما كان لا بد من توفير القوات للجهات الأخرى. وعلاوة على ذلك لم ترغب الإمبريالية البريطانية في استعلاء البرجوازية العربية، وذلك في محاولة لمنع تعاونها مع النازيين.

قدم الكتاب الأبيض، الذي صاغته الإدارة الاستعمارية (نُشر في 17 ماي 1939)، لأول مرة حداً أقصى للهجرة اليهودية (حد أقصى قدره 75000 على مدى السنوات الخمس التالية) وقيوداً شديدة على شراء اليهود للأراضي. كما اقترح إنشاء دولة مستقلة في غضون عشر سنوات يحكمها مبدأ الأغلبية.

لم يؤد هذا التغيير بالطبع إلى زيادة الدعم العربي للإمبريالية البريطانية. لكنه قوض علاقة بريطانيا الوثيقة بالقيادة الصهيونية. اعتبر الصهاينة هذا التحول البريطاني (في نفس الوقت الذي كانت تتصاعد فيه المخاوف من السياسة النازية المعادية للسامية) بمثابة خيانة.

كانت السلطات البريطانية قد ساعدت منظمة هاغاناه على التحول نحو "الدفاع المسلح" ضد الفلسطينيين. في ماي 1938، أنشأت هاغاناه "كتائب ميدانية" لتطبيق تكتيكات مكافحة التمرد في الأرياف. وبعد شهر واحد، تم إنشاء فرق ليلية خاصة بهدف ترويع الأحياء والقرى العربية التي كانت تدغم الثورة.

عاد الصهاينة بعد عقد على ذلك لاستخدام تلك التكتيكات نفسها على نطاق

أوسع بكثير لإرهاب الفلسطينيين وإجبارهم على الفرار من قراهم ومنازلهم، في سياق السعي إلى إقامة إسرائيل.

في بداية عام 1939، تم إنشاء ثلاث وحدات سرية تُعرف باسم بيلوت ميشادوت Pe'luot meyuchadot ("العمليات الخاصة") بهدف تنفيذ أعمال انتقامية ضد القرى العربية وقرى المغاوير، وكذلك تنفيذ هجمات على المنشآت البريطانية والقضاء على المخبرين. تم وضع هذه الوحدات تحت القيادة المباشرة لدافيد بن غوريون.

كانت التقارير الأولى عن عمليات الترحيل الجماعي لليهود من قبل النازيين قد بدأت تنتشر مع تدفق اللاجئين الأوروبيين اليهود، مما أدى إلى إحداث تأثير نفسي كبير على اليهود في الشتات (خاصة في الولايات المتحدة) الذين وجدوا أن القيود البغيضة التي فرضتها السلطات البريطانية بشأن الهجرة، قيودا لا تطاق.

إلا أن موقف القيادة الصهيونية من التهديد النازي اتسم بالكليية. ففي دجنبر 1938، بعد شهر من المذبحة النازية التي عُرفت لاحقا باسم ليلة الكريستال، صرح بن غوريون: "إذا علمت أنه كان من الممكن إنقاذ جميع الأطفال [اليهود] في ألمانيا من خلال نقلهم إلى إنجلترا، أو إنقاذ نصفهم فقط عن طريق نقلهم إلى أرض إسرائيل، كنت سأختار الخيار الثاني، لأن الأمر لا يتعلق فقط بمصلحة هؤلاء الأطفال، بل يتعلق أيضا بالمصلحة التاريخية للشعب اليهودي".

في دجنبر 1942، علق مرة أخرى قائلا: "إن كارثة يهود أوروبا ليست من شأني بشكل مباشر..." [3].

استغلت القيادة الصهيونية بأسس اليهود الفارين من أوروبا لتعزيز الدعم الدولي للصهيونية وتحديها بشكل صارخ للحصار المفروض على الهجرة من قبل السلطات البريطانية، التي عقدت العزم على تضييق الخناق على الهجرة غير الشرعية بأي ثمن.

لكن قسما من اليمين الصهيوني رفض أي تعاون مع البريطانيين. ففي نوفمبر 1944، اغتالت منظمة لوهامي حيروت إسرائيل، "مقاتلون من أجل حرية إسرائيل" (المعروفة أيضا باسم عصابة شتيرن) في القاهرة الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط، اللورد موين.

تم إرسال سلسلة من القوارب المليئة باللاجئين في تحد صريح للخطر البريطاني، مما أثار شد الحبل مع سلطات الانتداب التي قررت منع جميع المحاولات وترحيل آلاف اللاجئين إلى معسكرات الاعتقال في موريشيوس وقبرص. كان اللاجئين مجرد ببادق، محاصرين في صراع كلبى أدى إلى مآسي متعددة.

في نوفمبر 1940، فجرت هاغاناه سفينة باتريا، وهي سفينة راسية في حيفا محملة بـ 1700 مهاجر ينتظرون الترحيل إلى موريشيوس، مما تسبب في مقتل 252 شخصا. غرقت سفينة أخرى، ستروما، كان على متنها 769 لاجئا، في 25 فبراير 1942 في البحر الأسود بعد أن عارضت السلطات البريطانية نقلهم (جميعهم

قتلوا باستثناء واحد).

لم يتمكن سوى عدد قليل جدا من اللاجئين اليهود من الهرب إلى فلسطين خلال الحرب، بينما كان النازيون يبيدون ستة ملايين يهودي في أوروبا، إلى جانب ملايين السلاف والعجر والشيوعيين ومناهضي الفاشية من مختلف الجنسيات والأديان والتوجهات السياسية.

حتى قبل مدة طويلة على إعلان إنشاء دولة إسرائيل (14 ماي 1948)، لم ينتج الحلم الصهيوني، المتمثل في تشكيل دولة من شأنها حماية اليهود من خلال إعادة الحياة لأرض إسرائيل التوراتية، سوى الكوابيس.

«أرض بدون شعب لشعب بدون أرض» -وهو الشعار الذي تبنته الدعاية الصهيونية بأشكال مختلفة- كان افتراء على حقيقة الوضع في فلسطين، بحيث يزيل الفلسطينيون من الصورة.

ومع ذلك فقد فهمت القيادة الصهيونية جيدا أن الصراع مع الأغلبية العربية للسيطرة على فلسطين كان حتميا. ديفيد بن غوريون، الذي كان أول رئيس لدولة إسرائيل، قال خلال اجتماع لبيئة صهيونية رائدة، عام 1919:

أ نصف قرن من النضال الثوري

«الجميع يرى الصعوبة التي تطرحها مسألة العلاقات بين العرب واليهود. لكن ليس الجميع يرى أنه لا يوجد حل لهذه المسألة. لا يوجد حل! هناك هوة، ولا شيء يمكن أن يربطها... لا أعرف ما إذا كان العرب سيوافقون على أن فلسطين يجب أن تعود إلى اليهود... نحن، باعتبارنا أمة، نريد أن يكون هذا البلد لنا؛ والعرب، باعتبارهم أمة، يريدون أن يكون هذا البلد لهم»¹.

اعتبر الزعماء الصهاينة أن كل مستوطن يضع قدم قدمه في فلسطين هو جندي إضافي في الحرب من أجل غزو الأرض. كان كل عملهم يهدف إلى خلق الظروف التي من شأنها أن تسمح لهم بإخراج غالبية السكان العرب من فلسطين وخلق الظروف لإنشاء الدولة الإسرائيلية.

كتب ليون تروتسكي في يوليو 1940: «إن محاولة حل المسألة اليهودية من خلال هجرة اليهود إلى فلسطين يمكن الآن رؤيتها على ما هي عليه، إنها سخريّة مأساوية من الشعب اليهودي»، وذلك في إشارة منه إلى نفاق الإمبريالية البريطانية، التي شجعت الهجرة اليهودية في البداية، لتعمل بعد ذلك على محاولة وقفها بالعنف، عندما لم تعد تناسب مصالحها.

أشار تروتسكي إلى أن أي حل للمسألة اليهودية على أساس نظام رأسمالي فاسد سيصبح فحًا دمويًا لمئات الآلاف من اليهود. لم يعيش تروتسكي ليرى كيف ستنتهي الحرب وكيف أن توازن القوى الناشئة عنها سيؤثر على آفاق الصهيونية.

1 B. Morris, *Righteous Victims*, p. 91

فعلى أساس التوازن الجديد للقوى الناشئ عن الحرب، أصبح ما كان يبدو غير محتمل ممكنا، ثم أصبح حقيقة واقعة.

تأسست إسرائيل على أنقاض الانتداب البريطاني، وعلى سفك دماء فلسطينية وطرده 750.000 فلسطيني من أراضيهم. تأسست الدولة الجديدة على أساس الطرد والقمع المنهجين للشعب الفلسطيني. وقد اتضح أن المشروع الصهيوني مشروع طوباوي رجعي بعواقب مأساوية. تسبب تنفيذه في جروح ما تزال مفتوحة حتى الآن، بعد أكثر من سبعة عقود.

تميز تاريخ إسرائيل، منذ تأسيسها، بسلسلة من الحروب. بدأ هذا مع ما يسمى بحرب الاستقلال 1948-1949، والنكبة. وأعقب ذلك حرب السويس عام 1956؛ ثم حرب الستة أيام عام 1967؛ وحرب عام 1973، بالإضافة إلى ثلاثة غزوات للبنان: أعوام 1978 و1982 و2006، وعمليات قصف ومناوشات لا حصر لها خلال حرب الاستنزاف، التي استمرت عقودا، مع حزب الله في جنوب لبنان، إضافة إلى ستة «حروب» (والتي هي في الغالب حملات قصف عن بعد) ضد حماس في غزة.

كما تميز تاريخ إسرائيل أيضا بحركات لا حصر لها للمقاومة الفلسطينية، بما في ذلك الانتفاضات الجماهيرية (الانتفاضة الأولى في 1987-1992 والثانية في 2000-2003) من قبل سكان الأراضي التي احتلت في عام 1967، الذين لم يتمكنوا إسرائيل أبدا من إخضاعهم.

وبدلا من أن تكون «الأرض الموعودة» «ملأنا آمنا» لليهود، اتضح أنها في الواقع الملموس قلعة تحت الحصار، تحيط بها شعوب معادية وأعداء. استغلت الطبقة السائدة الإسرائيلية هذه الحروب بمهارة لزرع عقلية القلعة المحاصرة عميقا بين غالبية الشعب اليهودي داخل إسرائيل وأنصار إسرائيل في الشتات.

الإرهاب الصهيوني والانسحاب البريطاني

خلال الحرب، تعاون معظم الصهاينة والقوميين العرب مع الجيش البريطاني. حارب لواء يهودي مكون من 23.000 رجل تحت قيادة الحلفاء. وبلغت الوحدة الفلسطينية 9000 رجل.

في عام 1944، كانت الأرض التي اكتسبها الصهاينة في فلسطين لا تزيد عن 06.6% من الأراضي الواقعة تحت الانتداب البريطاني. لكن الحركة الصهيونية كانت قد خرجت قوية بشكل كبير من الحرب. كانت الوكالة اليهودية، قد أصبحت في الواقع، على الأقل في شكل جنيني، شبه دولة، لديها اقتصادها المنفصل، ومؤسساتها الخاصة، وقبل كل شيء، جيشها المشكل من آلاف المقاتلين المدربين والمسلحين من قبل الحلفاء خلال الحرب.

بمجرد انتهاء الحرب، غير القادة الصهاينة تكتيكاتهم. إذ بين عامي 1945 و 1948، وحدت كل من هاغانا وإيرغون زواي ليومي (الميليشيات المسلحة لليمن الصهيوني) جهودها لشن هجمات ضد الاحتلال البريطاني والسكان العرب.

أصاب الهجوم الأكثر حدة، من بين تلك الهجمات الإرهابية الصهيونية، قلب إدارة الانتداب في الصميم. ففي 22 يوليو 1946، قامت إيرغون، تحت قيادة ميناخيم بيغن، الذي صار رئيسا للوزراء لاحقا، بزرع ما يكفي من المتفجرات لتفجير الجناح الجنوبي لفندق الملك داود في القدس، حيث كان مقر الإدارة المدنية للانتداب البريطاني. سقط في ذلك الهجوم 91 قتيلا بينهم بريطانيون وفلسطينيون ويهود وأصيب العشرات.

هذا التصعيد المفاجئ جعل الوضع غير قابل للاستمرار بالنسبة للإمبريالية البريطانية. بريطانيا، وعلى الرغم من أنها خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، كانت قد خرجت منها منهكة، وإمبراطورية ممزقة. وبالتالي ففي أبريل 1947، أعلنت المملكة المتحدة عن نيتها فك ارتباطها مع فلسطين في غضون عام.

أثار هذا القرار النقاش حول وضع فلسطين. كان مركز القوة الإمبريالية قد تحول بشكل حاسم لصالح القوة الصاعدة في العالم آنذاك، أي الولايات المتحدة. قام الأمريكيون بتفسير الموقف البريطاني بشكل صحيح على أنه علامة على الضعف من قبل إمبراطورية منهكة تحتضر، وبدأوا في استخدام الصراع اليهودي الفلسطيني كأداة لتوجيه الضربات للحليف السابق في الشرق الأوسط.

تم تمرير قرار الأمم المتحدة 181، في 29 نوفمبر 1947، نتيجة لضغط الولايات المتحدة. ويمكن تلخيص خطة الأمم المتحدة على أنها تقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق: دولة عربية (تشمل مساحة 11.500 كيلومتر مربع لـ 804.000 فلسطيني و10.000 يهودي)؛ ودولة يهودية (مساحتها 14.000 كيلومتر مربع لـ 558.000 يهودي و405.000 فلسطيني)؛ ووضع منطقة القدس تحت السيطرة الدولية.

كانت هذه الخطة طوباوية خالصة، بالنظر إلى أنه كان على الدولتين الانضمام إلى اتحاد اقتصادي فلسطيني وتبادل العملة والموارد والبنية التحتية (الموانئ، مكتب البريد، السكك الحديدية، الطرق)، كما لو أنه لم تكن هناك حروب لا حصر لها بين الصهاينة والفلسطينيين مستمرة لأكثر من عقدين.

الهجوم الصهيوني

مع استعداد المحتلين البريطانيين للخروج، أدركت القيادة الصهيونية أن لديها فرصة سانحة لملء الفراغ وتحديد شروط التقسيم وفقا لشروطها هي.

في نهاية عام 1947، أطلقت منظمات هاغانا وإيرغون وشتين، التي كانت قد وحدت جهودها آنذاك، حملة من الإرهاب مع سلسلة من الهجمات المنسقة على القرى الفلسطينية مما أدى إلى سقوط العشرات من القتلى المدنيين. زادت الهجمات حدة خلال الأشهر الأولى من عام 1948، واستهدفت تنورة والطيرة وسعسع وحيفا والحسينية والصرفند، مما أدى إلى سقوط المئات من الضحايا الفلسطينيين.

وفي 09 أبريل، تم ذبح سكان قرية دير ياسين، بالقرب من القدس، على يد إيرغون. وجد الصليب الأحمر 254 من الرجال والنساء والأطفال مذبحين.

بعضهم تعرضوا للتشويه وألقي بهم في آبارهم. في ما صار يطلق عليه بالمذبحة.

ونتيجة لتلك الحملة الإرهابية، التي زادت من وقعها لتهديدات والشائعات التي كان الصهاينة ينشرونها، فر مئات الآلاف من الفلسطينيين العزل من منازلهم، والتي تم هدمها لاحقا وتسويتها بالأرض لجعل عودتهم مستحيلة. ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين من 60.000 إلى 350.000 في شهر واحد.

بعد ذلك ركز الإرهاب الصهيوني على المدن: في 22 أبريل، تعرضت حيفا للهجوم في منتصف الليل، مما تسبب في مقتل 50 شخصا وجرح 200. كما قُتل 100 شخص آخرين وأصيب المئات في هجوم صهيوني على قافلة من النساء والأطفال الفلسطينيين الذين كانوا يحاولون الفرار.

كيف يمكن للمرء أن يفسر مثل هذه الضراوة؟ كانت خطة الزعماء الصهاينة الوحشية هي الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي وجعل عودة السكان الفلسطينيين مستحيلة، من خلال تخويفهم، وممارسة الإرهاب ضدهم وإجبارهم على الفرار وتدمير منازلهم. وهذا من أجل فرض تقسيم أكثر ملاءمة لدولة إسرائيل المستقبلية.

تم إعلان قيام دولة إسرائيل في 14 ماي 1948. كان جميع القادة الصهاينة الرئيسيين متورطين في ارتكاب المذابح والإرهاب واسع النطاق. وفي هذا الصدد لا يوجد أي فرق بين اليسار الصهيوني واليمين الصهيوني.

موشيه ديان، وغولدا مئير، وديفيد بن غوريون، ومناحيم بيغن، وكثيرون غيرهم، إضافة إلى الجيل الأصغر ومن بينه أرييل شارون، وإسحاق شامير، وإسحاق رابين -الذين صاروا القادة الرئيسيين لدولة إسرائيل المستقبلية- تعلموا من تجربتهم الملموسة إلى أي مدى تعتبر القوة التي تقوم على الحديد والنار، حاسمة في رسم السيناريوهات المحتملة في مجال الدبلوماسية الدولية. وقد استوعبوا هذا الدرس واستمروا في تطبيقه بشكل منهجي خلال العقود التالية.

النكبة

وعلى الفور، في 15 ماي، دخلت جيوش مصر والعراق وسورية ولبنان وشرق الأردن إلى فلسطين، وحقق بعض النجاحات العسكرية في المرحلة الأولى. اقترحت الأمم المتحدة هدنة في يونيو وقبلها الجانبان، لكنها لم تؤد إلا إلى مساعدة الصهاينة على تنظيم صفوفهم وإعادة التسلح.

أدى الهجوم المضاد الذي شنه الجيش الصهيوني بعد 08 يوليو إلى كسر مقاومة القوات العربية، التي كانت سينة التنسيق، وغالبا ما كانت تحت قيادة ضباط بريطانيين. لم يتخل قادة الأنظمة العربية قط عن محاولات التوصل سرا إلى اتفاق مع الصهاينة لخدمة مصالحهم الخاصة. فقد التقى عبد الله، ملك شرق الأردن، عدة مرات بغولدا مئير وموشيه ديان، للتفاوض على ضم الضفة الغربية إلى مملكته (وهو ما تحقق في شهر دجنبر 1948)، بينما احتل المصريون قطاع غزة.

كان القادة الصهاينة مصممين على إزالة كل العقبات. أمر مبعوث الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، إسرائيل في 13 شتبر بإعادة قبول اللاجئين وإعادة بناء منازلهم. بعد أربعة أيام تعرض لعملية اغتيال على يد عصابة شتيرن مع مساعده الكولونيل الفرنسي سيروت.

أقرت هدنة رودس لعام 1949 هزيمة العرب، منهية ما يعتبره الإسرائيليون «حرب الاستقلال». ومرة أخرى، فإن التاريخ الذي كتبه المنتصرون أنكر أي إشارات إلى المجازر والفظائع المرتكبة وحاول إزالتها من السجلات الرسمية.

شكلت هزيمة عام 1948 بالنسبة للفلسطينيين نكبة ألفت بالجماهير الفلسطينية في حالة شلل لأكثر من عشرين عاما.

قضية اللاجئين و «عرب إسرائيل»

فر 39% من بين 750 ألف لاجئ فلسطيني إلى الضفة الغربية. وانتهى الأمر بنسبة 10% آخرين في الأردن. 26% فروا إلى قطاع غزة الذي كانت مصر تحتله، والذي شهد تضاعف عدد سكانه في غضون أسابيع. 14% من اللاجئين فروا من شمال فلسطين إلى لبنان، بينما عبر 10% منهم الجولان إلى سوريا. في حين فر عدد قليل فقط من بينهم (1% من المجموع) إلى مصر.

تم حشد جميع اللاجئين تقريبا في مخيمات «مؤقتة» ضخمة على أطراف المدن، في ظروف من العوز التام. وقد بقوا يعيشون في تلك الظروف، هم وذريتهم، حتى اليوم على الرغم من زيادة عدد اللاجئين ثمانية أضعاف.

في عام 1950، تم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ومنذ ذلك الحين، حسب أرقام الأونروا الرسمية، فإن العدد الإجمالي للاجئين المسجلين من تهجير عام 1948 وأطفالهم -ثلاثة أجيال لاحقة- وصل إلى الرقم المذهل البالغ 5.9 مليون، وهذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار اللاجئين من حرب الأيام الستة عام 1967.

عدة أجيال لم تعرف سوى هذه المخيمات وهذه الظروف. لا يتمتع معظم الفلسطينيين، من لاجئي عام 1948 وأحفادهم، بحقوق المواطنة في البلدان التي تستضيفهم، ناهيك عن إسرائيل، ويعتمدون على الدعم الذي تقدمه الأونروا.

تقع مسألة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في صميم القضية الفلسطينية، لكنه لا يمكن حلها في ظل الرأسمالية. فقط الثورة الاشتراكية في الشرق الأوسط وإنشاء فدرالية اشتراكية لجميع شعوب المنطقة، مع الحق في الحكم الذاتي للأقليات، هو ما سوف يسمح بخلق ظروف مداواة الجراح المتراكمة على مدى عقود. الاشتراكية هي وحدها التي ستوفر الأساس المادي (ما يكفي من المنازل والموارد والبنية التحتية، إلخ) لتسوية المسألة، وتنتهي جميع المظالم دون خلق نظام قمعي وحشي آخر.

في حين بقي حوالي 150 ألف فلسطيني في أراضيهم، داخل «الخط الأخضر»، أي الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1948. وهؤلاء يشكلون اليوم أكثر من 20% من سكان إسرائيل. قامت الدولة الإسرائيلية بمصادرة ممتلكات وأراضي الهاربين،

والاضطهاد.

خلال الفترة الممتدة ما بين 1948 و1951، تضاعف عدد سكان إسرائيل (من 650.000 إلى أكثر من 1.400.000)، واستمر في النمو بسرعة خلال العقود التالية، وذلك بفعل الهجرة اليهودية. في عام 1978 بلغ عدد سكان إسرائيل أكثر من ثلاثة ملايين نسمة، وقد تجاوز اليوم حاجر التسعة ملايين نسمة.

تمكنت البرجوازية الصهيونية الإسرائيلية والإمبريالية من استغلال تصميم الجماهير اليهودية على بناء ما اعتبرته «ملاذا آمنا ضد الاضطهاد». فخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، استغلوا الأعداد الكبيرة من اللاجئين اليهود كقوة عمل رخيصة ومتجددة باستمرار في صناعاتهم، وكجنود، عند الحاجة، لضمان سيادة إسرائيل على المنطقة. ومع ذلك فإن التطور الملحوظ للرأسمالية الإسرائيلية لم يكن ليحدث لولا الإعانات والاستثمارات الأمريكية الكبرى (التي قدرت بنحو 140 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من عام 1949 إلى منتصف التسعينيات).

وعلى الرغم من التدفق الكبير للمهاجرين، فإنه مع مرور السنين، ولدت نسبة متزايدة من اليهود الإسرائيليين داخل إسرائيل: 27.7% في عام 1949، و44% في عام 1968، و57% في عام 1981. واليوم، تبلغ نسبة اليهود المولودين في إسرائيل 75%. واللغة العبرية، التي صممها إيلعازر بن يهودا في نهاية القرن التاسع عشر، ترسخت أكثر فأكثر بين الأجيال الشابة، لتحل تدريجياً محل اللغة اليديشية عند الأشكناز واللادينو عند السفارديم. وقد تولى العديد من الإسرائيليين من الجيل الثاني عن لغات بلدانهم الأصلية.

كانت الجماهير اليهودية بالطبع منيعة أمام الدعاية القومية للأنظمة العربية، والتي صورتهم جميعاً بدون تمييز كأعداء يجب سحقهم. إن التهديد العسكري المستمر الذي تشكله الأنظمة العربية المجاورة وتكتيكات الإرهاب الفردي التي تبنتها المنظمات القومية الفلسطينية منذ منتصف الستينيات، دفعت غالبية الإسرائيليين إلى الارتقاء في أحضان الدولة الصهيونية. وقد ساعد ذلك الصهيونية على تشكيل وعي قومي إسرائيلي، استناداً إلى الخوف من رغبة العرب في تدميرهم.

كان الازدهار الاقتصادي في الخمسينيات والستينيات، والذي تضخم بفضل المساعدات الأمريكية، يعني أن العمال الإسرائيليين (بمن في ذلك، إلى حد ما، الأقلية العربية داخل إسرائيل) تمكنوا من الوصول إلى مستوى معيشة أعلى بكثير من الجماهير العربية في البلدان المجاورة. شكلت تلك المكتسبات المادية بالنسبة للعمال الإسرائيليين مكاسب يجب الدفاع عنها، خاصة عندما تكون مهددة بهجمات خارجية.

كان الكثيرون بين الأقلية الفلسطينية في إسرائيل، على الرغم من تعرضهم لتمييز شديد، على دراية بالمشهد الكتيب للبؤس الذي توفره الأنظمة العربية الاستبدادية والرجعية.

وضربت بشكل منهجي حقوق الفلسطينيين الباقين بقوانين مثل قانون ملكية الغائبين لعام 1950، وقانون سلطة الأراضي لعام 1953، وغيرها. وفي عام 1952، مُنح العرب الإسرائيليون (الفلسطينيون داخل الخط الأخضر) الجنسية الرسمية بموجب قانون المواطنة لعام 1952.

ومع ذلك، فإنه حتى عام 1966، بقي الفلسطينيون الإسرائيليون خاضعين للأحكام العرفية، وعاشوا في حالة من العزل مع قيود هائلة على حركتهم، مما سمح للسلطات الإسرائيلية بمصادرة ممتلكات حتى أولئك الفلسطينيين الذين نزحوا داخل الخط الأخضر، لكنهم مُنعوا من العودة إلى منازلهم.

وفي غضون سنوات قليلة، تم تقليص عدد القرى الفلسطينية التي نجت من النكبة من 550 قرية إلى 100 قرية. وتعرض أكثر من 25% من الفلاحين الفلسطينيين لمصادرة أراضيهم واضطروا إلى اللجوء إلى قرى «أشباح»، تعتبرها إسرائيل غير قانونية وبالتالي يقوم الجيش بتخريبها بشكل دوري وتسويتها بالأرض، فيقوم الفلسطينيون بإعادة بنائها لاحقاً. وقد تم مسح موقعها من الخرائط.

وبعد عام 1967، خففت الحكومة الإسرائيلية الضغط على المواطنين الفلسطينيين، وحاولت دمج عرب إسرائيل بشكل أكبر، مع تعزيز المكاسب الإقليمية الجديدة التي حققتها خلال حرب الأيام الستة: احتلال الأراضي في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان والقدس الشرقية.

توطيد الرأسمالية الإسرائيلية

بالنسبة للفلسطينيين، تمثل إسرائيل نظاماً معادياً، مغتصبا لأراضيهم، ومسؤولاً عن الإبادة الجماعية والترحيل الجماعي. أما بالنسبة للاجئين اليهود -الذين استمروا في التدفق من أوروبا بعد المحرقة، ومن العالم العربي حيث تم كسر توازنات التعايش التي كانت قائمة منذ قرون بسبب التأثير المدمر للنكبة، مما جعل من المستحيل على مئات الآلاف من اليهود البقاء- فقد أصبحت إسرائيل على نحو متزايد أفضل فرصة لإعادة بناء حياتهم التي دمرتها الحرب



فالنظام الملكي السعودي والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، وبقية دول الخليج الغنية بالنفط، بينما استمروا يدعون أنهم «أصدقاء» للفلسطينيين وممولون منظمة التحرير الفلسطينية، اعتمدوا على مئات الآلاف من الفلسطينيين وغيرهم من العمال المهاجرين الفقراء للعمل في ظروف شبه عبودية. إلا أنهم حرصوا على عدم منحهم أي حقوق سياسية أو نقابية، ناهيك عن حقوق المواطنة، واستغلّوهم بلا رحمة.

واستمر هذا حتى أوائل التسعينيات، عندما دفعت تأثيرات حرب الخليج الأولى هذه الأنظمة إلى التخلص من العمال الفلسطينيين والتطلع إلى الهند وباكستان ونيبال كمصدر رئيسي للعمالة الرخيصة.

التناقضات الطبقة داخل إسرائيل

ودون أن ننسى هذه العوامل الأساسية التي ضمنت قاعدة معينة من الدعم للرأسمالية الإسرائيلية، خاصة عندما تكون تحت التهديد، لا بد من القول إن المجتمع الإسرائيلي كان وما يزال مجتمعا منقسما جدا وبعيدا عن التجانس.

في عام 1974، تم إجراء تحقيق حكومي بسبب الاحتجاجات العنيفة التي قام بها «الفهود السود» الإسرائيليون في أوائل السبعينيات. وقد قمعت الدولة الصهيونية تلك الاحتجاجات بقسوة. بحث التحقيق في حالة اليهود السفارديم (والذين معظمهم جاؤوا إلى إسرائيل بعد عام 1948 من شمال أفريقيا والعراق واليمن وبقية مناطق الإمبراطورية العثمانية السابقة)، والذين كانوا يمثلون نصف السكان اليهود في إسرائيل.

كشف التقرير عن وجود «إسرائيل ثنائية» فقيرة ومستغلة. كان 92% من الأطفال من أصل سفارديم يعانون من مشاكل سوء التغذية وكانوا يمثلون 90% من نزلاء السجون اليهود؛ وكان معدل تعليمهم في المدارس الثانوية 17% فقط، بينما كان 41% بالنسبة لليهود من أصل أوروبي (الأشكناز)؛ وفي الجامعات، شكل الشباب السفارديم 20% من مجموع الطلاب، مقابل 78% من الأشكناز.

كان التركيب الاجتماعي للسفارديم يتألف من 62% من الطبقة العاملة (مقابل 39% للأشكناز) و5% فقط من البرجوازيين (مقابل 14% للأشكناز). أظهر ذلك التحقيق، إلى جانب العديد من الإحصائيات الأخرى، الانقسامات العميقة الموجودة داخل إسرائيل نفسها. لم يكن من قبيل الصدفة أن التمرد الراديكالي للشباب السفارديم في إسرائيل ضد القمع والتمييز استلهم المثال من نضال الفهود السود في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أصبحت الرأسمالية الإسرائيلية أكثر تركيزا للتفاوتات بشكل متزايد على مدى العقود الماضية. ففي عام 1992، كان أغنى 10% من السكان يستولون على 27% من الدخل الوطني، في حين كان أفقر 10% يملكون 2.8% فقط¹.

وقد زادت التفاوتات بشكل كبير منذ ذلك الحين. فوفقا لتقرير اللامساواة في

العالم 2022، الذي ينشره مختبر اللامساواة في العالم نجد أن:

«إسرائيل هي واحدة من أكثر البلدان تفاوتًا بين البلدان ذات الدخل المرتفع. يكسب الـ 50% الأدنى من السكان في المتوسط 11.200 يورو أو 57.900 شيكل جديد، في حين يكسب الـ 10% الأعلى 19 ضعفا (211.900 يورو أو 1.096.300 شيكل جديد). وبالتالي فإن مستويات التفاوت بين السكان أشبه بتلك الموجودة في الولايات المتحدة، حيث يحصل أدنى 50% من السكان على 13% من إجمالي الدخل الوطني، في حين حصة الـ 10% الأعلى دخلا تبلغ 49%.

لقد بنيت القوة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل على استغلال الطبقة العاملة الإسرائيلية والفلسطينية بدرجة لا تقل عن مثيلاتها في أي بلد رأسمالي آخر. وتظهر هذه الأرقام في الواقع ما الذي يحدث للطبقة العاملة عندما تكون منقسمة.

لقد تأسست الدولة الإسرائيلية على القمع والتمييز المنهجي ضد الفلسطينيين، لكن وفي نفس الوقت على الاستغلال المستمر للفلسطينيين والعمال الإسرائيليين العاديين، في حين يراكم الرأسماليون الإسرائيليون الثروات الهائلة.

منعطف حرب الأيام الستة

كان عام 1967 نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط. إذ حتى ذلك الحين، كان لدى غالبية اللاجئين الفلسطينيين، في مختلف البلدان العربية، أمل في أن يؤدي تدخل جيوش مصر وسوريا والأردن ذات يوم إلى استعادتهم لحقوقهم.

في فجر يوم 05 يونيو، بعد شهر من المناوشات والتوترات، شنت القوات الجوية الإسرائيلية هجوما خاطفا على المطارات المصرية والأردنية، مما أدى إلى تدمير أكثر من 90% من الطيران العسكري لكلا البلدين قبل أن تتمكن الطائرات من الإقلاع. وفي اليوم نفسه، غزا الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وغزة، وفي غضون يومين من القتال العنيف، هزم الفيلق العربي الأردني والجيش المصري المتمركز في غزة.

وفي 06 يونيو احتلوا غزة، وفي اليوم الموالي استولوا على القدس، واستكملوا احتلال الضفة الغربية. في 10 يونيو، وبينما كان العالم العربي مذهولا، لم تقم إسرائيل بتوحيد كامل فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني تحت حكمها فحسب، بل احتلت الجولان السوري وسيناء المصرية، وألحقت هزيمة نكراء بأعدائها العرب، وتسببت في موجة جديدة من النزوح، لـ 300 ألف لاجئ فلسطيني.

إلا أن الهزيمة الكارثية في حرب الأيام الستة لم يكن لها نفس التأثير المحبط الذي أحدثته النكبة على الشعب الفلسطيني؛ فهذه المرة تغلب الغضب على الإحباط. أدت الهزيمة العربية (بشكل لم يتوقعه على الإطلاق صانعو القرار الصهاينة) إلى محو أي وهم متبق بأن التدخل الخارجي من شأنه أن «يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح».

تأسست منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 بقرار من القمة العربية. في السنوات الأولى لتأسيسها لم تكن سوى ملحق لهذه الأنظمة. وقد واجهت معارضة متزايدة من طرف منظمات المقاومة الفلسطينية الناشئة، مثل منظمة ياسر عرفات الفدائية، فتح، وأولئك الذين أتيحت لهم، مثله، فرصة تجربة سجون الأنظمة «الصدقية» في أوائل الستينيات. وفي عام 1967، عكس تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، مزاج التجذر الكامن في النضال الفلسطيني.

انفضحت التيارات القومية البرجوازية العربية تماما وفقدت مصداقيتها بشكل كامل بسبب الهزيمة الساحقة في حرب الأيام الستة. وقد نشأت بين الفلسطينيين، الذين وجدوا أنفسهم فجأة تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، وبين كل أولئك الذين ازدحموا في مخيمات اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان، أرض خصبة لانتقاد القومية العربية والأنظمة العربية. وقد أعطى هذا الغليان زخما هائلا لحركات المقاومة الفلسطينية (وخاصة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي كانت قد تشكلت حديثا)، والتي سرعان ما اكتسبت قاعدة جماهيرية في مخيمات اللاجئين.

في 21 مارس 1968، انطلق الجيش الإسرائيلي لمهاجمة مقر المقاومة في قرية الكرامة في الأردن. تمكن مقاتلو فتح، الذين كانوا على علم بالهجوم، من التصدي له. فاضطر الجيش الإسرائيلي، الذي لم يكن يتوقع أن يجد مثل هذا المستوى من المقاومة، إلى التراجع. قُتل في تلك المعركة 28 جنديا إسرائيليا وجُرح 69.

قُتل أكثر من مائة مقاتل فلسطيني، لكن هذه الحادثة أثارَت موجة عاطفية ضخمة في جميع أنحاء العالم العربي لأن المقاومة الفلسطينية نجحت حيث فشلت جيوش الدول العربية دائما، أي: هزيمة الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى. وقد دفع ذلك فتح وعرفات إلى قمة منظمة التحرير الفلسطينية، في فبراير 1969.

الأنظمة العربية التي قوضتها المقاومة الفلسطينية

فرض على اللاجئين الفلسطينيين العيش في بؤس مخيمات اللاجئين المكتظة. وصل عددهم إلى مليون ونصف المليون عام 1968. واستخدم الرأسماليون في مختلف البلدان اللاجئين كعمالة رخيصة، وأخضعوهم لظروف مهينة. لكن صعود المقاومة في أواخر الستينيات أعاد للفلسطينيين كبرياءهم، وحول المخيمات إلى معازل لمنظمات المقاومة.

تسبب ذلك في تعريض المخيمات والبلدان المضيفة لأعمال انتقامية إسرائيلية عنيفة. وقد تفاقمت الاحتكاكات المستمرة بين المقاومة وبين حكومات البلدان المضيفة بسبب انتشار الأفكار الثورية بين الفلسطينيين، الذين تصور الكثير منهم الثورة الفلسطينية باعتبارها جزءا من ثورة عربية أشمل ذات طابع اشتراكي. وهذه المواقف، التي عززتها المكانة المتزايدة للمقاومة الفلسطينية، لاقت صدى كبيرا لدى الجماهير اللبنانية والأردنية.

انفجرت الأزمة الأولى في عام 1969 في لبنان، الذي كان يعاني بالفعل من انقسام عميق بسبب التوترات بين الأقلية المسيحية المارونية. وقد تطورت الاحتكاكات بين المقاومة وبين الحكومة اللبنانية في خريف عام 1969 إلى عدة أيام من القتال المرير الذي خرج فيه الجيش اللبناني خاسرا. ووضع اتفاق القاهرة نهاية مؤقتة للمواجهة.

أيلول الأسود

حدثت سيرورة مماثلة في الأردن. إن الاشمئزاز المتزايد من العلاقات الوثيقة بين نظام الحسين الملكي الهاشمي وبين الإمبريالية الأمريكية، إضافة إلى ظروف القمع التي كانت تعيشها الغالبية العظمى من السكان، صب في احتمال قيام ثورة فلسطينية.

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية جاهدة تجنب الصدام المباشر مع الملك حسين، لكن الصعود الثوري للجماهير الأردنية تغلب على كل العقبات. لكن الحركة الجماهيرية واجهت النظام الأردني بدون قيادة حقيقية، بسبب تردد منظمة التحرير الفلسطينية.

ابتداء من صيف عام 1970، تصاعدت سلسلة الاشتباكات بين المقاومين الفلسطينيين وبين الجيش الأردني. وقد كانت سلسلة عمليات اختطاف الطائرات (بان أم، والخطوط الجوية السويسرية، والخطوط الجوية البريطانية، دون وقوع إصابات بين المدنيين) من طرف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي الذريعة التي استعملها الحسين لتبرير القمع أمام الرأي العام العالمي.

كانت للمقاومة الفلسطينية اليد العليا، وفي غضون أسبوعين احتلت جزءا كبيرا من العاصمة عمان. قام الحسين بتعيين حكومة عسكرية في 16 شتبر، والتي شنت، فجر اليوم التالي، هجوما كاسحا على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

قامت وحدات جيش البدو (الأقل تأثرا بالمزاج الثوري) بقيادة اللواء المجالي، بقصف المعسكرات بقذائف الفوسفور والنابال وانتشرت الدبابات في أحياء الطبقة العاملة في عمان. لكن وعلى الرغم من عدم تناسب القوى العسكرية، فقد كانت المقاومة شرسة للغاية إلى درجة أن القتال استمر قرابة أسبوعين آخرين، مما اضطر الحسين إلى السعي للتوصل إلى اتفاق في 27 شتبر 1970، والذي على اثره قبلت المقاومة الفلسطينية مغادرة الأردن والانتقال إلى لبنان.

لم يُعرف على الإطلاق العدد الدقيق لضحايا «أيلول الأسود» الأردني. تتحدث المصادر الفلسطينية عن مقتل 20 ألف شخص، بينما تتحدث مصادر أخرى عن مقتل ما بين 5000 و 10000 آلاف، معظمهم من السكان المدنيين.

تعرض موقف قادة منظمة التحرير الفلسطينية وعرفات لانتقادات شديدة من قبل قطاع كبير جدا من الحركة الثورية الفلسطينية، التي خرجت من الأحداث الأردنية في حالة يرثى لها. انتشر بين الفلسطينيين الإحباط والغضب من المذبحة التي ارتكبتها الحسين ومن صمت البلدان العربية الأخرى، مما أتاح المجال لتطور تشكيلات إرهابية متطرفة، مثل تأسيس جماعة أيلول الأسود الإرهابية.

لقد سمحت الانعطافة التي قام بها عرفات للأنظمة العربية الخائنة باستعادة زمام المبادرة مرة أخرى، وهي الانعطافة التي جاءت حتى على حساب تقويض المصدر الوحيد للقوة الحقيقية للمقاومة، أي جذورها بين الجماهير الفلسطينية.

الثورة والثورة المضادة في لبنان

على الرغم من التجربة الأردنية واشتباكات 1969، فإن المقاومة الفلسطينية في لبنان أصبحت واثقة من قوتها الآخذة في الاتساع. كان لبنان ممزقا بانقسامات عميقة بين الطبقة السائدة المسيحية المارونية التي نصبها الفرنسيون، وبين مختلف الفصائل البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المسلمة.

وكما كان عليه الحال في الأردن، فقد سار نحو سلطة المقاومة الفلسطينية جنبا إلى جنب مع صعود المشاعر الثورية بين الجماهير اللبنانية. كان الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين قد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من الطبقة العاملة اللبنانية.

كان الرأسماليون اللبنانيون يستغلون قوة عمل العمال الفلسطينيين منذ سنوات عديدة، وكانوا ينقلون المخيمات بالقرب من المدن، وحاولوا استخدام اللاجئين لضرب المنظمات العمالية اللبنانية القوية. لكن هذه الحسابات الكلية سرعان ما أدت إلى الالتحام بين حركة التحرر الفلسطينية وبين التطورات الثورية للعمال اللبنانيين.

أدى النقل القسري لآلاف مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن إلى تحويل لبنان إلى قاعدة رئيسية للمنظمة. كانت أحياء بيروت بأكملها خاضعة لسيطرة منظمة التحرير الفلسطينية، التي ظهرت كقوة بديلة للدولة، بينما كانت تتمتع بدعم واسع بين الجماهير اللبنانية. وبفضل التمويل الذي تم جمعه لدعم المقاومة، ازدهرت حول منظمة التحرير الفلسطينية العديد من المؤسسات الاجتماعية والمدارس والمستشفيات، والتي غالبا ما كانت تقدم خدمات أعلى جودة مما كانت تقدمه الدولة اللبنانية. وكانت الاستفادة من جميع تلك المؤسسات متاحة لجميع السكان.

وفي منتصف السبعينيات، انهار التوازن الهش واندلعت «حرب أهلية» أشعلتها الطبقة السائدة المسيحية المارونية والجيش وميليشيات الكنائس المسيحية وحلفائهم. كانت تلك في الواقع حربا مضادة للثورة، لإعادة تأكيد سيطرة الطبقة السائدة على المجتمع. وكان لا بد من سحق الجماهير اللبنانية ومنظماتها، مثل الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط، وكذلك حركة المقاومة الفلسطينية. كما تدخلت إسرائيل بتوغلات متكررة في جنوب لبنان لضرب المقاومة.

في 26 يناير 1975، تدخل المقاتلون الفلسطينيون للدفاع عن إضراب صيادي صيدا ضد محاولات الجيش لقمعه. وأجبرت المقاومة الفلسطينية رجال القوى الأمنية اللبنانية على التراجع، مخلفة عشرة قتلى في الميدان.

لم تؤد الهزيمة الأردنية إلى التغلب على أوجه القصور الأساسية لحركة المقاومة الفلسطينية. إن مفهوم النضال من أجل التحرير «القادم من الخارج» أعطى الجماهير الفلسطينية في الأراضي المحتلة مجرد دور سلبي. ومن المفارقة أن التزام منظمة التحرير الفلسطينية بسياسة «عدم التدخل» في الشؤون الداخلية للدول العربية قد تعزز أكثر.

حصر النضال في إطار وطني بحت، وتأجيل طرح السؤال حول طبيعة المجتمع الذي يجب بناؤه في فلسطين بعد التحرير إلى أجل غير مسمى، سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالحفاظ على وحدة زائفة مع الأنظمة العربية، لكنه لم يتمكن أبدا من حمايتها من التعرض للخيانة من طرف تلك الأنظمة نفسها. كلما حاولت الجماهير العربية تحرير نفسها من قيودها واصطدم النضال الفلسطيني بالمصالح الأساسية لمضطهديها، كلما تعرضت للخيانة.

تحت قيادة عرفات، تمكنت منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية المطاف، من الحصول على الدعم الجماهيري بين الفلسطينيين. لكن، وفي مواجهة الضغوط الدبلوماسية الدولية، وخاصة من جانب الأنظمة العربية، انعطفت عرفات 180 درجة، فتخلت عن فكرة أن النضال من أجل التحرير يجب أن يحققه الشعب الفلسطيني نفسه، لصالح مفهوم الكفاح المسلح باعتباره وسيلة لـ «ممارسة الضغط» على الدبلوماسية الدولية.

يوم 06 أكتوبر 1973، عشية احتفال اليهود بيوم الغفران، هاجمت مصر وسوريا إسرائيل. تفاجأ الجيش الإسرائيلي وتلقى ضربة قوية. شاركت قوات المقاومة الفلسطينية في القتال في الأراضي المحتلة، كما شاركت في الحرب وحدات أردنية وعراقية ومغربية ووحدة تونسية رمزية. وقد ساهمت النجاحات الأولية التي حققتها القوات العربية في تعويض هزيمة 1967 المخزية في نظر الجماهير العربية.

كان لحرب يوم الغفران تأثير عميق على المجتمع الإسرائيلي من خلال تحطيم الثقة في كون الجيش الإسرائيلي جيشا لا يقهر. ومع ذلك فقد قام الجيش الإسرائيلي في نهاية المطاف بإعادة تنظيم صفوفه واستعادة الأراضي المفقودة، وفي 22 أكتوبر تم التوصل إلى هدنة عند نقطة كانت فيها إسرائيل قد استعادت بالفعل التفوق.

تعزز «التحول الدبلوماسي». وفي 27 نوفمبر 1973 اعترفت القمة العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني».

التعديلات التي أدخلت على الميثاق الوطني الفلسطيني، في ماي 1974، طرحت لأول مرة احتمال التحرير الجزئي لفلسطين (والاعتراف الضمني بإسرائيل).

في 13 نوفمبر 1974 استدعي عرفات لإلقاء خطاب في الأمم المتحدة عمل في خطابه الشهير على إدانة الصهيونية، لكنه قال: «اليوم، جئت إليكم وأنا أحمل غصن زيتون من يدي، وفي اليد الأخرى أحمل بندقية الناصر، فلا تسقطوا غصن

استخدمت الكتائب المسيحية القبضة الحديدية ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وفي فبراير، قُتل النائب اللبناني المؤيد للفلسطينيين، معروف سعد، برصاص الجيش اللبناني حسب ما ورد. وفي 13 أبريل، أدت محاولة اغتيال زعيم الكتائب، بيار جميل، إلى انتقام فوري من قبل الكتائبين الذين اعترضوا حافلة متجهة إلى مخيم تل الزعتر للاجئين، وذبحوا، بدم بارد، جميع ركابها البالغ عددهم 27 راكباً، مما أشعل القتال في جميع أنحاء بيروت.

طوال عام 1975، كان موقف منظمة التحرير الفلسطينية يقتصر على مساعدة ميليشيات اليسار اللبناني بالدعم اللوجستي والأسلحة. ولم يؤد تكتيك «الانتظار والتربص» الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية إلا إلى إطالة أمد الصراع، لكن قرار الكتائب بمحاصرة مخيمي اللاجئين في ضبية وتل الزعتر أجبر مجموعات المقاومة الفلسطينية المسلحة على دخول الصراع بكامل ثقلها. قمت مطاردة الكتائبين الرجعيين في الجبال حتى أصبحوا على وشك الهزيمة. عند هذه النقطة، حدث انقلاب مذهل في المواقف.

عند الإعلان عن احتمال تشكيل حكومة ثورية لليسر اللبناني، انهارت الجبهة العربية لـ«أصدقاء» النضال الفلسطيني. كانت مصر والأردن خائفتين من احتمال انتشار الثورة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ومع ذلك، جاءت الخيانة العلنية من حيث لم تكن متوقعة. اتخذ «بطل النضال ضد الإمبريالية»، رئيس سوريا البعثي، حافظ الأسد، انعطافاً مذهلة، حيث أرسل قوات سورية لدعم الكتائبين في يونيو 1976.

قلب التدخل السوري موازين القوى بشكل عنيف. فاضطرت المقاومة إلى التراجع إلى المدن، متكبدة خسائر فادحة، في حين فرض الكتائبون، بحماية الجيش السوري، حصاراً مرة أخرى على مخيم تل الزعتر. وبعد 52 يوماً من الحصار، في 12 غشت، استسلم تل الزعتر فانتقم الكتائبون والسوريون منهم بذبح ثلاثة آلاف فلسطيني أثناء محاولتهم إخلاء المخيم.

سوريا، التي كانت آنذاك النظام الأكثر «تقدمية» بين جميع الأنظمة العربية، لم تتردد عندما تعرضت للتهديد، ولو بشكل غير مباشر من احتمال تطور الثورة، في الوقوف إلى جانب الجناح الأكثر رجعية في معسكر الثورة المضادة البرجوازية ضد نفس المقاومة الفلسطينية التي كانت لسنوات تمولها وتستضيف مقراتها في دمشق ولبنان.

ووقفت الطغم الحاكمة في الجامعة العربية تراقب مرتاحة من دون أن تحرك ساكناً. وبعد 19 شهراً من الحرب ومقتل 60 ألف شخص، تم تقسيم لبنان إلى مناطق تحصن في كل منها مختلف المتنافسين في هدنة مسلحة هشة. وعلى الرغم من خيانة الأسد، فقد أنفقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقتها في مفاوضات مذلة لرأب الصدع وإعادة تشكيل «الجبهة العربية».

الغزوات الإسرائيلية على لبنان

بالنسبة لإسرائيل، كان مجرد وجود المقاتلين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية

أمراً لا يطاق. وفي 14 مارس 1978، غزت إسرائيل جنوب لبنان وفي غضون أيام تغلبت على المقاومة الفلسطينية (التي تخلى عنها الجيش اللبناني).

إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، بيغن، قرر الانسحاب تحت ضغط من الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي كان قد قرر دعم المفاوضات الثنائية السرية بين السادات وبيغن. كان الهدف من ذلك تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومصر. وهي الصفقة التي تم التصديق عليها رسمياً في كامب ديفيد يوم 18 شتبر 1978.

لكن بالنسبة لإسرائيل، لم يكن قد تم حل المشكلة. وفي 06 يونيو 1982، شن الجيش الإسرائيلي غزواً ثانياً واسع النطاق على لبنان، بقيادة أرييل شارون، وزير الدفاع في حكومة بيغن. تحول الغزو إلى حمام دم. ففي غضون ساعات، سقط طوفان من نيران سلاح الجو الإسرائيلي على المدن ومخيمات اللاجئين، بينما تقدمت أرتال الدبابات نحو بيروت، مخلفة وراءها سلسلة من الموت والدمار: 14 ألف ضحية خلال الأسبوعين الأولين فقط.

أحاط الجيش الإسرائيلي ببيروت الغربية في حصار مميت استمر 78 يوماً، تم خلالها حظر جميع الإمدادات وقصف المدينة بلا هوادة. لكن مقتل 7000 مدني لبناني، وعدد غير محدد من الضحايا الفلسطينيين (الذين لم يتم إحصاء عددهم الحقيقي أبداً) لم يكن كافياً لكسر شوكة المقاومة.

سمح هذا الجمود للدبلوماسية الإمبريالية بالتدخل والتفاوض على الإخلاء الكامل للمقاومة الفلسطينية من لبنان. وفي نهاية غشت 1982، غادر أكثر من 10.000 مقاتل فلسطيني بيروت تحت أعين القوات الفرنسية والإيطالية والأمريكية، لكن الثمن الذي دفع للحفاظ على هياكل منظمة التحرير الفلسطينية كان باهظاً للغاية.

تم ترك السكان اللبنانيين وعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين واصلوا العيش في ازدحام مخيمات اللاجئين، تحت رحمة قوات الكتائب، وميليشيات أمل الشيعية الموالية لسوريا، والجيش السوري والجيش الإسرائيلي، مع ضمانة وحيدة تمثلت في ميثاق كتب على الرمال ولم تكن لأحد مصلحة في احترامه.

كان الانتقام الإسرائيلي فوراً وفظيعاً. إذ ما بين 16 و18 شتبر، وبمجرد مغادرة فرقة «السلام» الدولية للبنان (بعد نزع سلاح من تبقى من المقاتلين الفلسطينيين وإجلائهم)، قامت الكتائب اللبنانية، طيلة 40 ساعة، وبمحماية من الجيش الإسرائيلي، بذبح 3000 لاجئ فلسطيني أعزل من خلال تدمير مخيمي صبرا وشاتيلا في بيروت.

وبحسب ما ورد في التقارير فقد كان أرييل شارون يتابع العملية من أعلى مبنى على بعد 200 متر من جدار مخيم شاتيلا. وكما فعل السوريون قبل ست سنوات في تل الزعتر، اكتفى الجيش الإسرائيلي بتقديم الدعم اللوجستي للكتائب، وإضاءة المنطقة بالمشاعل، وسد جميع طرق الهروب من المخيمات، وإطعام ومساعدة الكتائبين الذين كانوا ينفذون المذبحة.

أحدثت مذبحة صبرا وشاتيلا موجات صدمة في المجتمع، حتى أنها وصلت إلى إسرائيل. ففي 25 شتبر 1982، اندلعت مظاهرة حاشدة في شوارع تل أبيب، ضمت 400 ألف شخص، احتجاجاً على دور الجيش الإسرائيلي وشارون في المذبحة. تم إجراء تحقيق رسمي لنزع فتيل الحركة والتغطية على دور الجيش الإسرائيلي في المذبحة، لكن حتى ذلك التحقيق لم يتمكن من إخفاء المسؤولية الشخصية لأرييل شارون، الذي اضطر إلى الاستقالة.

انتقلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، حيث عاش عرفات وحاشيته في المنفى الذهبي إلى أن انتقلوا إلى غزة في عام 1994. كانت كل طاقاتهم مكرسة لاستنباط استراتيجيات التفاوض والتلاعب بالخصومات بين الأنظمة العربية، فضلاً عن إعادة إرساء أسس علاقات طبيعية مع ممالك الخليج.

أصبحت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية تعتمد بشكل متزايد على مقايضة الاستقرار في الشرق الأوسط مقابل النزالات. صار عرفات يعتمد على المقاومة من أجل الحصول على نفوذ على طاولة المفاوضات، في عيون الإمبرياليات الأمريكية والأوروبية، بل وصار يعتمد بشكل متزايد على التكتيكات الإرهابية الفردية (التي كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد أدانتها رسمياً)، مع تراجع قوة حركة المقاومة الجماهيرية بعد الهزيمة.

الأراضي المحتلة عشية الانتفاضة

خلال عشرين عاماً من الاحتلال العسكري، كانت الأراضي المحتلة بالنسبة لإسرائيل سوقاً إضافية لتصريف منتجاتها ومصدراً للعمالة غير الماهرة. وقد كان أحد العوامل المهمة في قرار احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان هو



الاستيلاء على موارد المياه في المنطقة. كان آخر شيء تريده إسرائيل هو أن تطور الأراضي المحتلة حياة خاصة بها.

نفذت الحكومة الإسرائيلية سياسة خنق تدريجي لاقتصاد الأراضي المحتلة، الذي كان مرتبطاً في الغالب بالزراعة، مع بعض الحرف اليدوية الصغيرة. أدى ذلك إلى تقويض سبل عيش الفلاحين والعمال الزراعيين، الذين اضطروا إلى تضخيم

صوف الـ 120 ألف فلسطيني الذين ينتقلون يوميا للعمل في إسرائيل (ثلث القوة العاملة في الضفة الغربية و50% من القوة العاملة في غزة). وقد استخدمت الدولة الإسرائيلية الحاجة إلى عبور «الخط الأخضر» سلاحاً للانتقام من العمال الفلسطينيين، مع التهديد المستمر بإغلاق الحدود حسب هواها.

كان اقتصاد تلك المناطق (وما يزال) يعتمد بشكل كامل على إسرائيل حتى في السلع الاستهلاكية الأساسية. لقد أدت تلك السياسة الإسرائيلية إلى توثيق الارتباط الاقتصادي الطبيعي والتاريخي بين الأراضي المحتلة وبين بقية فلسطين. ففي عام 1970، كان 82% من الواردات تأتي من أصل إسرائيلي، وارتفعت هذه النسبة إلى 91% في عام 1987.

كما ساهم مئات الآلاف من الفلسطينيين في الخارج في زيادة تدفق التحويلات المالية إلى أسرهم، والتي بلغت 37% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي المحتلة في ذلك الوقت. وما تزال تلك التحويلات المالية تمثل جزءاً كبيراً (حوالي 20%) من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية وقطاع غزة حتى اليوم. ومن المفارقة أن هذا قد ساعد في الحفاظ على سوق يمكن تصدير فوائض الإنتاج الإسرائيلي إليها.

خلال السنوات العشر الأولى من الاحتلال لم يتجاوز إجمالي عدد المستوطنين 7000 مستوطن. لكن ومع صعود حزب الليكود اليميني الصهيوني إلى السلطة عام 1977، تصاعدت سياسة الاستيطان بسرعة. وعلى مدى السنوات العشر التالية، تم بناء 18 ألف منزل و139 مستوطنة على الأراضي الفلسطينية، لإيواء ما مجموعه 80 ألف مستوطن. وتم إنشاء شبكة من الطرق الخاصة لفصل المستوطنين عن الفلسطينيين، مما أدى إلى تقييد حرية تنقل الفلسطينيين بشدة. وأصبح الوجود المتزايد للمستوطنين اليهود المظهر الأكثر بشاعة للاحتلال.

شهد السكان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة انفجاراً ديمغرافياً ملحوظاً خلال عشرين عاماً من الاحتلال. ففي عام 1987، كان 75% من السكان تحت سن 25 عاماً، و50% تحت سن 15 عاماً. وعشية الانتفاضة لم تكن الأغلبية الساحقة تعرف شيئاً سوى نظام الاحتلال الإسرائيلي الذي لا يطاق والمهين والقمعي.

الانتفاضة

بعد مرور أربعة عقود على النكبة، وعشرين عاماً على حرب الأيام الستة، كانت آفاق النضال الوطني الفلسطيني تبدو قائمة. الحركات الثورية في الأردن ولبنان كان قد تم قمعها بطريقة دموية، وتحطمت المقاومة الفلسطينية. ولم تسفر التضحيات الهائلة التي قدمتها الجماهير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين عن أي نتيجة ملموسة. وكانت إسرائيل قد أحكمت قبضتها على فلسطين بأكملها.

كانت الفجوة المتسعة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس وبين الواقع في المناطق المحتلة قد أصبحت من الضخامة بحيث لم يتم اكتشاف العديد من العلامات على تغير المزاج على الأرض حتى من قبل عرفات الذي

عادة ما كان شديد البصيرة.

قبل بضعة أشهر من الانتفاضة، أشار تقرير صادر عن معهد قاعدة بيانات الضفة الغربية، التابع لعالم الاجتماع الإسرائيلي ميرون بنفينستي، إلى ما يلي:

«أصبح العنف على نحو متزايد من عمل مجموعات غير منظمة وعفوية... بين أبريل 1986 وماي 1987، تم تسجيل 3150 حادثة عنف، تتراوح بين مجرد إلقاء الحجارة على حواجز الطرق، ونحو مائة اعتداء بالمتفجرات أو الأسلحة النارية».

وقد ظهر المزاج الكفاحي المتزايد للسكان الفلسطينيين تحت الاحتلال في 05-06 يونيو، عندما تم تنظيم إضراب عام بمناسبة الذكرى العشرين للاحتلال الإسرائيلي.

في 07 دجنبر 1987، حدث شيء غير متوقع على الإطلاق لا من قبل المخابرات الإسرائيلية ولا من قبل قادة منظمة التحرير الفلسطينية: حادث، مشابه للعديد من الأحداث الأخرى، أدى إلى انتفاضة عفوية لعشرات الآلاف من الشباب والعمال ضد الاحتلال الإسرائيلي في قلب الأراضي المحتلة، التي كان قادة منظمة التحرير الفلسطينية قد شطبوها من حساباتهم كمسرح للنضال الجماهيري.

اصطدمت شاحنة تابعة للجيش الإسرائيلي بسيارة مدنية، مما أدى إلى مقتل أربعة عمال فلسطينيين. وسواء كان ذلك عملا انتقاميا متعمدا من قبل الجنود لمقتل إسرائيلي في غزة في اليوم السابق، أو أنه كان مجرد حادث، فلا فرق. كانت تلك هي القشة التي قسمت ظهر البعير، وأشعلت الشرارة المواد المتفجرة التي راكمها الاحتلال الإسرائيلي طوال عشرين عاما.

إن كلمة «الانتفاضة» تصف بشكل جيد رد فعل الجماهير الفلسطينية. وبمجرد أن بدأت الانتفاضة، تمكنت في غضون ساعات من زعزعة توازن القوى القائم منذ فترة طويلة، وازدادت قوتها بمرور الوقت، مما شكل اختبرا قاسيا لقوات الاحتلال. كان للانتفاضة أيضا تأثير عالمي هائل، وأثارت التعاطف داخل إسرائيل بين عرب إسرائيل، واشتملوا متزايدا بين قسم من الشباب اليهودي بسبب الأساليب الوحشية التي استخدمها الجيش في قمعها.

حتى القمع الأكثر وحشية أثبت عدم فعاليته. وقامت إسرائيل بشكل منهجي بتنفيذ الاعتقالات الإدارية لمدة تصل إلى سنة دون تهمة أو محاكمة. تم اعتقال تسعة آلاف شخص في غضون أشهر قليلة؛ مئات القتلى وآلاف الجرحى؛ وهدم المنازل والانتقام من عائلات القتلى والمعتقلين؛ وتم تنظيم الأعمال الانتقامية الجماعية على القرى والأحياء -والتي توجت بالأمر الذي أصدره وزير الدفاع الإسرائيلي رابين بـ«كسر أذرع وأرجل» أولئك الذين يتم القبض

عليهم وهم يرشقون الحجارة (معظمهم من الأطفال)-، لكن هذا المستوى الوحشي من القمع لم يخدم أي غرض، باستثناء صب المزيد من الوقود على نار الثورة.

اتخذ النضال شكل إضرابات عامة، ومتاريس على الطرق، وكمائن للدوريات الإسرائيلية التي استهدفها الشباب بالحجارة، والذين أطلق عليهم اسم أطفال الحجارة. اتخذ النضال أشكالا من العصيان المدني مثل الامتناع عن أداء الضرائب ورفض احترام أوقات فتح المحلات التجارية التي قررت السلطات الإسرائيلية. وفي القدس الشرقية، حاول الجيش الإسرائيلي، دون جدوى، إجبار المتاجر على فتح أبوابها خلال فترة الإغلاق. وحتى أصحاب المتاجر الذين تعرضوا للتهديد وفتحوا أبواب محلاتهم، كانوا سرعان ما يغلقونها مرة أخرى بمجرد مغادرة الجنود.

منذ الأيام الأولى للانتفاضة، ظهرت اللجان الشعبية بشكل عفوي في كل مكان. قامت في البداية بتنسيق تحركات مجموعات الشباب التي تواجه قوات الاحتلال ودوريات الجيش الإسرائيلي والشرطة بالمقاليح والإطارات المشتعلة. ومع استمرار النضال، بدأت تلك اللجان الشعبية تقوم أيضا بتوزيع الإمدادات الأساسية أثناء الإضرابات والإغلاقات، وأنشأت مجموعات مكلفة بحراسة المجتمعات المحلية.

جمعت تلك الأجهزة ونظمت الناشطين الشباب والعمال (الغالبية العظمى منهم لم تكن تنتمي إلى المنظمات الموجودة مسبقا)، وتولت قيادة النضال، مع الاهتمام بكل الاحتياجات المباشرة للسكان، والمهام التي يتطلبها النضال.

تم تشكيل لجان محددة لتنظيم جوانب محددة من جوانب النضال. وأقيمت مراكز صحية في الأحياء والقرى، وأعيد تنظيم التعليم بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال المدارس بجميع مراحلها في فبراير 1988. تم تحديد معدلات الربح المهنية والإيجارات والأسعار. ونظموا المعركة ضد الاحتكار، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية؛ وتوزيع الإمدادات التي تعرف ندرة؛ حتى أنهم حاولوا مواجهة



أزمة الغذاء من خلال تطوير زراعة معاشية وتربية الماشية. وتم إنشاء محاكم شعبية. وقد لعبت النساء دورا رئيسيا في عمل تلك اللجان.

لكن وبسبب ثقل الاحتلال العسكري، لم تتمكن اللجان من الوصول إلى كامل إمكاناتها لتصير سلطة بديلة للسلطات الاستعمارية من خلال التنسيق على المستوى العام. ومع ذلك، فإن تلك الهياكل شكلت طوال المرحلة الأولى من الانتفاضة، الأجهزة التي عبرت الجماهير من خلالها عن قوتها وكفاحيتها.

وفي ماي 1988، أي بعد ستة أشهر على انطلاق الانتفاضة، قدرت المصادر الإسرائيلية أن هناك 45 ألف لجنة نشطة. وكانت قد بدأت بالتنسيق في ما بينها على مستوى المدينة، في حين تم على الفور إنشاء قيادة موحدة للانتفاضة بمبادرة من الأحزاب الرئيسية في اليسار الفلسطيني (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني).

وخلافا لما زُعم لاحقا، فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس كانت قد تفاجأت تماما بتلك التطورات المتفجرة للتعبة الثورية في الأراضي المحتلة. وطيلة عام كامل من وجودها كانت القيادة الموحدة تتجاهل إلى حد كبير توجيهات عرفات، وذلك إلى أن أدى القمع الإسرائيلي إلى قطع رأس الحركة وحرمانها من قياداتها الأصلية، في شتبر 1988.

الانقسامات الإسرائيلية

تحرك أقوى جيش في المنطقة لكي يجمع أطفالا لا يمتلكون سوى الحجارة والشجاعة. شكل ذلك صدى للأسطورة التوراتية عن قتال داوود ضد جالوت، كان الاختلاف الوحيد هو أن داوود أصبح فلسطينيا.

كانت قوات الاحتلال تنفذ بشكل روتيني عمليات تفتيش لمصادرة وحرق «الأسلحة» مثل الكتب المدرسية والأدوية والإمدادات الطبية، وتدمير الحقائق التي انتشرت في كل مكان لإطعام السكان الذين يعيشون في ظروف حرمان شديد. وقد هز ذلك ثقة جنود الجيش الإسرائيلي الشباب وأثار نفورا متزايدا من الاحتلال بين شرائح الشباب الإسرائيلي.

وصلت الانقسامات الحادة إلى أعلى مستوياتها في مارس 1988، مع تشكيل «مجلس السلام والأمن» من قبل مجموعة من الجزالات الإسرائيليين المتقاعدين، والذي لخص موقفه الجنرال أور، القائد الأعلى السابق للجيش الإسرائيلي في المنطقة الشمالية (لبنان)، حيث قال: «جميعنا متفقون على أن الاحتلال يجب أن ينتهي، لأن الإبقاء عليه يشكل خطرا على أمننا أكبر بكثير من الخطر الذي يشكله إنهائه»².

تم التوقيع على العريضة من قبل رئيس الموساد السابق (ياريف) والمدير السابق للضفة الغربية (سنيه)، بالإضافة إلى 30 جنرالا و100 عميد، أي نصف جنرالات جيش الاحتياط.

لكن شامير قرر الخروج من الأزمة من خلال مضاعفة حملة القمع في المناطق المحتلة. وفي غشت 1988، تم حظر اللجان الشعبية، وصدرت أحكام بالسجن تصل إلى 10 سنوات على أعضائها. وبدأت الانتفاضة، بعد مرور عام على انطلاقها، تعاني من ضربات القمع وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

في أواخر عام 1988 اعترفت القيادة الموحدة بسلطة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني». وفي 15 نوفمبر، أعلن عرفات قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وبعد فترة وجيزة شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في استعادة السيطرة على الحركة في المناطق المحتلة. وتم دمج اللجان في هياكل الرعاية الاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتم تجريدها من دورها كأجهزة جنينية لسلطة الجماهير الفلسطينية.

وجه ذلك ضربة قاصمة للطابع الجماهيري للانتفاضة وفتح مرحلة ثانية أصعب من الانتفاضة التي اتخذت منحى يائسا بين شريحة من الشباب. وليس من قبيل الصدفة أنه مع تراجع الطابع الجماهيري للانتفاضة، زاد دور التشكيلات الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي فيها.

حماس

لم يلعب الإخوان المسلمون أي دور في المرحلة الأولى من الانتفاضة. تم إنشاء حماس كمنظمة منفصلة بعد اندلاع الانتفاضة، وذلك لحماية مصالح المجمع الإسلامي، وهو التنظيم الذي أسسه زعيم جماعة الإخوان المسلمين في غزة: الشيخ أحمد ياسين.

عام 2009، أصدرت صحيفة وول ستريت جورنال مقالة هامة كتبها أندرو هيغنز، سلطت الضوء على الدور الذي لعبته إسرائيل في رعاية ما سيصبح لاحقا منظمة حماس.

بعد عقدين من القمع على يد النظام المصري، وجدت جماعة الإخوان المسلمين ظروفًا مواتية للازدهار في قطاع غزة الذي تحتله إسرائيل. سمحت إسرائيل للمجمع الإسلامي بالوجود كمؤسسة خيرية والعمل بشكل قانوني طوال السبعينيات والثمانينيات، حيث قام بمراكمة الأموال والعقارات.

وانتظمت حول التنظيم شبكة من المدارس والنوادي والمساجد والجامعة الإسلامية في غزة، والتي وفرت لجماعة الإخوان المسلمين البيئة المثالية لتطوير أنشطتها. كان هدف إسرائيل هو استخدام الأصوليين الإسلاميين لتقويض أسس الحركة اليسارية الثورية للمقاومة الفلسطينية.

واشتبك المجمع بعنف مع اليسار الفلسطيني من أجل السيطرة على مؤسسات مثل الهلال الأحمر الفلسطيني (النسخة الإسلامية من الصليب الأحمر)، وذلك من خلال اقتحام مكاتبها. امتد الصراع على كافة المستويات. هاجم الإسلاميون

المحلات التجارية التي تباع المشروبات الكحولية ودور السينما، بينما كان الجيش الإسرائيلي في الغالب يقف على الهامش يراقب.

وقد استمرت العلاقة بين المجمع وبين المخابرات الإسرائيلية حتى بعد اعتقال الشيخ ياسين في عام 1984، وتضمنت مشاورات على أعلى المستويات. وبعد فترة طويلة من اندلاع الانتفاضة، روى هاشام، وهو خبير عسكري إسرائيلي في الشؤون العربية، أنه أخذ أحد مؤسسي حماس، محمود الزهار، للقاء وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق رابين، كجزء من المشاورات التي كانت تتم بانتظام.

كانت المذبحة التي وقعت في المسجد الأقصى في القدس في أكتوبر 1990، بالإضافة إلى اليأس الذي نشأ بعد ذلك الصراع الطويل الذي لم يكن له أي آفاق، هي الظروف التي خلقت بيئة مواتية لنمو حماس.

اتفاقيات أوسلو 1993

دعم عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية العراقية في حرب الخليج عام 1990. لقد استخدم صدام حسين القضية الفلسطينية ضد الإمبريالية الأمريكية، من خلال إدانته لاذواجية المعايير التي تطبقها على العراق وإسرائيل، وعرض الانسحاب من الكويت، إذا فعلت إسرائيل الشيء نفسه مع الأراضي المحتلة. أدى ذلك إلى حدوث قطيعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الولايات المتحدة، وكذلك مع جامعة الدول العربية، التي اصطفت خلف بوش.

آنذاك اعتبر الإمبرياليون الأمريكيون أنهم قادرون على تحويل ضعف عرفات لصالحهم. فدعوا إلى عقد مؤتمر «لحل القضية الفلسطينية» في مدريد في صيف عام 1991، والذي انضمت إليه منظمة التحرير الفلسطينية، بينما وصفته حماس بأنه «خيانة لفلسطين». أدت المفاوضات الثنائية الإسرائيلية الفلسطينية في النهاية إلى توقيع اتفاقيات أوسلو، التي تمت الموافقة عليها رسمياً وعلانية في البيت الأبيض في 13 شتبر 1993، بالمصافحة الشهيرة بين ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين.

كانت الاتفاقيات من الجانب الإسرائيلي بمثابة اعتراف باستحالة الاستمرار في فرض الاحتلال المباشر على المناطق المحتلة، وهو ما كشفت عنه الانتفاضة.

لقد قضى رابين معظم حياته في محاربة الفلسطينيين. ففي عام 1948 شارك في الهجمات على اللد والرملة، بين تل أبيب والقدس، وهي العملية التي قتل فيها عدة مئات من الفلسطينيين. وفي عام 1967، كان رابين رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي خلال حرب الأيام الستة، وبعد ذلك حصل على صفة البطل الإسرائيلي. في أواخر الثمانينيات، عندما كان وزيراً للدفاع في عهد شامير، قام بقيادة حملة القمع الإسرائيلية على الانتفاضة، بما في ذلك إصدار أوامر للجند الإسرائيليين بكسر أذرع الشباب الفلسطينيين الذين يقبض عليهم وهم يرشقون الحجارة، وهو ما نفاه لاحقاً.

كانت الانتفاضة على وجه التحديد هي التي أفنعتته بأن الوضع الراهن أصبح غير قابل للاستمرار. ونقل مقال في صحيفة نيويورك ركر (19 أكتوبر 2015) عن

رابين قوله لمجموعة من زملائه في حزب العمل عام 1988: «لقد تعلمت بعض الأشياء خلال الشهرين والنصف الماضيين. ومن بين ما تعلمته أنه لا يمكنك أن تحكم بالقوة أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني».

توضح كلمات رابين مدى عمق الضربات الثورية التي وجهتها الانتفاضة إلى أسس الاحتلال الإسرائيلي. وذلك ما أجبر القيادة الصهيونية على تغيير تكتيكاتها، وسمحت لهم إدارة رابين بالقيام بذلك، على الرغم من أن ذلك أدى إلى تزايد الاستياء من جانب اليمين المتطرف الصهيوني، وهو الأمر الذي كلف رابين حياته في عام 1995.

لقد تم اختيار «العدو اللدود»، أي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من قبل الطبقة السائدة الإسرائيلية في تسوية صعبة، كانت في الأساس فخاً. وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بوجود إسرائيل، وتخلت عن المطالبة بحق العودة للاجئين 1948 الفلسطينيين. وفي المقابل وافقت إسرائيل على إنشاء سلطة فلسطينية في جزء من الأراضي المحتلة في غزة والضفة الغربية، تكون مسؤولة عن أمن إسرائيل.

أي، بعبارة أخرى، تولت منظمة التحرير الفلسطينية مهمة مراقبة وقمع شعبها في مقابل الحصول على شبه دولة فلسطينية تعتمد على أهواء إسرائيل على كافة المستويات. وقد تم التوصل إلى تلك الصفقة تحت رعاية الأنظمة العربية و«أصدقاء» فلسطين والإمبريالية الأمريكية.

شكلت اتفاقيات أوسلو نقطة تحول في الوضع برمته، حيث أقرت زوال المقاومة الفلسطينية. وبقيت حماس باعتبارها القوة الفلسطينية الرئيسية الوحيدة التي تعارض تلك الاتفاقيات.

وهكذا نضجت الثمار السامة لما يسمى بعملية السلام التي تقودها الإمبريالية الأمريكية، والتي ستشكل إطاراً للصراع الإسرائيلي الفلسطيني حتى يومنا هذا. وبعد كل هذه السيرة من النضالات البطولية للجماهير، وخيانة القيادة، لم يتم حل أي شيء. والحقيقة، بالنسبة للكثيرين، هي أنه لم تنته النكبة أبداً.

هوامش:

[1] quoted in B. Morris, *Righteous Victims*.

[2] Quoted in Benny Morris, *Righteous Victims*, p. 122.

[3] Quoted in Benny Morris, *Righteous Victims*, p. 162.

فرانثيسكو ميرلي

5 مايو/أيار 2023

الاثنى لنحو 700 ألف فلسطيني بين عامي 1947 و1949، فيما يُعرف باسم النكبة، والذي نفذته الميليشيات الصهيونية بدعم من الإمبريالية الأمريكية. وبحلول نهاية عام 1949، كانت إسرائيل قد استولت على 78% من فلسطين. ماذا كان رد «المجتمع الدولي»؟ لقد اعترف بهذا الأمر الواقع الدموي وأطلق عليها اسم «الخط الأخضر»، وهي نفس الحدود التي يود الحزب الشيوعي البريطاني والآخرين الآن العودة إليها.

لقد انتهكت إسرائيل الخط الأخضر عام 1967 عندما اجتاحت فلسطين بأكملها خلال حرب الأيام الستة. وكان رد الأمم المتحدة هو تمرير القرار 242، الذي ما يزال غير منفذ حتى يومنا هذا. ولذلك يجب علينا أن نطرح السؤال التالي: إذا كانت الأمم المتحدة عاجزة تماماً (وغير راغبة) في فرض قراراتها الضعيفة منذ عام 1947، فمن سيفعل ذلك؟

سلام فاسد

إن ما ينقص دائماً في تلك الدعوات إلى حل «الدولتين» هو شرح كيفية تحقيق



ذلك. عندما تدعو المنظمات إلى اتفاق سلام، من الضروري أن تطرح السؤال حول ما هو الاتفاق، ومن يتفاوض عليه، ومن سيفرض تنفيذه؟ لدى الفلسطينيين بعض الخبرة في اتفاقيات السلام. بل إن الأزمة الحالية هي، في الواقع، نتاج الفشل الكامل لحل «الدولتين»، على النحو المنصوص عليه في اتفاقيات أوسلو لعامي 1993 و1995.

وصلت حرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل على غزة إلى مرحلة حاسمة. وقد أثارت الصور المروعة للمدنيين المذبوحين موجة من الاشمئزاز في جميع أنحاء العالم. خرج الآلاف إلى الشوارع في عواصم مختلف بلدان الشرق الأوسط، مطالبين باتخاذ إجراءات لدعم غزة، في حين احتج مئات الآلاف في الغرب ضد تواطؤ حكوماتهم مع جرائم إسرائيل.

إن التيار الماركسي الأممي يدعم بكل إخلاص هذه الحركة، ويتضامن بشكل كامل مع نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني والتحرر من الاضطهاد الإمبريالي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه على الفور هو: كيف يمكن تحقيق الحرية الفلسطينية؟ وهذا السؤال يتطلب إجابة واضحة.

لا يوجد قرار

لقد دعت العديد من الأحزاب اليسارية والمنظمات العمالية إلى وقف فوري لإطلاق النار ووضع خطة سلام، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

طالب الاتحاد العالمي لنقابات العمال، على سبيل المثال، بإنهاء «الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان في الأراضي العربية المحتلة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة»، وإقامة «دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين».

وأصدرت الأحزاب الشيوعية في جميع أنحاء العالم بيانات مماثلة، حيث دعا الحزب الشيوعي البريطاني إلى «تطبيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة».

لكن وبصرف النظر عن مشاعر الدعم، ما الذي يقدمه هذا حقاً للجماهير الفلسطينية؟

إن أول واجب على أي شيوعي هو قول الحقيقة، والحقيقة الأساسية في الوضع برمته هي أنه لا يوجد شيء أقل نفعاً للشعب الفلسطيني من قرارات الأمم المتحدة العاجزة ومؤامرات «المجتمع الدولي».

فبداءً ذي بدء، لقد تم إنشاء حدود ما قبل عام 1967 من خلال التطهير

موجب شروط تلك الصفقة، التي تم التفاوض حولها خلف ظهر الشعب الفلسطيني، وافقت إسرائيل على الانسحاب الجزئي من الأراضي المحتلة وإقامة شبه دولة فلسطينية، تسمى السلطة الفلسطينية. لكن المشكلة كانت هي أن 60% من الضفة الغربية ستبقى بالكامل تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفي المقابل وافق ياسر عرفات، ومنظمة التحرير الفلسطينية، على الاعتراف بدولة إسرائيل والتخلي عن المطالبة بحق الفلسطينيين، الذين شردوا خلال النكبة، في العودة إلى ديارهم، وبدلاً من ذلك، وافقت القيادة الفلسطينية على العمل من أجل العودة إلى حدود ما قبل عام 1967، على النحو المعترف به في قرار الأمم المتحدة رقم 242، وهي على وجه التحديد الشروط التي تطالب بها الأحزاب الشيوعية الرسمية اليوم.

وعلاوة على ذلك، اتفق الطرفان على «وضع الأساس لتعزيز القاعدة الاقتصادية للجانب الفلسطيني». لكن كان من المقرر تحقيق ذلك من خلال دمج فلسطين في اتحاد جمركي مع إسرائيل، وأن تستخدم فلسطين أيضاً نفس العملة، الشيكل الإسرائيلي.

وأخيراً، تم إنشاء قوة شرطة فلسطينية، لكن الدولة الإسرائيلية احتفظت «بجميع الصلاحيات» لحماية «الأمن والنظام الداخليين». واحتفظت إسرائيل أيضاً بالسيطرة الحصرية على حدود فلسطين ومجالها الجوي.

ماذا كانت نتيجة هذا «السلام»؟ بعد مرور ثلاثين عاماً، تدهورت الظروف المعيشية في فلسطين. في عام 1993 كان معدل البطالة في غزة والضفة الغربية 07%؛ واليوم بلغت النسبة 24%. وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب نحو 37%. والرقم الأخير للبطالة في غزة أسوأ من ذلك، حيث يصل إلى 45%، والنسبة أعلى بين صفوف الشباب. وهذا كله كان قبل القصف الإسرائيلي. يوجد الاقتصاد الفلسطيني بأكمله في حالة من التبعية الاستعمارية لإسرائيل، التي توفر 58% من وارداته وتستقبل حوالي 86% من صادراته.

لقد أصبحت السلطة الفلسطينية، وحزب فتح الحاكم، مجرد زمرة فاسدة، بقيت في السلطة فقط لأنها تخدم كنظام عميل مفيد للدولة الإسرائيلية. وهذه هي بالضبط النظرة التي ينظر إليهم بها معظم الفلسطينيين. وإطلاق النار على المتظاهرين الفلسطينيين، في نابلس، على يد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، في الأسبوع الماضي، هو مثال واضح على هذه الحقيقة.

عندما أدى العداء الشامل ضد فتح إلى فوز حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، رفضت إسرائيل والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الاعتراف بالنتيجة ومارسوا الضغوط على فتح لحملها على عدم تسليم السلطة. ونتيجة لذلك، انقسمت فلسطين بفعل حرب أهلية جعلت غزة تحت سيطرة حماس والضفة الغربية تحت سيطرة فتح. ولم تجر الانتخابات منذ ذلك الحين.

لقد نجح ما يسمى بحل «الدولتين» في خلق دولتين فلسطينيتين، أو بالأحرى

محميتين بأستين يُحتجز فيهما الفلسطينيون سجناء في بلدهم، بينما استمر توسيع المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، في ظل كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ توقيع الاتفاقيات.

لم تكن فلسطين أبعد عن تحقيق الاستقلال مما هي عليه الآن. لقد تم خنق اقتصادها بشكل ممنهج، وليس لدى ما يسمى بالسلطة الفلسطينية أية سلطة على الإطلاق. والقرارات الورعة التي تدعو ببساطة إلى العودة إلى حدود ما قبل عام 1967 و«دولة فلسطينية مستقلة» في المجرد، تتجاهل تماماً هذه الحقيقة المزعجة.

الإمبريالية الإسرائيلية

قد يحتج أنصار حل الدولتين قائلين إن المشكلة تكمن في أن الحكومات الإسرائيلية اليمينية، وبنيامين نتنياهو على وجه الخصوص، تصرفوا بسوء نية وقوضوا بشكل متعمد مسار السلام. كل هذا صحيح بالطبع، إلا أنه يجب علينا أن نطرح السؤال التالي: ما هي الحكومة الإسرائيلية التي قد تكون رغبة أو قادرة على التخلي عن الضفة الغربية بأكملها؟ وعلاوة على ذلك، ما هي الحكومة الإسرائيلية التي ستكون مستعدة لدفع تكاليف تطوير اقتصاد فلسطيني مستقل وقابل للحياة على حدودها؟

إسرائيل دولة رأسمالية ذات مصالح إمبريالية طورته في جميع أنحاء المنطقة. والسيطرة على فلسطين كلها ضرورة مطلقة لتحقيق تلك المصالح. وهذه الحقيقة اعترف بها مؤسسو إسرائيل، وهي التي حددت سياسة كل الحكومات الإسرائيلية منذ عام 1948.

لقد استمر انتشار المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية منذ عام 1967، وتسارع منذ عام 1993. وهناك الآن أكثر من 700 ألف مستوطن يهودي يعيشون بشكل غير قانوني في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية، ويستغلون عمالة الفلسطينيين الذين يعملون في ظروف أشبه بالعبودية. لقد أصبحت المستوطنات قوة سياسية عاتية لا تستطيع أي حكومة في إسرائيل أن تتجاهلها.

لم يكن الليكود أو نتيناهو، بل حزب العمل الإسرائيلي بزعامة إسحق (كاسر العظام) رابين، هو الذي تفاوض على اتفاقيات أوسلو، مع الإصرار على «التكامل» الاقتصادي بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني. وعندما وصل تحالف حزب العمال «إسرائيل واحدة» إلى السلطة في عام 1999، لم يتراجع ولم يوقف توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

في ظل الإمبريالية، السلام هو ببساطة استمرار للحرب بوسائل أخرى. والفرق الوحيد بين الصهيونية الليبرالية والصهيونية اليمينية هو أن الأولى تفضل أن تضع حذائها بهدوء على رقاب الفلسطينيين وتخنقهم حتى يفقدوا الوعي، في حين أن الأخيرة تركلهم مراراً وتكراراً في وجوههم.

إن ما يعترض عليه الجناح الليبرالي للطبقة السائدة الإسرائيلية ليس القمع

العاملة في جميع أنحاء العالم.

إن انتفاضة جديدة في كل أنحاء فلسطين، تعتمد في المقام الأول على الشباب الثوري، لن تهز النظام الإسرائيلي فحسب، بل المنطقة برمتها.

بإمكان الحركة، على أساس برنامج اشتراكي، أن تصل إلى ما وراء الحدود المصطنعة لفلسطين لتصل إلى العمال العرب الذين يعيشون على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر؛ وإلى العمال والفقراء في البلدان العربية المجاورة، الذين يحترقون من السخط بسبب تواطؤ الطبقة السائدة مع جرائم الصهيونية؛ ويمكنها أن تبدأ في تأجيج الصراع الطبقي وتحطيم الوحدة الوطنية بين العمال الاسرائيليين وبين الرأسماليين الإسرائيليين، الوحدة التي تعتبر حيوية لاستمرار سيادة الأخيرين.

إلا أن توقف مثل هذه الحركة القوية عند إنشاء دولة فلسطينية رأسمالية ضعيفة إلى جانب نسخة «ديمقراطية» للدولة الإسرائيلية الرأسمالية الحالية، سيكون بمثابة هزيمة كاملة. بل إن مثل هذه النتيجة ستكون مستحيلة في الواقع. إن الطبقة السائدة الإسرائيلية، إذا ما تعرض نظامها للاهتزاز بدلا من تحطيمه، فإنها ستعود سعيا للانتقام. وسوف تقترب جرائم أكثر همجية مما نشهد الآن. يجب تحطيم الدولة الصهيونية الرجعية بشكل كامل، ومصادرة ملكية الطبقة السائدة، ووضع الأراضي والشركات الاحتكارية تحت سيطرة الطبقة العاملة.

وحده نظام الديمقراطية العمالية هو الذي يمكنه أن يعوض دولة إسرائيل الحالية، وينهي الاحتلال، ويحل مسألة الأرض الحيوية، ويحترم الحقوق الديمقراطية لكل من اليهود والعرب. وباختصار نقول نحن لسنا مع سلام زائف؛ نحن مع الثورة.

لكن المطلوب هو ثورة لا تحترم «الديمقراطية» الرأسمالية ولا الحدود الوطنية؛ ثورة لا تتوقف حتى يتم تحطيم الإمبريالية الإسرائيلية وعملائها في فلسطين بشكل كامل؛ ثورة تلبّي احتياجات الشعب الفلسطيني الملحة من الأرض والعمل والسكن والعيش الكريم للجميع. وهذا يعني أن الثورة يجب أن تكون اشتراكية، وهي الطريقة الوحيدة لإزالة القاعدة المادية التي تقوم عليها الطغمة السائدة الصهيونية.

ولهذا نقول: الانتفاضة حتى النصر!

جوش هورليود

24 أكتوبر/تشرين الأول 2023

الوحشي ضد الفلسطينيين، بل احتمال أن تؤدي الاستفزازات التي يقوم بها اليمين إلى إشعال ثورة أخرى للجماهير الفلسطينية. ومخاوفهم تؤكد هذا الأحداث.

في الواقع، لا توجد دولة فلسطينية قابلة للحياة ولن تكون هناك أبدا ما دامت الرأسمالية الإسرائيلية مستمرة في الوجود. يجب أن ينطلق التضامن مع فلسطين من هذه الحقيقة التي لا مفر منها، والتي تفهمها الأغلبية في فلسطين بالفعل.

في استطلاع للرأي، أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، في شتبر، قال 64% من المستجوبين إن الوضع اليوم أسوأ مما كان عليه قبل أواسل، وقال 71% إنه كان من الخطأ أن توقع منظمة التحرير الفلسطينية على الاتفاق في المقام الأول. وقال 53% إن الكفاح المسلح هو أفضل وسيلة للمضي قدما في نضال التحرر الفلسطيني.

إن المطالبة بخطة سلام جديدة على غرار أواسلو، في ظل الظروف الحالية، هي في أحسن الأحوال محاولة إلهاء وفي أسوأها محاولة خداع. وهذا هو على وجه التحديد هو السبب الذي دفع الولايات المتحدة إلى التدخل والتوسط في اتفاقات أواسلو في عام 1993، وهو السبب الذي دفع سلسلة من رؤساء الولايات المتحدة إلى تأييد ما يسمى بحل «الدولتين» منذ ذلك الحين. ولهذا السبب أيضا رفضها الكثير من الشباب الفلسطيني عن حق.

إن الرفض الصادق للحرب والدمار أمر مفهوم تماما، إلا أنه في خضم الصراع بين المضطهدين والمضطهدين، أفضل ما يمكن للنزعة السلمية أن تحققه هو التبشير بالسلبية بين الجماهير، ودفع الصراع إلى طريق مسدود.

من أجل حل ثوري



لا يوجد طريق إصلاحي نحو تحرر فلسطين. لا يمكن للضغط الدولي واتفاقات «السلام» أن تؤدي إلا إلى الحفاظ على الوضع الراهن الذي لا يطاق. لا يمكن للجماهير الفلسطينية أن تعتمد إلا على قوتها الخاصة، ودعم وتضامن الطبقة

عصابات الخليج وحكام المنطقة العملاء سيؤدي لسيان القضية الفلسطينية. لدرجة تجرؤ مجرم الحرب بنيامين نتنياهو إلى عرض خريطة لإسرائيل في الأمم المتحدة تتضمن قطاع غزة والضفة الغربية والجولان.

جاء الرد الصهيوني على عملية حماس هجميًا يتناسب مع السجل الوحشي للـ 75 عامًا الماضية. حيث قصف وحشي على المناطق السكنية، مما أدى لمقتل ما يقارب 4 آلاف شهيد حتى وقت كتابة هذه السطور، منهم أكثر من 700 طفل، وأكثر من 11 آلاف مصاب، ومازال مازال هناك أكثر من ألف شخص تحت الأنقاض، والعدد يزيد بشكل متسارع ودائم، حيث صرحت وزارة الصحة في غزة إن هناك شهيد كل 5 دقائق؛ تم استخدام الفسفور الأبيض؛ أيدت مناطق كاملة؛ وتم قطع البترول والكهرباء والمياه عن القطاع، وإحكام الخناق عليه بمنع دخول أي نوع من أنواع المساعدات الإنسانية والإغاثية، وهو ما جعل القطاع الصحي في غزة على وشك الانهيار، وهو ما يشبه حكم بالإعدام على آلاف الجرحى والمرضى والضعفاء؛ مع موجة من النزوح الداخلي الإجباري لآلاف العائلات من شمال القطاع إلى وسطه وجنوبه، فيما يشبه تغريبة فلسطينية جديدة؛ مع تزايد خطر غزو بري يمكن أن يحدث في أية لحظة. ولم نصل إلى أسوأ فصول ذلك العدوان بعد، الصهانية يهدفون، أولاً وقبل كل شيء، إلى رد

فاجأت حماس الجميع، يوم 7 أكتوبر الماضي، بهجوم نوعي من حيث التخطيط والقدر العالي من الاحترافية خلف الخط الأخضر، في الأراضي الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية منذ عقود. وتم الإعلان بصوت محمد الضيف، قائد كتائب عز الدين القسام، عن جولة أخرى.

هجم عدة مقاتلين بالطائرات الشراعية، وتم هدم جزء من الجدار الأمني الحصين الذي يفصل غزة عن أراضي 48 لتلحق المركبات بالكوماندوز الطائرين، ليصنعوا مصيدة تؤدي لانتهيار الدفاعات الصهيونية حول قطاع غزة في أقل من ساعة. استمرت الاشتباكات في مستوطنات غلاف غزة لعدة أيام، ووصل عدد القتلى الإسرائيليين إلى أكثر من 1,400 شخصاً حتى الآن، وتم أسر أكثر من 250 شخصاً، أغلبيتهم من العسكريين.

هذا الهجوم هو رد فعل متوقع على تراكم المظالم والثأر طوال العقود الماضية، وتراكم الخذلان من مسارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المنحط، بجانب زيادة الاستفزازات الصهيونية في الشهور الأخيرة، في ظل حكومة المستوطنين الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، من اقتحامات للمسجد الأقصى من قبل اليهود المتطرفين، والذي أصبح لهم وزراء في الحكومة مثل بن غفير وبتسليل سموتريتش، لتسارع قتل الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، حيث قُتل من

بداية هذا العام فقط أكثر من 250 فلسطينيًا في الضفة الغربية على يد الجيش الصهيوني أو عصابات المستوطنين الفاشيين، ووصولاً إلى تلاشي حلم الفلسطينيين بدولة، حيث أصبحت كما السراب في ظل استمرار الوضع كما هو عليه.

لقد صدم هذا الهجوم القادة الصهانية قبل أي أحد آخر، لم يكونوا يتوقعون إن قطاع غزة المحاصر، الذي تحول إلى أكبر سجن مفتوح في العالم لـ 2.2 مليون شخص، المراقب على مدار الساعة، والذي تتحكم الدولة الصهيونية في كل قشة تدخل أو تخرج منه، وتتحكم في كهربائه واتصالاته ومياهه، والذي تعرض لأربع حروب مدمرة هجمية خلال الـ 16 عامًا الماضية فقط، لم يكونوا يتوقعون إن هذا القطاع سيمرغ الغطرسة الصهيونية في الوحل أمام أعين الجميع.

هذا بالذات في الوقت الذي اعتقدوا فيه واهمين إن قطار التطبيع والسلام المزيف مع



اعتبارهم لكي لا تتحول تلك العملية إلى مرجع.

يُنْفذ الآن مذبحة جماعية في حق الشعب الفلسطيني أمام مرأى ومسمع من العالم كله، منذ دقائق فقط قُصفت المستشفى الأهلي المعمداني في قطاع غزة، حيث خلف القصف مئات الشهداء دفعة واحدة. إننا نعلن بشكل واضح إننا مع حق الجماهير الفلسطينية في الدفاع عن نفسها ضد البربرية الصهيونية. على كل الحركة اليسارية والعمالية في كل بلدان العالم تنظيم نفسها من أجل مساندة الشعب الفلسطيني في وجه تلك الحرب البربرية المشنة ضده.

إسرائيل ليست وحدها... توجد الإمبريالية في الخلفية

دأبت كل وسائل الإعلام البرجوازية والحكومات الإمبريالية من خلفها، منذ هجوم 7 أكتوبر، على عزف مقطوعة قذرة معتادة عن حق "إسرائيل في الدفاع عن نفسها" في مواجهة "الإرهابيين" الفلسطينيين. حولت الإمبريالية الحق في الدفاع عن النفس إلى حق حصري لحلفائها فقط دون سواهم، وعلى الشعوب المضطهدة من قبل الإمبريالية وحلفائها أن تموت في صمت دون أن تجرؤ حتى أن تدافع عن نفسها.

مطلوب من جماهير العالم أن تنسى الملايين من الشهداء الفلسطينيين على مدار أكثر من سبعة عقود، وتنسى الاحتلال والقمع والاضطهاد، وتتضمن لذلك الكورال المنافق بقيادة الإمبريالية وإعلامها حول "نبذ العنف" و"من الذي أطلق الرصاصة الأولى؟".

مجددًا، تلبس الإمبريالية عباءة الأخلاق والإنسانية السخيفة، التي هي آخر طرف يمكن أن يحاول أن يقنعنا بها. نفس تلك الدول الإمبريالية التي قتلت مئات الملايين من البشر في كل أنحاء العالم يحاولون إقناعنا الآن بأن العنف شيء سيء. لقد عانت منطقتنا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بشكل خاص من أهوال الإمبريالية لعقود طويلة، حروب استعمارية ونهب إمبريالي لثرواتنا ودعم طغم حاكمية إجرامية، وزرع الدولة الصهيونية في قلب المنطقة.

لمحاولة جذب تعاطف مع إسرائيل، شنت وسائل الإعلام البرجوازية حملة دعاية كاذبة حول اغتصاب النساء وذبح الأطفال الرضع الإسرائيليين وحرق الجثث. بدأت تلك الدعاية الهستيرية من رأس حرب الثورة المضادة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان رئيسها.

لكن سرعان ما اضطر البيت الأبيض إلى نفي كلام العجوز الخرف الذي يقبع على رأسه. لأنها ببساطة: كذبة فاضحة لا يوجد دليل واحد عليها حركها نتناهاه والحركة الصهيونية. هدفها كان واضحًا: مماثلة حماس بداعش ونزع صفة الإنسانية عن الفلسطينيين، أو كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوأف جالانت: "إننا نواجه حيوانات بشرية"، وبالتالي تجهيز الرأي العام العالمي لحرب إبادة على قطاع غزة.

لكن أمام طوفان الكذب الإمبريالي، نحن لا نحتاج أن نقول سوى الحقيقة

الواضحة: إن الدولة الصهيونية ارتكبت وما زالت ترتكب جرائم فظيعة ضد الإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني، بدعم كامل من الدول الإمبريالية، وتواطؤ كامل من حكومات المنطقة.

إن ما نشهده أمام أعيننا الآن ليس بجديد، إنه استمرار للتحالف المقدس بين إسرائيل والإمبريالية. حيث توفر الإمبريالية لإسرائيل الدعم المالي والعسكري والحماية والإفلات من العقاب على كل جرائمها في حق الشعب الفلسطيني، وغيره من شعوب المنطقة؛ وعلى الطرف الآخر، توفر إسرائيل للإمبريالية قاعدة لمصالحها في المنطقة، حيث تُعد إسرائيل هي الحليف الوحيد الموثوق حتى النهاية بالنسبة للإمبريالية الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص، وهو ما عبر عنه جو بايدن حينما **قال**: "لو لم تكن هناك إسرائيل، لكان على الولايات المتحدة أن توجد إسرائيل".

لكن على الجانب الآخر من الانقسام الطبقي، وبينما تساند كل الحكومات الإمبريالية إسرائيل في عدوانها، تنهض شرائح متزايدة من العمال والشباب لمساندة الشعب الفلسطيني.

في مواجهة هذا الدعم الجماهيري المتزايد لفلسطين تعمل الحكومات الغربية على تنفيذ إجراءات أكثر قمعية في حق كل مظاهر الدعم لفلسطين: من إلغاء مظاهرات، وقمع أخرى بقوة الشرطة، ومنع رفع العلم الفلسطيني أو ارتداء الكوفية، والتضييق على التجمعات العامة المتضامنة مع الفلسطينيين، وقمع العمل الطلابي والأكاديمي المناصر لفلسطين. والحجة جاهزة دائمًا: معاداة السامية.

دائمًا ما يتم استغلال مأساة اليهود في ألمانيا النازية، وأوروبا بشكل عام، من أجل التعمية على همجية الاحتلال الصهيوني وإسكات المعارضين للدولة الصهيونية في الغرب، لكن أي تدقيق بسيط سيكشف إن معاداة الصهيونية هو لأسباب سياسية وطبقية وإنسانية ليس له علاقة بالدين. هنا يظهر الوجه الحقيقي للديمقراطية الغربية، إنها ديمقراطية وحرية فقط ما لم تتعارض مع الطبقة السائدة ومصالحها وحلفائها.

مكتوب على شهود البلاد...

الممسوحين بأستكية...

أنتَ حر...

ما لم تضر...

أمريكا...

-مصطفى إبراهيم

لكن الطبقة العاملة والشباب لم يعد تنطلي عليهم تلك الدعاية المنافقة كما الماضي، ويتم تنظيم مظاهرات واحتجاجات حاشدة في الكثير من البلدان الغربية

للتعبير عن أن الطبقة السائدة لا تمثل جماهيرها. في هذا الصدد، يحق لنا أن نفخر إن رفاقنا الشيوعيون في التيار الماركسي الأممي في كل بلدان العالم في صدارة مواجهة الطبقة السائدة ودعايتها والعدوان الإسرائيلي الغاشم، وهو ما يجلب علينا هجوم وتضييق متزايد من الطبقة السائدة لن يزيدنا إلا صلابة وتصميم.



التي تمثلها فتح والسلطة في رام الله أقل تمثيلاً مما لا يقاس للشعب الفلسطيني البطل والمقاوم. والمظاهرات التي تخرج في الضفة الغربية هذه الأثناء ضد السلطة ورئيسها دليل على ذلك.

كما عمل النظام المصري على إصدار بياناته المعتادة عن التهدة ووقف إطلاق النار، في نفس الوقت الذي حاول فيه إعادة موضعة نفسه بصفته الحارس على غزة ومالك مفتاحها. يحاول الآن أن يصور نفسه بصفته المدافع عن حق الشعب الفلسطيني، ويحاول جاهداً أن يتوسط لإنهاء تلك الحرب، ليس لأغراض إنسانية وإنما لخوفه بأن تطول أمدتها وتمتد النيران للداخل المصري، في الوقت الذي تعمل فيه أجهزة الأمن جاهدة لمنع انفجار غضب الجماهير.

إن ادعاءات النظام المصري تفوح منها رائحة النفاق والخيانة من نظام باع الحق الفلسطيني في كامب ديفيد، وشارك بشكل مباشر وتعاون مع إسرائيل في حصار قطاع غزة منذ عام 2007 وحتى الآن. كل ما يحاول أن يقوم به أن يقول للجماهير المصرية: لا داعي للتحرك فنحن نقوم بكل ما يجب بالنيابة عنكم، أو على الأقل نحاول في انتظار موافقة الصهاينة.

إن كانوا صادقين حقاً (ولا يوجد شك أنهم غير صادقين بالطبع) في اكرائهم بالشعب الفلسطيني ودعمهم له فليقتعوا علاقتهم بالدولة الصهيونية، ويفتحوا المعبر بشكل دائم لكل المصابين لتلقي العلاج، ويسمحوا لآلاف الشباب المصريين المتطوعين الذين يريدون مساعدة إخوانهم وأخواتهم في غزة، ويسمحوا بظهور كل مظاهر التضامن مع الشعب الفلسطيني.

يذكرنا هذا مملك الأردن الذي طل علينا بخبطة عصماء عن الحق الفلسطيني في دولة في نفس الوقت الذي كانت تقمع فيه قواته المظاهرات الداعمة لفلسطين. بجانب أنظمة الخليج الفاسدة (وعلى رأسها السعودية) التي بدأت موجة جديدة من التطبيع وجاء الفلسطينيون ليفسدوا عليهم خططهم، فقبلوا خطابهم بين ليلة وضحاها محاولين التظاهر بالاهتمام بالدم الفلسطيني، هذا بخلاف العصابة الحاكمة في الإمارات التي يبدو إنها تطمح أن تكون صهيونية أكثر من الصهاينة أنفسهم.

وبعد عدة أيام من بداية الأحداث جاءت جامعة الدول العربية لنجدة الشعب الفلسطيني ببيانات الشجب والإدانة المعتادة، التي لولاها لكنا عشنا كما يتامى في هذا العالم. وحتى الآن لم يعقدوا "قمة الأرياء" الخاصة بهم، على حد وصف الشاعر العراقي مظفر النواب.

إن تلك الأنظمة تعلم إنها تجلس على برميل بارود يمكن أن ينفجر في أي

موقف الحكومات العربية المتخاذل والمناق

لقد أنتجت الأحداث الأخيرة موجات ارتدادية في كل بلدان المنطقة، إن القضية الفلسطينية قضية مركزية بالنسبة لجماهير المنطقة. إن الجيل الشاب اليوم في الشرق الأوسط لم يعرف غير صور الدمار والقتل والوحشية الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني التي ظل يشاهدها على شاشات التلفزيون والانترنت ليل نهار.

لهذا كان من الطبيعي أن تتعاطف جماهير المنطقة وتحيي العملية العسكرية لحماس، لأنها بالنسبة لهم تمثل صفة قوية في وجه الغرور والإجرام الصهيوني في زمن انبطاح وعمالة الأنظمة. إن أكثر ما يخيف الطبقة السائدة هو التأثير المهول للجماهير بالقضية الفلسطينية، والتي دائماً ما تعمل كمحفز لكل تناقضات المنطقة.

تقع على القمة، السلطة الفلسطينية في رام الله، برئاسة محمود عباس، التي تخون وتقمع الفلسطينيين منذ نشأتها، والتي تحولت إلى كلب حراسة يقوم بالأعمال القذرة المتعبة بحصار سكان الضفة الغربية والسيطرة عليهم بدلاً من الدولة الصهيونية، والتي سارع رئيسها الخائن محمود عباس نافيًا عن نفسه تهمة المقاومة قائلاً: "إن حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني".

هذا صحيح بالتأكيد، ولكن الأكثر صحة إن طريق المفاوضات والتخاذل والعمالة

لحظة، فالأزمة الاقتصادية العنيفة يمكن أن تتحد مع مناصرة الجماهير الفلسطينية ليعاد إحياء المد الثوري في المنطقة مجددًا، هذا أكثر ما يربعهم ويجعلهم يقيمون الليل للدعاء من أجل انتهاء تلك الحرب في أسرع وقت. ولهذا يقيمون أي تحركات جماهيرية متضامنة مع غزة، أو يسيطرون عليها ويوجهونها في مسالك لا تهدد سلطتهم، ولكن مع استمرار العدوان من الممكن أن تخرج الأمور عن سيطرتهم.

لا يجب أن تثق الجماهير الفلسطينية في تلك الأنظمة الرجعية، إن هذه الأنظمة نفسها هي حجر العثرة الأول في طريق التحرير. إن الحلفاء الوحيدين للشعب الفلسطيني هم عمال وشباب المنطقة والعالم، وليس الطبقة السائدة المستعدة لعقد صفقات قذرة على جثة الشعب الفلسطيني في أي وقت، كما حدث بالفعل عدة مرات طوال الـ75 عامًا الماضية.

إسرائيل ورهانات المستقبل

يعمل نتنياهو على استغلال الأحداث لمصلحته الشخصية لتجاوز أزمته الداخلية، بسرعة بعد الهجوم تحركت الطبقة السائدة الإسرائيلية لإثارة جو من الهستيرية الصهيونية المعتادة، وتم تصوير المسألة وكأنها مسألة "حياة أو موت" كما قال نتنياهو.

تحت وإبل الدعاية الصهيونية الهستيرية يُجرى محاولة تجاوز انقسامات الماضي القريب ودفع الجماهير وراء الطبقة السائدة، بشكل خاص بتنازل المعارضة الصهيونية، بمن فيهم اليسار الصهيوني المتمثل في حزب العمل الإسرائيلي الذي يعمل -كما العادة- كحذاء أيسر للطبقة السائدة، بالموافقة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكي يصبح الجميع "جنودًا لإسرائيل" على حد تعبير بيني جانتس.

لكن ورغم ما يبدو من رأب صدع كل التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، فإن هذه الحرب لن تعمل سوى على تجذير التناقضات القديمة، وستظهر تلك التناقضات في الوقت المناسب بعد انقشاع الغيوم الكثيفة للأحداث الجارية.

دائمًا ما كانت الحرب سلاحًا في يد الطبقة السائدة، ولكنها سلاح ذو حدين، خصوصًا إذا توسعت الحرب وزاد عدد القتلى، وهي احتمالية قائمة ما دامت الحرب قائمة. بالفعل بدأت تظهر ملامح ذلك في احتجاجات عائلات الأسرى الإسرائيليين لدى حماس المطالبة بإسقاط نتنياهو، والتي من الممكن أن تضاف إلى المظاهرات حول التعديل القضائي التي توقفت بفعل الحرب، وسوف يأتي وقت الحساب. إن نتنياهو يدرك إن رقبته تحت المقصلة وهو ما سوف يدفعه إلى أكثر ردود الفعل جنونية لكي ينجو بحياته.

يُجرى في ظل تلك الأجواء إسكات كل الأصوات الخافتة المعارضة للعدوان على غزة داخل إسرائيل، سواء من فلسطيني الداخل أو الإسرائيليين. تجتاح موجة من الدعاية الصهيونية اليمينية المجتمع الإسرائيلي مجددًا. تعمل الدولة على

دق طبول الحرب بالقدر الذي تغطي به على أي صوت آخر، حيث كانت آخر فصول الإجراءات القمعية التي سنتها الدولة هو التوصل لصيغة تتيح لوزير الأمن ومجلس الحرب الوزاري المصغر (الكابينت) إغلاق وسائل الإعلام، حيث سيتم إسكات أي صوت يجرؤ على مُسائلة منطق الحرب والدمار للدولة الصهيونية.

إن رغبة الطبقة السائدة الإسرائيلية بشكل عام، ونتنياهو بشكل خاص، في استغلال الأحداث الحالية لخلق حالة من الوحدة الوطنية يهدد بإشعال الأوضاع أكثر. تحت وإبل الهستيرية الصهيونية ينفلت عقول المستوطنين الصهاينة المتطرفين أكثر فأكثر، حيث شاهد العالم كله منذ عدة أيام أحد المستوطنين وهو يطلق النار من المسافة صفر على فلسطيني من بلدة مسافر يطا تحت حماية قوات الدولة، هذا مع موجة واسعة جدًا الاعتقالات والتهديدات والتحريض الصهيوني والقتل في الضفة الغربية والداخل، وهو ما يمكن أن يتحد مع عامل العدوان على غزة وغزوها ليؤدي لانتفاضة جماهيرية على كامل أراضي فلسطين التاريخية تغير المعادلة برمتها.

هذا إلى جانب رغبة إسرائيل، بصلفها المعهود، في تحميل ثمن الأزمة على البلدان المجاورة، مثل الاقتراحات التي صدرت حول النية لتهجير سكان قطاع غزة، أو جزء منهم على الأقل، لسبب، وفي حالة تم هذا السيناريو كما يريده الإسرائيليون سوف يكون له ارتدادات ليس فقط في غزة وفلسطين ولكن أيضًا في مصر والمنطقة بأكملها.

وَيْلٌ لِمَنْ يَبْنِي بَيْتَهُ بِالظُّلْمِ.

-إرميا 22 : 13 - 17

إن الدولة الصهيونية بهذا لا تعمل سوى على إفشال "الحلم الإسرائيلي" بأيديها وإدخال مستقبل الشعب الإسرائيلي في المنطقة في نفق مسدود، وتجهيز التربة لأزمة مستعصية، وجلب المزيد من العار والكرهية للإسرائيليين جميعًا. ينشأ جيل جديد في المنطقة والعالم اليوم وهو يرى مباشرة إخوانه وأخواته في غزة يقصفون في بيوتهم ومستشفياتهم على مدار الساعة بأيدي الصهاينة، وبهذا يعمل القادة الصهاينة على تجذير العداء لإسرائيل في نفوس شباب وعمال المنطقة والعالم.

بالفعل اجتاحت، منذ بداية العدوان الإسرائيلي، المظاهرات الداعمة لفلسطين في العديد من بلدان العالم، ثم مباشرة بعد الفاجعة الشنيعة المتمثلة في قصف مستشفى المعمداني في شمال قطاع غزة انطلقت مظاهرات في لبنان والأردن والمغرب واليمن وموريتانيا والسويد وكندا، وغيرهم، حتى مصر الديكتاتورية العسكرية اضطرت أن تسمح ببعض المظاهرات الداعمة لفلسطين من قبل الجماهير والشباب المصريين في الجامعات المصرية ونقابة الصحفيين، وعدة أماكن أخرى بعد مجزرة المستشفى. هذه ليست سوى البداية، كلما طال

أمد العدوان كلما سوف تتعرض حكومات العالم المتعاونة مع الاحتلال، بدءاً بحكومات المنطقة، لضغط متزايد من الجماهير.

من أجل حل ثوري



إن العملية العسكرية الأخيرة أبرزت نجم حماس أكثر، فالجماهير الفلسطينية التي سئمت من المفاوضات وقوانين المجتمع الدولي والخيانة تريد الفعل في مواجهة المجازر والإبادة المستمرة، ولا تجد أمامها سوى حماس يضطلع بتلك المهمة، هذا في ظل غياب بديل ماركسي ثوري حقيقي في فلسطين والمنطقة حتى الآن. لكن الآن مع استمرار العدوان الإجرامي بدأ يظهر مأزق عدم وجود إمكانية لتطور الحركة بسبب إخراج الجماهير من معادلة الفعل بطبيعة تلك العمليات العسكرية الانعزالية.

لكن في حالة الغزو البري لغزة ومع إجرام الجيش الصهيوني وعصابات المستوطنين الفاشيين في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر يزيد احتمالات انفجار انتفاضة جماهيرية، وهو ما سوف يشكل الخطوة الأساسية والأولى لتطور الحركة الفلسطينية. يجب أن تمتد الحركة من غزة إلى الضفة الغربية والداخل، ومن فلسطين إلى الشرق الأوسط كله، ومنه للعالم كله.

إن الوضع الحالي يُسقي بذور الثورة الموجودة في كل بلدان المنطقة، فالجماهير المفقرة والمضطهدة يمكن أن تجد في القضية الفلسطينية نقطة مرجعية تعبر من خلالها عن كل مظالمها وأوجاعها، في ظل تخاذل حكوماتنا عن نصره ومساندة الشعب الفلسطيني.

يجب أن يتغير الوضع الإقليمي بشكل جذري لأنه لا يوجد حل للقضية الفلسطينية على أساس رأسمالي، بل على أنقاضه. إن حل القضية الفلسطينية يبدأ بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية والرأسمالية في المنطقة.

انتصار الثورة الاشتراكية في إحدى بلدان المنطقة سيوفر مخزون (جماهيري

وسياسي واقتصادي وعسكري) لا بديل عنه للقضية الفلسطينية، الذي إن تم استخدامه بشكل صحيح وبناء على سياسة ثورية وأمميه مع تكثيف ضغط الأحداث سيوفر مخرجاً لتلك المأساة، حيث يوفر الأرضية والظروف المناسبة لتقسيم المجتمع الإسرائيلي على أسس طبقية، ليمس إسقاط الدولة الصهيونية من أجل بناء فدرالية اشتراكية على أراضي فلسطين التاريخية، تكون جزءاً من فدرالية اشتراكية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لنطوي صفحة الاحتلال والمجازر والمعاناة مرة واحدة وإلى الأبد.

هل هذا حل طوباوي؟ كما يمكن أن يدعي البؤساء المتشائمون في "اليسار" اليوم، نحن نقول العكس، إننا ندخل بالفعل في مرحلة مضطربة، وسنشهد كثير من التطورات الثورية في المستقبل القريب، لكن ظل غياب القيادة الثورية فإن تلك التطورات الثورية سوف تسير يداً بيد مع الثورة المضادة.

إن ما يلزمنا، قبل كل شيء آخر، هو بناء قيادة ماركسية ثورية لعمال وجماهير المنطقة والعالم، وهذا ما نعمل من أجله في التيار الماركسي الأممي. إذا كنتم تريدون وضع حد للاحتلال والمجازر الصهيونية في حق الجماهير الفلسطينية، وكسر دائرة العنف والهمجية والفقر والمعاناة التي فرضتها علينا الامبريالية والرأسمالية: انضموا إلينا! انضموا إلى الشيوعيين! انضموا إلى التيار الماركسي الأممي!

لا لقصف غزة وغزوها!

يسقط الاحتلال!

تسقط الدولة الصهيونية!

من أجل إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين!

من أجل انتفاضة جماهيرية في كل أراضي فلسطين التاريخية!

تسقط الرأسمالية!

من أجل بناء قيادة ماركسية ثورية!

من أجل فدرالية اشتراكية على أراضي فلسطين التاريخية، جزءاً من فدرالية اشتراكية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا!

الانتفاضة حتى النصر!

محمد حسام

18 أكتوبر 2023

قتل

المئات يوم [2023/10/17]، في قصف على مستشفى الأهلي العربي في حي الزيتون بمدينة غزة. لم يكن المستشفى يعتني بمرضاه فقط -والذين أصيب العديد منهم جراء الغارات الجوية الإسرائيلية- بل كان يؤوي أيضا الآلاف من الباحثين عن الأمان فرارا من هجمات الجيش الإسرائيلي. ومع انتشار الخبر، خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين الغاضبين على الفور إلى الشوارع في لبنان والأردن وتركيا وتونس والصفة الغربية، وهاجموا السفارات الإسرائيلية ومباني الإمبريالية الأمريكية والفرنسية. وتم الآن إلغاء القمة التي كان من المزمع عقدها بين القادة العرب وبايدن في الأردن.

وكما هي العادة في مثل هذه الحالات، سارعت الدولة الإسرائيلية إلى نفي أي مسؤولية عنها. في البداية ألقت باللوم على صاروخ معطل لحماس. ثم غيرت قصتها وألقت اللوم على منظمة الجهاد الإسلامي. وذهبت آلة البروباغندا الإسرائيلية إلى أبعد الحدود، حيث بدأت تقدم كل أنواع "الأدلة" للنأي بنفسها عن المذبحة الرهيبة. لقد سبق لنا أن رأينا مثل هذا من قبل. هذا، في الواقع، هو أسلوب العمل الذي تلزم به الدولة الإسرائيلية عندما تحاول التقليل من التداعيات بعد ارتكابها لعمل وحشي قاس بشكل خاص ضد الفلسطينيين.

تاريخ من الأكاذيب

دعونا نعطي مثالا واحدا حديثا نسبيا. ففي ماي 2022، قُتلت الصحفية الفلسطينية الأمريكية، شيرين أبو عاقلة، أثناء تغطيتها لغارة للجيش الإسرائيلي على مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية. في البداية نفت إسرائيل أي معرفة لها بالحادث أو تورطها فيه. ثم زعموا أن الصحفية قُتلت بنيران مسلح فلسطيني. لم يكن ذلك متناسبا مع الحقائق، لذا غيروا قصتهم وقالوا إن شيرين قُتلت في "حادث مأساوي" لتبادل لإطلاق النار بين مسلحين فلسطينيين وجنود إسرائيليين. لكنه لم يكن هناك أي مسلحين فلسطينيين على خط النار في الوقت الذي قُتلت فيه. وأخيرا ثبت، بما لا يدع مجالا للشك، أنها قتلت برصاص قناص إسرائيلي تعمد استهدافها، على الرغم من أنها كانت ترتدي سترة مكتوب عليها بوضوح

عبارة "صحافة". ولم يتم تقديم أي شخص إلى العدالة بسبب مقتلها.

ولزيادة الطين بلة، قامت قوات الأمن الإسرائيلية، في يوم جنازتها، بهداهمة منزل عائلة الصحفية المقتولة لمصادرة الأعلام الفلسطينية ومنع رفعها أثناء الجنازة. ولم يكتفوا بذلك، بل هاجموا حاملي النعش في موكب الجنازة، وكادوا أن يجبروهم على إسقاط التابوت.

ولدينا مثال حديث آخر، وهو أقرب إلى ما حدث بالأمس. في غشت 2022، استهدفت غارة جوية إسرائيلية مخيم جباليا للاجئين في غزة، مما أسفر عن مقتل خمسة أطفال. وكان أول رد فعل لإسرائيل هو القول...انتظروا... إنهم قتلوا بصاروخ معطل للجهاد الإسلامي! وبعد أسبوع، اضطروا للاعتراف بالحقيقة. لم يتم إطلاق أي صاروخ للجهاد الإسلامي على المنطقة. وقد قُتل الأطفال الفلسطينيون الخمسة في غارة جوية شنتها القوات الجوية الإسرائيلية.

ولنأخذ مثالا آخر من التاريخ، ففي عام 1996، استهدفت إسرائيل، بشكل متعمد، مجمعا للأمم المتحدة، في قانا بلبنان، بضربة صاروخية. وكان مجمع الأمم المتحدة يؤوي مدنيين من الهجمات الإسرائيلية. قُتل في الهجوم 106 أشخاص، من بينهم 52 طفلا. وكان هذا تقرير روبرت فيسك:

«لم أر منذ صبرا وشاتيلا [عندما قتلت الكتائب اللبنانية آلاف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين الشيعة في عام 1982] الأبرياء يذبحون بهذه الطريقة. كان اللاجئون اللبنانيون من النساء والأطفال والرجال يرقدون في أكوام، وكانت أيديهم أو



أذرعهم أو أرجلهم مفقودة، أو مقطوعي الرأس أو منزوعي الأحشاء. كان هناك أكثر من مائة منهم. كان هناك رضيع يرقد بلا رأس. لقد اخترقتهم القذائف الإسرائيلية وهم في ملجأ للأمم المتحدة، معتقدين أنهم آمنون تحت حماية العالم».

في البداية ادعت إسرائيل أنه حدث خطأ في الاستهداف. ثم أقلت باللوم على حزب الله في «استخدام المدنيين كدروع بشرية». وفي نهاية المطاف، توصلت التحقيقات الشاملة، التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية والصحف الإسرائيلية، إلى أن الجيش الإسرائيلي استهدف المجمع بشكل متعمد.

القصة الإسرائيلية عن قصف المستشفى الأهلي العربي مليئة بالثغرات. ومباشرة بعد أن نشروا قصة «صاروخ الجهاد الإسلامي المعطل»، أشار الصحفي المستقل، سيموس مالكاغزالي، إلى أن أحد مقاطع الفيديو التي استخدمها المتحدثون الإسرائيليون لدعم ادعائهم بشأن تعرض المستشفى للقصف، قد تم تصويره بعد تعرض المستشفى للقصف لمدة تتراوح بين نصف ساعة وساعة. وهو ما أجبر الحسابات الرسمية الإسرائيلية على حذف تغريدها أو تعديلها وفقا لذلك. لقد كانوا يكذبون وتم القبض عليهم متلبسين.

مباشرة بعد وقوع الهجوم، قدمت عدد من المصادر الإسرائيلية، الرسمية وشبه الرسمية، تفسيرات مختلفة تماما، حيث أعلنت في بعض الحالات المسؤولية عن الهجوم وحاولت تبريره. قال حنانيا نفتالي، الذي عمل مستشارا إعلاميا لنتنياهو، إن غارة الجيش الإسرائيلي كانت تستهدف قاعدة لحماس داخل المستشفى. ثم أجبر على حذف المنشور وتقديم «اعتذار».

ولم يكن الوحيد الذي حاول تبرير الغارات الجوية على المستشفيات على أساس أن حماس تستخدمها كقواعد عسكرية. إذ قالت نائبة السكرتير الصحفي للبنتاغون، سابرينا سينغ، إن حماس «تضع وحدات القيادة والتحكم الخاصة بها

داخل المستشفيات»، وهو ادعاء ملفق بالكامل. وكانت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) بدورها قد نشرت في اليوم السابق مقالا طرح السؤال الملغوم التالي: «هل تقوم حماس ببناء أنفاق تحت المستشفيات والمدارس؟». وبذلك قدمت مبررا لقصف المستشفيات والمدارس من قبل الدولة الإسرائيلية.

ما نعرفه في الواقع هو ما يلي: يقوم الجيش الإسرائيلي، منذ عشرة أيام، بقصف غزة بلا هوادة. حتى أنهم، في الواقع، قد استخدموا في الأسبوع الأول قنابل أكثر مما استخدمته القوات الأمريكية الغازية في أفغانستان طيلة عام كامل. غزة منطقة ذات كثافة سكانية عالية، لذلك فقد قُتل مئات المدنيين الأبرياء، بمن في ذلك أكثر من 800 طفل حسب آخر إحصاء، مع الاشتباه في أن العديد ما يزالون تحت الأنقاض. لا يوجد «استهداف دقيق» في هذه الحملة. إنها حملة تهدف إلى بث الرعب في قلوب 2,3 مليون شخص.

وإلى حدود يوم أمس، تعرض 17 مستشفى ومنشأة صحية للقصف الجوي الإسرائيلي. وفي نفس يوم الهجوم المميت على المستشفى، تعرضت مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة للاجئين، في مخيم المغازي للاجئين في وسط غزة، لغارة جوية إسرائيلية، مما أسفر عن مقتل ستة أشخاص على الأقل، بمن في ذلك موظفو الأونروا، وإصابة العشرات والتسبب للمبنى في أضرار هيكلية فادحة. كانت المدرسة تستخدم كمأوى للفلسطينيين الذين نزحوا بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية، معتقدين أن الجيش الإسرائيلي لن يضرب منشأة تابعة للأمم المتحدة، لأنه لديه الإحداثيات الخاصة بها جميعها. لقد كانوا مخطئين، مخطئين بشكل مأساوي.

القتل الجماعي مستمر

وحتى بعد المذبحة التي وقعت في المستشفى، واصلت إسرائيل قصف غزة وسكانها بالغارات الجوية. بدون توقف ولا حتى استراحة. وقتل اثنان في قصف لمخبز في مخيم النصيرات للاجئين قرب دير البلح. ما هو المنطق وراء ضرب هذا الهدف؟ إن إسرائيل تحاصر غزة بالفعل، لذا لا يمكن إدخال الغذاء أو الإمدادات. لذا فإن تدمير وسائل صنع الخبز سيجبر سكان غزة على الخروج من شمال القطاع، كما أمرتهم بذلك الدولة الإسرائيلية.

وفي وقت مبكر من صباح اليوم، قُتل 25 شخصا، رجالا ونساء وأطفالا، في غارة جوية على منزل عائلة الأسطل. كان العديد منهم أفرادا من عائلة واحدة، بينما كان الآخرون قد نزحوا من منازلهم بسبب الغارات الجوية السابقة.

ونعلم أيضا أن إسرائيل قد أمرت جميع سكان شمال غزة



بالنزوح إلى الجنوب، وتضمن ذلك الأمر تعليمات محددة بإخلاء المستشفيات. نحن نعرف ذلك لأن منظمة الصحة العالمية أخبرتنا أن: «المستشفى كان واحدا من 20 مستشفى في شمال قطاع غزة تلقت أوامر الإخلاء من جانب الجيش الإسرائيلي. وقد كان من المستحيل تنفيذ أمر الإخلاء نظرا لانعدام الأمن حاليا، والحالة الحرجة للعديد من المرضى، ونقص سيارات الإسعاف والموظفين والأسرة والمأوى البديل للنازحين».

ليس هذا فحسب، بل كان المستشفى الأهلي العربي قد تعرض بالفعل لقصف جوي إسرائيلي يوم السبت! وجاء في بيان للخدمة الإخبارية الأنجليكانية: «تعرض مركز تشخيص علاج السرطان، التابع للمستشفى الأهلي العربي في غزة، لصاروخ إسرائيلي. وتعرض طابقان علويان للمركز، يضمن أجنحة الموجات فوق الصوتية والتصوير الشعاعي للثدي، لأضرار بالغة».

في صباح يوم الهجوم، أصدر الجيش الإسرائيلي تحذيرا خاصا لسكان منطقة الزيتون حيث يقع المستشفى. وكان رئيس قسم الإعلام العربي الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخاي أدرعي، قد هدد قائلا: «رسالة إلى سكان حي الزيتون. تعلمون أن الحي مزدحم ومليء بأوكار حماس. لذلك، فحفاظا على سلامتكم وسلامة عائلاتكم وأحبائكم، توجهوا إلى جنوب وادي غزة».

كل الدلائل تشير إلى مسؤولية إسرائيل عن هذه المجزرة المروعة. وهذا أيضا ما خلصت إليه يولاندا ألفاريز، المراسلة السابقة في الشرق الأوسط لهيئة الإذاعة الوطنية الإسبانية RTVE، حيث قالت:

«فيما يتعلق بمجزرة المستشفى الأهلي، فإنه بعد أن غطيت حربين في غزة (2012 و2014)، هجمات إسرائيل وحدها التي يمكن أن تقتل مئات الأشخاص (بقنابل طن واحد). صواريخ حماس والجهاد تقتل أيضا، لكنها لا تملك هذه

القدرة. عندما شن الجيش الإسرائيلي أول هجوم مميت له على مدرسة تابعة للأونروا في عام 2014، في بيت حانون بغزة، تلقت رسالة نصية قصيرة من المتحدث باسم الجيش تقول: "لقد كانت حماس هي السبب". لقد أظهر التحقيق المستقل الذي أجرته الأمم المتحدة أن جميع الهجمات على المدارس كانت من تنفيذ إسرائيل».

المعايير المزدوجة

من المثير للاشمئزاز رؤية النفاق والمعايير المزدوجة لوسائل الإعلام الغربية والقوى الإمبريالية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وما يسمى بالقانون الدولي. فإذا كان "الأصدقاء" هم الذين يرتكبون الفظائع، فإنهم يبحثون دائما عن مبرر (من

قيل: "حماس تستخدم المدنيين كدروع بشرية")، أو يطالبون بإجراء تحقيق دقيق موسع قبل توجيه اللوم. ويتم اختراع كل أنواع المبررات، ويتحدثون عن "الأضرار الجانبية" للتستر على الحقيقة العارية المتمثلة في أن "الأصدقاء" يرتكبون كل أنواع الأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء سعيا لتحقيق أهدافهم الإمبريالية.

كم يختلف الأمر عن الإدانات الهستيرية التي ملأت الصفحات الأولى لجرائم الحرب والفظائع الروسية، سواء كانت حقيقية أو مختلقة أو مبالغ فيها إلى حد كبير، في أوكرانيا. لا يمكن للتناقض أن يكون أكثر وقاحة. كان الأمر آنذاك يتعلق بتشكيل موقف الرأي العام لدعم "الأصدقاء"، والآن أيضا يتعلق الأمر بتشكيل موقف الرأي العام لدعم "الأصدقاء".

"السردية" الأخيرة التي روجت لها وسائل الإعلام الغربية وإسرائيل هي كما يلي: "أجل، نحن نقتل المدنيين، لكن هذا مبرر. ألم نقتل الكثير من المدنيين عندما كان الأمر يتعلق بإلحاق الهزيمة بالنازيين؟". ليست هناك ولو حتى محاولة لإنكار مقتل مدنيين أبرياء في الغارات الجوية، بل يتعلق الأمر فقط بالبحث عن طريقة لتبرير ذلك.

البعض في إسرائيل لا يهتم حتى بإيجاد مبرر. إنهم يلقون اللوم علنا على شعب غزة بأكمله على تصرفات حماس ويدعون إلى العقاب الجماعي. قال الرئيس الإسرائيلي هرتزوغ: "إن المسؤولية تقع على أمة بأكملها". وللتأكيد على هذه النقطة أضاف: "ليس صحيحا هذا الخطاب حول عدم علم المدنيين أو عدم تورطهم. هذا ليس صحيحا على الإطلاق. كان بإمكانهم أن ينتفضوا. كان بإمكانهم القتال ضد ذلك النظام الشرير الذي استولى على غزة بواسطة انقلاب".

إن الفظائع الإسرائيلية، التي تمثل استمرارا لسبعين عاما من العنف والقمع،



ليست مسؤولية الدولة الإسرائيلية وحدها، إذ أنها تمتعت، على مدى عقود، بالدعم الكامل من طرف الإمبريالية الغربية، والولايات المتحدة بشكل خاص. ولم يتراجع هذا الدعم خلال الأيام العشرة الأخيرة من المذبحة في غزة. لقد احتشد جميع القادة الإمبرياليين الغربيين علنا لدعم ما يسمى بـ"حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها". لذا فإن دماء المئات من ضحايا مستشفى غزة تلتخ أيديهم هم أيضا.

في الأيام الأخيرة، قبل التهديد بالهجوم البري على غزة، والذي لن يؤدي إلا إلى تشديد المذبحة، اصطف القادة الغربيون لزيارة إسرائيل والتأكيد علنا على دعمهم لحملتها الإجرامية: شولز، وفون دير لاين، وماكرون، والآن بايدن. وقد قامت كل من ألمانيا وفرنسا، لإظهار مدى ديمقراطيتهما، بحظر المظاهرات التضامنية مع فلسطين.



عليهم، مما أدى إلى مقتل فتاة تبلغ من العمر 12 عاما. إن الظروف مهيأة لاندلاع انتفاضة إقليمية ضد الإمبريالية الإسرائيلية والغربية. ويتوجه غضب الجماهير أيضا إلى حكاهم الذين تنتظر إليهم، بحق، على أنهم متواطئون، سواء بسبب ما يفعلونه أو ما لا يفعلونه.

المزاج حاد إلى درجة أن وزير الخارجية الأردني أعلن إلغاء القمة بين بايدن وعباس وملكي الأردن والسعودية والتي كان من المقرر عقدها اليوم. لا يريد أي من هؤلاء القادة أن يُنظر إليه على أنه قريب من الإمبريالية الأمريكية، خوفا من خطر الإطاحة به على يد شعبه. وحتى الحكومات التي قامت بالفعل بتطبيع العلاقات مع إسرائيل اضطرت إلى إصدار إدانات قوية، وإلقاء اللوم على إسرائيل في التفجير.

فمن ناحية، ينوي بايدن، والإمبريالية الأمريكية، أن تكون الزيارة مناسبة لإظهار الدعم لإسرائيل، الحليف الذي لا يتبع بالضرورة أوامرهم. بينما يحاولون، من ناحية أخرى، فرض بعض الإشارات على الإسرائيليين، من أجل احتواء خطر تصعيد إقليمي للصراع. ومن الناحية العملية، ترى الإدارة الأمريكية أن دورها هو منع أي كان من التدخل بينما تواصل إسرائيل ارتكاب المذابح ضد الفلسطينيين.

كان الوضع معقدا أصلا من قبل، لأن الحكومة الإسرائيلية، التي تهيمن عليها عناصر يمينية متطرفة، لم تكن مستعدة لفتح أي ممرات إنسانية من أي نوع، وهي عازمة على ممارسة الانتقام من الفلسطينيين في غزة ككل. وبعد المذبحة التي وقعت في المستشفى، أصبحت استراتيجية واشنطن برمتها رمادا. الجماهير في الشرق الأوسط والعالم العربي قد بدأت تدخل المشهد.

الآن هو الوقت لتصعيد الحملة ضد حرب إسرائيل الإجرامية على غزة، وضد الإمبريالية الغربية، ومن أجل التحرر الوطني للشعب الفلسطيني. إن النضال من أجل الحقوق الوطنية الفلسطينية يتطلب انتفاضة ثورية في المنطقة بأسرها. مهمتنا، نحن الشيوعيون في الغرب، هي إظهار تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا لنضاله، وتهيئة الظروف للإطاحة بالطبقات السائدة لدينا، المسؤولة والمتواطئة في جريمة القتل الجماعي التي تُرتكب حاليا.

دخول الجماهير إلى المشهد

لقد أثارت المذبحة التي وقعت في المستشفى في غزة موجة هائلة من الاشتماز في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والعالم العربي. لقد خرج الآلاف إلى شوارع بيروت وعمان واسطنبول وتونس، وعواصم أخرى، لمهاجمة المباني الدبلوماسية الإسرائيلية، لكنهم استهدفوا أيضا، وبحق، المصالح الأمريكية والفرنسية. ففي تركيا، توجه العشرات من المتظاهرين إلى قاعدة رادار تابعة للناو، الذي تقوده الولايات المتحدة، في كورجيك وحاولوا اختراق مقرها.

وفي الخليل وجنين ورام الله ومدن وبلدات أخرى في الضفة الغربية، رددت حشود غاضبة شعار: "الشعب يريد إسقاط الرئيس"، في إشارة إلى رئيس السلطة الفلسطينية، عباس، الذي يعمل كعميل أمني محلي لصالح الدولة الإسرائيلية. اشتبكت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مع المتظاهرين وفتحت النار

18 أكتوبر/تشرين الأول 2023

خورخي مارتن،

الناحية النسبية. ذات يوم كانت الولايات المتحدة تنتج نصف الناتج الإجمالي العالمي. وقد انخفض ذلك الآن إلى الربع.

إن الضعف النسبي للإمبريالية الأمريكية يعني أنها لم تعد قادرة على لعب دور شرطي العالم بلا منازع كما كانت تفعل في الماضي. وقد كان خروجها المهين من أفغانستان، في عام 2021 - بعد عشرين عاما من محاولتها تعزيز موقع عملائها المحليين في البلاد- مثالا واضحا على ذلك. كما أن مجال المناورة المحدود الذي كان لها في الأزمة السورية، حيث لعبت روسيا دورا أكبر بكثير، يعتبر مثالا آخر.

وقد صاحب ذلك الضعف النسبي للإمبريالية الأمريكية تزايد قوة ونفوذ قوى أخرى: أولا وقبل كل شيء، قوة الصين، التي زادت إنفاقها العسكري بشكل كبير، وروسيا التي أعادت تأكيد مكانتها في الشرق الأوسط، كما رأينا في سوريا، ومؤخرا في أوكرانيا.

وفي ظل هذا السيناريو، بدأت عدد من القوى الأصغر تستعرض عضلاتها على نحو متزايد، بدءا من إيران إلى تركيا، إلى الهند إلى المملكة السعودية. وعلى الرغم من أن إسرائيل تبقى الحليف الحقيقي الوحيد الذي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليه في الشرق الأوسط، فإنها أفلتت أيضا من قبضة النفوذ الأمريكي، وهي تمضي قدما في تنفيذ سياستها الخاصة.

«التطبيع» تحول إلى شظايا

والأهم من ذلك كله بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة هو مناورات إيران لمنع ما يسمى بعملية «التطبيع»، والتي شهدت إقامة إسرائيل لعلاقات دبلوماسية مع عدد من البلدان العربية. لقد أبرمت إسرائيل منذ فترة طويلة

إن الحرب التي تشنها إسرائيل على غزة من الممكن أن تتصاعد إلى صراع أكثر اتساعا، مع انفتاح الجبهات على الحدود مع لبنان وفي الضفة الغربية، وانتشار الاضطرابات إلى مختلف أنحاء المنطقة. ومن شأن مثل ذلك التصعيد أن يكون له تأثير كبير، ليس على منطقة الشرق الأوسط برمتها فحسب، بل على الوضع العالمي بأكمله. إن القصف الوحشي المستمر على غزة قد بدأ يهز العالم بالفعل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

جميع خطط الإمبريالية الأمريكية في المنطقة أصبحت الآن شظايا، وهم يحاولون يائسين لصق القطع معا مرة أخرى. لكنه لا توجد طريقة تمكنهم من العودة إلى الوضع غير المستقر الذي كان قائما قبل أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

ويمكن رؤية الطابع غير المسبوق لهذا الوضع في حقيقة أن رئيس الولايات المتحدة، جو بايدن، شعر أنه من الضروري عليه أن يستخدم كل السلطة التي يولها له منصبه، بكونه قائدا لأقوى دولة إمبريالية في العالم، لمحاولة استرجاع بعض مظاهر السيطرة على الوضع، وذلك من خلال إسرعه بالقيام بزيارة مباشرة لتنتباهو ومجلسه الوزاري الحربي.

إن المعضلة التي تواجه الإمبريالية الأمريكية في المنطقة هي: كيف يمكنها دعم إسرائيل بشكل كامل في هجومها الدموي على غزة، وفي الوقت نفسه حماية المصالح الأمريكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط، والتي أصبحت الآن معرضة للخطر؟ ولفهم هذه المعضلة، من الضروري أن نلخص بإيجاز ميزان القوى المتغير بين القوى الكبرى سواء على المستوى العالمي أو داخل الشرق الأوسط نفسه.

العامل الأول هو الانحطاط النسبي لقوة إمبريالية الأمريكية - ونؤكد على كلمة «نسبي»، حيث أنها ما تزال إلى حد بعيد أقوى قوة إمبريالية على هذا الكوكب، مع أقوى آلة حرب شهدتها التاريخ على الإطلاق-. تنفق الولايات المتحدة على الدفاع أكثر مما تنفقه البلدان العشر التالية لها مجتمعة. وبالتالي فإنه، من وجهة النظر العسكرية، لا يمكن لأحد أن يضاها القوة النارية للولايات المتحدة. ثاني أكبر دولة منفقة على التسلح هي الصين، لكنها تتخلف كثيرا عن الولايات المتحدة.

إلا أن القوة النارية وحدها ليست كافية. إذ يتعين على المرء أن ينظر أيضا إلى القدرة على استخدام تلك القوة النارية، وإلى قدرة الولايات المتحدة اقتصاديا على الحفاظ على المجهود الحربي لفترة طويلة من الزمن. وهنا يبدو ضعفها النسبي أكثر وضوحا. فقد تراجعت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة مقارنة ببلدان أخرى، بشكل ملحوظ من



اتفاقيات سلام مع كل من مصر (منذ عام 1979) والأردن (منذ عام 1994). وخلال رئاسة ترامب، ونتيجة لاتفاقيات إبراهيم لعام 2020، اعتزفت البحرين والإمارات العربية المتحدة بإسرائيل، وانضم إليهما لاحقا كل من السودان والمغرب.

لم يسبق للسعودية قط أن أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، إلا أنه قبل التحول الدراماتيكي الأخير في الوضع، كانت اجتماعات رفيعة المستوى تُعقد، حيث قام وزراء إسرائيليون بزيارة نظرائهم السعوديين. كان الهدف هو إضافة المملكة السعودية إلى قائمة البلدان التي تقيم «علاقات طبيعية» مع إسرائيل. لكن الأزمة الحالية وضعت حدا لذلك.

لدى الإدارة الأمريكية مصلحة حقيقية في إقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل والمملكة السعودية، اللتان تعتبرهما الولايات المتحدة حليفين لها في المنطقة. تحاول الولايات المتحدة إنشاء علاقات بين عدد من البلدان في المنطقة من شأنها أن تكون مفيدة لمصالحها، وتقاوم النفوذ المتزايد لكل من إيران وروسيا، والصين أيضا.

كان كل ذلك سيأتي على حساب الفلسطينيين، الذين كان سيتم عمليا إقصاؤهم من المعادلة. وبينما كان نتيا هو مضي في المفاوضات مع السعوديين، أشار بوضوح شديد إلى أنه لن يتم تقديم أي تنازل للفلسطينيين.

في الواقع، كان نتيا هو، الذي يقود ائتلافا حكوميا يضم يمينيين متطرفين متعصبين، يشجع بشكل منهجي على ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. لقد قام بالترويج لمستوطنات أقامها بعض المستوطنين الصهاينة الأكثر تعصبا وتشددا، والمسلحين والمدعومين من الجيش الإسرائيلي، والذين كانوا يرهبون بشكل منهجي المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

أما المسؤولون السعوديون فبينما كانوا يحضرون للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، استمروا، بطبيعة الحال، في ادعاء تمسكهم بالحقوق الوطنية للفلسطينيين، لكن دون أن يحركوا ساكنا لمساعدتهم فعليا في تحقيق تلك الحقوق. وقد وُصف هذا التقارب الوشيك بين إسرائيل والمملكة السعودية بأنه «تحول تكتوني» محتمل من شأنه أن يعمل على صد نفوذ إيران المتزايد في المنطقة. المشكلة هي أن إيران قامت «بتطبيع» علاقاتها مع المملكة العربية السعودية في مارس من هذا العام، في صفقة توسطت فيها الصين.

نرى هنا تعبيرا واضحا عن تغير ميزان القوى والنفوذ. تعمل الصين على تعزيز مصالحها الاقتصادية في المنطقة، في الوقت الذي تحاول فيه الحفاظ على الاستقرار في الداخل. ولدى روسيا مصلحة في فتح ممر مباشر إلى الخليج الفارسي عبر أذربيجان وإيران، وهي تسعى إلى وقف لإطلاق النار بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفي محاولة للتحيال على العقوبات الأمريكية (التي تم تعزيزها في عهد ترامب)، تحاول إيران نشر نفوذها في جميع أنحاء المنطقة. وكانت إعادة العلاقات

الدبلوماسية مع السعوديين جزءا من هذه السيرة.

لقد كان الحكام السعوديون الرجعيون أنفسهم يتحركون نحو موقف أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة. خلال الربيع العربي عام 2011، شاهدت المملكة السعودية برعب تخلي واشنطن عن مبارك، الذي كان حليفها المخلص لأكثر من ثلاثة عقود. لم يكن أمام الولايات المتحدة أي خيار، لأن البديل كان يتلخص في اندلاع ثورة شاملة في مصر كان من شأنها أن تطيح ليس فقط بمبارك المكروه، بل وكانت لتهدد الرأسمالية ككل.

عندها توصلت الزمرة الحاكمة في السعودية إلى نتيجة واضحة: الولايات المتحدة ليست حليفا يمكن الاعتماد عليه ولن تدافع عنا حتى النهاية. لذلك قرروا محاولة التوازن بين الولايات المتحدة وروسيا والصين للحصول على موقف أكثر استقلالية إلى حد ما. وقد تجلى ذلك في الفترة الأخيرة في سياسة السعودية داخل منظمة أوبك المتمثلة في تقليص إمدادات النفط، الأمر الذي أدى إلى إبقاء أسعار النفط مرتفعة، لصالح روسيا، وهي السياسة التي قوبلت بغضب خافت في واشنطن.

هذا هو السياق الذي علينا أن نفهم فيه تحالف الإمبريالية الأمريكية مع إسرائيل. تبقى هذه الأخيرة حليفها المستقر الوحيد، والوحيد الذي يمكنها الاعتماد عليه عندما تتدهور الأوضاع. وقد واصلت الولايات المتحدة دعم إسرائيل ليس فقط بالكلمات، بل أيضا بمليارات الدولارات من المساعدات العسكرية. وعندما ترى ذلك ضروريا، كما هو الحال في الأزمة الحالية، يمكنها رفع هذا المستوى من المساعدات بشكل كبير، مع إرسال المزيد من الأسلحة.

أرسلت الولايات المتحدة كذلك حاملتي طائرات إلى المنطقة المجاورة لإسرائيل، وهما يو إس إس جيرالد آر فورد و يو إس إس دوايت دي أيزنهاور، بالإضافة إلى ثماني سفن حربية أمريكية أخرى، مما يجعل المجموع 10 سفن حربية على متنها حوالي 12000 فرد وأكثر من 130 طائرة مقاتلة، تحسبا للحاجة إليها. إنهم لا يعتزمون إشراك أفراد عسكريين أمريكيين بشكل مباشر في أي قتال، بل يحاولون ردع أي قوى أخرى، وخاصة إيران، من التدخل ضد إسرائيل.

احتمال اتساع نطاق الحرب

ما تخشاه حكومة الولايات المتحدة في هذه اللحظة هو احتمال انتشار نطاق الصراع الحالي إلى ما هو أبعد من غزة. وهناك بالفعل علامات تشير إلى أن ذلك ممكن. أطلقت قوات حزب الله صواريخ على إسرائيل، فأصاب مواقع للجيش الإسرائيلي وأهداف أخرى. وردت إسرائيل بدورها بإطلاق النار على لبنان.

وقد وقعت خلال الأسبوع الماضي سلسلة من مثل هذه الأحداث، مما يؤكد إمكانية اندلاع صراع أوسع نطاقا، خاصة في حالة حدوث غزو بري لغزة. فر آلاف الأشخاص الذين يعيشون في المنطقة الحدودية في لبنان باتجاه الشمال خوفا من مثل هذا الحريق، بينما بدأت إسرائيل في إجلاء الناس بعيدا عن الحدود اللبنانية.

في عام 2006، سقط ألف لبناني في القتال بين القوات الإسرائيلية التي غزت جنوب لبنان وبين مقاتلي حزب الله. ومنذ ذلك الحين، قام حزب الله بتعزيز قوته النارية بشكل كبير، بمساعدة إيران. تجدر الإشارة إلى أن مغامرة 2006 انتهت بهزيمة تكتيكية لإسرائيل التي اضطرت إلى الانسحاب دون أن تحقق أهدافها.

ويزعم زعيم حزب الله، حسن نصر الله، أن لديه الآن 100 ألف مقاتل. وتقدر الولايات المتحدة أن لديه أيضا حوالي 150 ألف صاروخ مخزن. وقد رد وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، على التهديد المحتمل بالحرب من جانب حزب الله بالتهديد بـ«... إعادة لبنان إلى العصر الحجري». ومع ذلك، فإن مثل هذه اللهجة المتغطرسة لا تكاد تخفي المخاوف الكامنة من أن فتح جبهة ثانية سيمثل تهديدا خطيرا لإسرائيل.

ووفقا لمقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز، في 16 أكتوبر/ تشرين الأول: «يقدر المسؤولون الإسرائيليون والأمريكيون حاليا أن زعيم حزب الله، حسن نصر الله، لا يريد حربا شاملة مع إسرائيل، خوفا من الضرر الذي ستلحقه بجماعته وبلبنان». لكن المقال أضاف بعد ذلك على الفور أن: «مسؤولين أمريكيين قالوا إن التقييم قد يتغير مع جمع المزيد من المعلومات الاستخبارية وتطور الأحداث».

الأحداث تتطور بالفعل، ومن بينها: الاجتياح البري الذي تستعد إسرائيل للقيام به في غزة. ومقتل 500 مدني في المستشفى الأهلي العربي وما حوله، كان بدوره حدثا آخر تسبب في موجة ارتدادية في جميع أنحاء الشرق الأوسط وخارجه، وهو أمر لم يكن الأمريكيون مستعدين له.

تخشى الحكومتان الأمريكية والإسرائيلية من احتمال تصاعد الصراع، وإذا حدث ذلك فسيعني أن الجيش الإسرائيلي سيضطر إلى القتال على جبهتين على الأقل، إن لم يكن أكثر، في نفس الوقت. ويمكن أن يؤدي إلى تدخل مباشر للقوات الأمريكية، على الأقل من خلال الغارات الجوية من السفن الحربية المتمركزة في المنطقة.

وقد كان تبادل إطلاق النار الأخير بين قوات حزب الله والجيش الإسرائيلي هو الأكثر خطورة منذ عام 2006، ويشير إخلاء إسرائيل للحدود الشمالية، إلى جانب إرسالها لوحات عسكرية إضافية إلى المنطقة، إلى أنهم على الرغم من تقييماتهم، فإن مخاوفهم من انفتاح الصراع على الحدود الشمالية لإسرائيل أمر حقيقي. ومثل هذا السيناريو من شأنه أن يجبر إسرائيل على تحريك قوات تحتاج إليها في غزة، ومن شأنه أن يزيد من صعوبة مراقبة الوضع غير المستقر على نحو متزايد في الضفة الغربية.

وفي هذه الأثناء، حذر الرئيس المصري السيسي إسرائيل من مغبة إجبار الفلسطينيين على الخروج من غزة والدخول إلى شبه جزيرة سيناء، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تحويل المنطقة إلى قاعدة فلسطينية يمكن منها ضرب إسرائيل، بطريقة مماثلة للوضع في جنوب لبنان. وهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام

سيناريو قيام القوات الإسرائيلية بقصف الأراضي المصرية في المستقبل، وبالتالي جر مصر إلى الحرب مع إسرائيل.

غضب الشعوب العربية

إن الغزو البري الإسرائيلي لغزة سيؤدي حتما إلى مقتل عدد أكبر من الفلسطينيين، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إشعال المنطقة بالكامل على نطاق واسع. إن الشعوب العربية -على عكس قاداتها السياسيين- تشعر بصدق بمحنة الشعب الفلسطيني، الذي تعتبره إخوة وأخوات. وإذا استمر سفك الدماء على نطاق واسع في غزة، بشكل أكبر كثيرا مما شهدناه حتى الآن، في السيطرة على شاشات التلفزيون، فإن هذا من شأنه أن يؤدي حتما إلى تجذر الشعوب العربية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، بدءا بالشباب.

وقد خرجت مظاهرة ضخمة في الرباط بالمغرب، يوم الأحد 15 أكتوبر/تشرين الأول، تضامنا مع الفلسطينيين. وهذا أمر مهم للغاية، بالنظر إلى أن النظام المغربي كان من بين آخر من وقع على اتفاق التطبيع مع إسرائيل في عام 2020. من الواضح أن آراء الجماهير المغربية تختلف تماما عن آراء النخبة الحاكمة. وفي الأردن، رأينا متظاهرين يسرون في اتجاه الحدود مع الضفة الغربية دعما للفلسطينيين.

كما اندلعت احتجاجات حاشدة في العاصمة الأردنية عمان. وقد شوهدت احتجاجات مماثلة في العراق، وكذلك في مصر. وقدর البعض أن الاحتجاجات التي اندلعت في تونس هي الأكبر من نوعها منذ الربيع العربي عام 2011.

إن أي حكومة في المنطقة يبدو عليها أنها تدعم إسرائيل، بأي شكل من الأشكال، أو يبدو عليها حتى أنها قريبة من الولايات المتحدة، هي حكومة معرضة لخطر الإطاحة بها من قبل شعبها. وقد كان هذا بالضبط هو السبب وراء اضطراب عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، ومعه ملك الأردن والرئيس المصري، إلى إلغاء قمتهم مع بايدن بعد مذبة قصف مستشفى غزة.

الاضطراب الاقتصادي والثورة

بالإضافة إلى الغضب الشعبي والتجذر الذي يثيرهما هذا الصراع بالفعل، هناك أيضا الخوف الحقيقي من التأثيرات الاقتصادية الناجمة عن حرب طويلة الأمد في غزة. نشرت صحيفة فايننشال تايمز مقالا بعنوان «الحرب بين إسرائيل وحماس تثير التوتر في أسواق ديون الجيران»، والذي يوضح أن تكاليف الاقتراض بالنسبة للأردن ومصر ترتفع، حيث أصبح المستثمرون أكثر حذرا من إبقاء أموالهم في هذين البلدين. هذا ناهيك عن الوضع في لبنان الذي تخلف قبل ثلاث سنوات فقط عن سداد ديونه.

يأتي كل هذا في أعقاب حرب أوكرانيا، التي أدت إلى أزمة غذائية حادة بسبب انقطاع الإمدادات، وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية الأساسية. وقد تأثرت بعض بلدان الشرق الأوسط بشكل مباشر بسبب اعتمادها الكبير على الواردات من كل من روسيا وأوكرانيا. لبنان بلد ضعيف للغاية من الناحية الاقتصادية، وكانت

مصر تواجه خطر تزايد الاضطرابات الجماهيرية حتى قبل اندلاع الصراع الحالي في غزة. وهي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية، وخاصة القمح.

ما ننظر إليه هنا هو امكانية حقيقية لاندلاع الاضطرابات الاجتماعية والثورة في مصر. لقد رأوا في عام 2011 ما تستطيع الجماهير المصرية أن تفعله، ومع استمرار تدهور أوضاع العمال في مصر من المتوقع أن تعود مثل تلك الحركة.

هذا ناهيك عن التأثير على أسواق الطاقة، التي واجهت بالفعل تضخما هائلا بسبب الحرب في أوكرانيا. وكما كتب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإن:

«هجمات حماس على إسرائيل سيكون لها تداعيات على سوق النفط إذا اتسع الصراع ليشمل حزب الله أو إيران. ومن المرجح أن تكون هناك دعوات لتشديد العقوبات على صادرات النفط الإيرانية، والتي زادت خلال الأشهر الستة الماضية. كما يمكن أن يتم تعليق محادثات التطبيع بين المملكة السعودية وإسرائيل، وسط تفاقم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، مما سيؤدي إلى إغلاق طريق مهم للتعاون الأمريكي السعودي».

لقد كان ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء عاملا رئيسيا في إثارة النضالات الثورية خلال الفترة الماضية، وخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا.

إن الوضع غير المستقر في لبنان ومصر يتكرر في جميع أنحاء المنطقة. وتواجه تونس مشاكل مماثلة؛ ناهيك عن اليمن الغارقة في كارثة إنسانية؛ إضافة إلى السودان، الغارق في حرب أهلية بين أجنحة الثورة العسكرية المضادة؛ ومجموعة كبيرة من البلدان الأخرى.

التهديد القادم من إيران

لم تنجح تصريحات قادة النظام الإيراني في تهدئة أعصاب المستثمرين في المنطقة. هدد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان بـ«توسيع جبهات الحرب» إذا لم يتم وقف الحرب في غزة. وأضاف أنه «لا يمكن لإيران أن تقف مكتوفة الأيدي وتشاهد هذا الوضع الراهن». كما أن الحكومة الإيرانية صرحت أن إرسال الولايات المتحدة لحاملتي طائرات إلى المنطقة هو في حد ذاته تصعيد للصراع، وهو كذلك بالفعل.

يعتبر حزب الله وكيلا لإيران في المنطقة، ويحظى بدعم كبير من النظام الإيراني. وهذا ما يفسر تهديد قادة حزب الله بمهاجمة المواقع الأمريكية في الشرق الأوسط إذا تورطت الولايات المتحدة بشكل مباشر في الصراع الحالي. وقد نقلت صحيفة «Times of Israel» عن المتحدث باسم حزب الله قوله: «إذا تدخلت الولايات المتحدة بشكل مباشر، ستصبح جميع المواقع الأمريكية في المنطقة أهدافا مشروعة لمحور المقاومة وستتعرض لهجماتنا. ويومها لن يكون هناك خط أحمر».

وهذا ما يفسر سبب الإسراع بإرسال وزير الخارجية الأمريكي بلينكن إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط للقاء قادة مصر والبحرين وقطر والإمارات العربية

المتحدة وإسرائيل والأردن والمملكة السعودية. لقد كان الهدف المعلن من زيارته على وجه التحديد هو منع اندلاع حرب أوسع في المنطقة. ومن الواضح أنه يشعر بالقلق من إمكانية تورط إيران والجماعات المدعومة من إيران. وحقيقة أن الإدارة الأمريكية اعتقدت أنه من الضروري إرسال بايدن، مباشرة بعد زيارة بلينكن، لإجراء محادثات مباشرة مع نتنياهو، هو مؤشر على مدى قلقهم من خطورة الوضع.

إن الحرب التي تتسع لتشمل الجبهة الشمالية والصفحة الغربية -حيث قُتل حتى الآن 79 فلسطينيا على يد قوات الأمن الإسرائيلية، وعدد آخر على يد المستوطنين، منذ هجوم 07 أكتوبر- سيكون لها آثار مزعزعة للاستقرار بشكل كبير، ليس فقط في المنطقة نفسها، بل وأبعد من ذلك. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى صراعات داخلية من الأردن إلى المغرب، مما يهدد بسقوط الأنظمة.

ما تزال المنطقة ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد العالمي. ويوجد ما يقرب من 30% من إنتاج النفط العالمي في المنطقة، بما في ذلك ثاني أكبر منتج في العالم، أي المملكة السعودية. كما يتم فيها أيضا إنتاج كمية كبيرة من الغاز. وكما ذكرنا: فإن الحرب الطويلة يمكنها أن تؤثر على الأسعار العالمية، خاصة إذا اجتذبت بلدانا أخرى إلى الصراع، وتحديدا في هذه الفترة التي ارتفعت فيه الأسعار بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. كانت الأسعار قد بدأت في الانخفاض قليلا خلال الفترة الأخيرة، لكن اليوم، عاد عدم اليقين ليسود مرة أخرى.

ومع اقتراب فصل الشتاء في أوروبا وارتفاع الطلب على الغاز، يمكننا أن نشهد المزيد من ارتفاع الأسعار وقد يستمر الضغط على ملايين الأسر، مما يزيد من المزاج الغاضب الموجود بالفعل في جميع أنحاء القارة.

الولايات المتحدة تسير على حبل مشدود

يمكن الشعور بمخاوف الإمبريالية الأمريكية وشركائها الأوروبيين من خلال اللغة التي يستخدمونها. ففي البداية كان الأمر كله يدور حول أن «لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها». ويستمر هذا بالطبع، لكن لدينا الآن تحذيرات بشأن «حماية المدنيين».

إن رائحة نفاقهم النتنة تصل عنان السماء. إنهم لا يهتمون بالمدنيين الفلسطينيين. إنهم قلقون فقط من أن مشاهد الدماء والدمار، والهمجية التي تتسبب فيها القوات المسلحة الإسرائيلية على مرأى ومسمع من الجميع، يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة بأكملها وتهدد بشكل كارثي مصالحهم الإمبريالية في المنطقة وربما خارجها.

لم تكن زيارة بايدن إلى الشرق الأوسط تهدف قط إلى مساعدة الفلسطينيين. بل على العكس من ذلك، كان الهدف منها بالدرجة الأولى هو التعبير عن التضامن مع إسرائيل، كما اتضح عندما وعد «بمساعدة عسكرية إضافية، بما في ذلك الذخيرة والصواريخ الاعتراضية لتعزيز القبة الحديدية». وفي هذه الأثناء، قدم بايدن «تعاذيه» لضحايا تفجير المستشفى الأهلي العربي، مستغلا موقفه للتأكيد

على أن إسرائيل ليست مسؤولة عن الانفجار.

إن الإمبريالية الأمريكية تسير على حبل مشدود، ويمكن لأي شيء أن يدفعها إلى الهاوية. فمن ناحية يرون أن مصالحهم الاستراتيجية الأساسية تجبرهم على دعم إسرائيل، لكنهم يدركون أيضاً أنهم لا يملكون السيطرة الكاملة على الوضع. ومهما فعلوا، فقد تلقوا ضربة تاريخية في المنطقة، الأمر الذي ستكون له تداعيات عالمية.

وهذا ما يفسر لماذا بدأ كل من بليكن وبأيدن في تقديم إشارات لفظية تعبر عن «القلق» بشأن المدنيين الفلسطينيين، وأنه على إسرائيل أن تمارس «حقها المشروع في الدفاع عن نفسها» وفقاً لما يسمى «القانون الدولي». وقد قام بليكن بزيارات دبلوماسية لعدد من البلدان لإشراك القادة المحليين في العمل على منع توسع الحرب، وناقش فيها الأزمة الإنسانية المتزايدة. وأثار الحاجة إلى المساعدات الإنسانية والممر الآمن لأولئك الذين يرغبون في مغادرة غزة، في حين ضغط بأيدن للسماح بدخول المساعدات إلى غزة.

كل هذا بالطبع مجرد كلام فارغ. إنهم يثرثرون بشأن السماح بدخول 20 شاحنة مساعدات إلى القطاع المحاصر، في حين يعدون بتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 10 مليارات دولار. لو أنهم كانوا جادين بشأن «المساعدة الإنسانية» التي يقدمونها، لاستخدموا قوتهم ونفوذهم لوقف الحرب. لكن هذا هو آخر شيء سيفعلونه. بل على العكس من ذلك، فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد قرار في مجلس الأمن للسماح بـ«هدنة إنسانية» للهجوم الإسرائيلي من أجل السماح بدخول المساعدات إلى غزة (مع امتناع كل من بريطانيا وروسيا عن التصويت).

إن أكبر قوة استعمارية على هذا الكوكب ستدعم إسرائيل في سحق الفلسطينيين. لكنهم، في الوقت نفسه، يشعرون بالقلق من عواقب كل هذا. ولديهم كل الأسباب التي تدعوهم إلى القلق، لأن العالم يحبل بالثورة، بما في ذلك في الداخل حيث يشعر الملايين من الشباب بالاشمئزاز من السياسة الإمبريالية الأمريكية ويتعاطفون بشكل غريزي مع الفلسطينيين. لقد أصبحت حياة ملايين الشعوب لا تطاق.

الحرب: استمرار للسياسة بوسائل أخرى

نفس التوترات التي تؤدي للحرب بين الأمم، تنتج الحرب بين الطبقات. إن مأزق الرأسمالية على المستوى العالمي هو الذي أعد الطريق للهمجية الحالية التي نواجهها اليوم. الطبقة الرأسمالية هي التي لها المصلحة في إشعال الحروب الافتراضية. وفي هذه الحالة، لدينا الطبقة الرأسمالية في إسرائيل، مدعومة من الطبقات الرأسمالية في الولايات المتحدة وأوروبا، تعمل على تعزيز مصالحها من خلال الحرب.

في عام 1917، وفي إشارة منه إلى الحرب العالمية الأولى، طرح لينين الأسئلة التالية: «... ما سبب تلك الحرب، وما هي الطبقات التي تشنها، وما هي الظروف

التاريخية والتاريخية الاقتصادية التي أدت إلى اندلاعها؟».

وشرح أن: «الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى. جميع الحروب لا يمكن فصلها عن الأنظمة السياسية التي تولدها. إن السياسة التي اتبعتها دولة معينة، أو طبقة معينة داخل تلك الدولة، لفترة طويلة قبل الحرب، ستستمر حتماً من قبل نفس الطبقة خلال الحرب، وحده شكل العمل الذي يتغير».

منذ إنشاء إسرائيل، استمرت الطبقة السائدة الصهيونية على مدى عقود، في انتزاع المزيد والمزيد من الأراضي من الشعب الفلسطيني. وهذا واضح لكل من يخصص وقتاً لدراسة خريطة الضفة الغربية. من الواضح أن سياسة الحكومة الإسرائيلية في «أوقات السلام» كانت تتمثل في اعتصار الفلسطينيين بشكل منهجي. وسياستها في زمن الحرب هي نفسها.

لم تعد هناك أراض فلسطينية متواصلة يمكن الحديث عنها. لقد تم تقسيم الضفة الغربية بسبب العدد المتزايد من المستوطنات اليهودية. في عام 1972، كان هناك ما يزيد قليلاً عن 10.000 مستوطن منتشرين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، ارتفع هذا الرقم إلى حوالي 750.000.

وبالعودة إلى كلمات لينين فإن: «هذا يقودني إلى السؤال الأخير، وهو كيفية إنهاء الحرب». وقد أجاب بكل وضوح: «وحدها الثورة العمالية في العديد من البلدان هي التي يمكنها أن تهزم هذه الحرب [الحرب العالمية الأولى]. الحرب ليست لعبة، إنها أمر مروع يؤدي بحياة الملايين، ولا يمكن إنهاؤها بسهولة».

واليوم ينطبق نفس المبدأ. فطالما استمرت الطبقة السائدة الرأسمالية الصهيونية قائمة في إسرائيل، وطالما بقيت السلطة في البلدان المجاورة في أيدي النخب البرجوازية، فإن الحرب الحالية لن تكون الأخيرة. وطالما بقي الشعب الفلسطيني بلا وطن، فإنه لن يكون هناك سلام دائم. وحتى لو تمكن نتنياهو مؤقتاً، من خلال حملة عسكرية وحشية تسبب خسائر فادحة، وتمكن من تقليص قدرة حماس على مهاجمة إسرائيل، فإن الهمجية الحالية تؤدي إلى تراكم سخط كبير بين الفلسطينيين، ولا سيما الشباب، الذين سيجدون سبلاً للرد، و سوف يستمر الصراع.

إن القوة الوحيدة التي يمكنها أن تساعد الفلسطينيين على تحقيق هدفهم التاريخي، المتمثل في إقامة وطن لهم، هي جماهير الطبقة العاملة والفقراء في جميع بلدان الشرق الأوسط. وهذا يعني نضالاً ثورياً آممياً للإطاحة بجميع الأنظمة الرأسمالية في المنطقة، والقوى الإمبريالية التي تدعمها. لذا فإنه إذا كنا نريد وقف الحرب، فعلياً أن نتزع السلطة من تلك الطبقة التي تستفيد من الحرب، أي طبقة رأسمالي جميع البلدان.

فريد ويستون

20 أكتوبر 2023

كيف للعمال أن يوقفوا آلة الحرب الامبريالية؟

ينظر العديد من العمال إلى الأحداث الكارثية التي تقع في الشرق الأوسط، ويتساءلون عما يمكنهم فعله لوقف المذبحة الإمبريالية. إن الطبقة العاملة، عندما تنظم صفوفها وتتحرك، تصير قادرة على وقف دعاة الحرب.

المقال التالي كتبه رفاقنا في الفرع البريطاني للتيار الماركسي الأممي، يعرضون فيه نموذجاً لتوصية لأجل تمريرها في النقابات العمالية ويشرحون ما الذي يمكن أن يقوم به العمال لمواجهة آلة الحرب الإمبريالية.

تحركات العمال

الضحايا؟
بادئ ذي بدء، يجب علينا أن ندرك أن قوتنا تكمن في تنظيمنا الجماعي وتعبئتنا، وخاصة داخل النقابات العمالية.

إذا كنت عضواً في نقابة عمالية، فعليك بالتالي أن تحاول إقناع فرعك بتمرير هذه التوصية: إعلان التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني؛ وإدانة هجمات الدولة الإسرائيلية؛ وإدانة تواطؤ الإمبريالية البريطانية معها.

تشير هذه التوصية إلى السبب الحقيقي للصراع. ليس السؤال هو: من أطلق النار أولاً، بل من هو المضطهد، ومن يساعده في حملة القمع التي يشنها؟

لكن التوصية لا تكفي بمجرد إدانة الإمبرياليين، بل تدعو إلى القيام بالتحرك. يتعين علينا أن نفهم قوتنا الحقيقية: قدرتنا على التعبئة والتظاهر؛ والأهم من ذلك كله: الإضراب.

هذا لا يعني التحرك بشكل فردي -عدم الحضور إلى العمل صباح يوم الاثنين؛ أو رفض شراء هذا المنتج أو ذاك- بل التحرك بشكل جماعي.

إن قوة الطبقة العاملة لا تأتي من قراراتنا باعتبارنا مستهلكين، بل من دورنا باعتبارنا

يراقب العمال في جميع أنحاء العالم بفزع الدولة الإسرائيلية وهي تشن حملة عقاب جماعي على الفلسطينيين المحاصرين في غزة.



منتجين. نحن لسنا زبناء، نحن عمال.

وسواء كان ذلك من خلال النقابات العمالية أو غير ذلك، فإن العمل الجماهيري من جانب الطبقة العاملة المنظمة -وخاصة في الصناعات التي يعتمد عليها الرأسماليون للحفاظ على استمرار آلة الحرب- يمكن أن يكون له تأثير مباشر.

فبعد أن فوجئت بالطبيعة المنسقة لهجمات حماس، تعمل الطبقة السائدة الصهيونية الإسرائيلية الآن على شن انتقام وحشي.

ومع رؤية هذا القصف والقتل ضد المدنيين، لا بد أن الكثيرين في بريطانيا يطرحون على أنفسهم السؤال التالي: ماذا يمكننا أن نفعل لمساعدة هؤلاء

يمكن لمثل هذه التحركات الجماهيرية الكفاحية أن تضرب الإمبرياليين مباشرة عن طريق وقف الإنتاج. لا يستطيع الجيش الإسرائيلي إسقاط قنابل لا يملكها! وبهذه الطريقة، يمكن للعمال أن يدركوا الإمكانيات الكاملة للقوة التي يمتلكونها في المجتمع. فإذا تم اتخاذ إجراء من هذا القبيل ولو في مكان عمل واحد، فمن الممكن أن يكون له تأثير هائل على الأحداث، ويلهم العمال الآخرين ليحذوا حذوه.

دروس من التاريخ

لنأخذ مثالا بطوليا واحدا: في عام 1974، في أعقاب انقلاب بينوشيه في تشيلي، تحرك العمال في مصنع رولز رويس في شرق كيلبرايد باسكتلندا، بهذه الطريقة بالضبط.

فبعد أن علموا أن المحركات النفاثة التي كانوا يقومون بإصلاحها مملوكة للمجلس العسكري التشيلي، رفضوا لمس تلك المكونات الحيوية للطائرة. استمرت مقاطعة العمال هذه لفترة طويلة، حتى أن المحركات نفسها صدأت، مما جعلها غير صالحة، ومنع استخدامها في قتل العمال التشيليين على بعد آلاف الأميال.

وبالمثل، فقد أضرب عمال الرصيف، الذي نظمته نقابة CGIL في جنوة بإيطاليا، عام 2019، لمنع سفينة مملوكة للسعودية من شحن حمولتها من الأسلحة، المخصصة للاستخدام في الحرب الرجعية التي يشنها النظام السعودي على اليمن. وفي العام الماضي فقط، حاول عمال السكك الحديدية اليونانيون أيضا منع نقل الدبابات إلى أوكرانيا لاستخدامها في الصراع الدائر هناك.

وهناك أيضا سابقة فيما يتعلق بتحريك العمال لوقف الأسلحة الموجهة إلى إسرائيل: وأبرزها رفض نقابة عمال الموانئ في جنوب إفريقيا، «SATAWU»، تفريغ حمولة سفينة إسرائيلية خلال ذروة القصف الاسرائيلي على غزة، في عام 2021.

وفي سياق العدوان الأخير من جانب الدولة الإسرائيلية، تقدم هذه الأمثلة الملهمة دروسا حيوية لكيف يمكن للعمال، بل وينبغي عليهم، أن يناضلوا ضد اضطهاد الفلسطينيين اليوم، من خلال استخدام موقعهم في الإنتاج والتوزيع لوقف دعاة الحرب الإمبرياليين.

العدو في الداخل

هذه التحركات يجب أن تستهدف أيضا الطبقة السائدة «الخاصة بنا». إن نظام نيتياهو قادر على الإفلات من العقاب لأن الإمبريالية الأمريكية والبريطانية تريان أن وجود إسرائيل قوية أمر حيوي لمصالحهما في الشرق الأوسط.

لمحاربة مثل هذه القوة، علينا أن نفكر بشكل أعم. ليست حملة النضال العمالي ضد إنتاج ونقل الأسلحة سوى البداية.

إن الإطاحة بحكوماتنا الإمبريالية، العدو الموجود في الداخل، وكذلك النظام الرأسمالي الذي تمثله وتدافع عنه، هو في نهاية المطاف ما سيمنع العدوان الإسرائيلي ويوقف الحرب إلى الأبد.

لا يمكننا الاعتماد على الدبلوماسية البرجوازية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة -وغيرها من أدوات الإمبريالية- لتحقيق السلام الحقيقي. إن الأصدقاء الحقيقيين الوحيدين للجماهير الفلسطينية هم عمال العالم.

من خلال تحطيم الدول الإمبريالية السائدة في بلدانهم، يستطيع العمال في الغرب تقديم تضامن طبقي حقيقي للقضية الفلسطينية. وهذه هي الطريقة التي يمكننا بها المساعدة في كسب الحرية، بعد طول انتظار، لملايين المضطهدين في الشرق الأوسط وخارجه.

الرقابة العمالية

وبالإضافة إلى النضال من أجل وقف إنتاج وتوزيع الأسلحة، يجب على العمال في قطاع صناعة الأسلحة أن يناضلوا أيضا من أجل ملكية وسائل الإنتاج وممارسة الرقابة على الصناعة.

وبهذه الطريقة، واستلهاما لخطة لوكاس في السبعينيات، يمكن إعادة استخدام مصانع وآلات إنتاج الأسلحة لصناعة منتجات مفيدة اجتماعيا، مثل التقنيات الخضراء ومعدات الرعاية الصحية.

على هذا الأساس، وكجزء من خطة إنتاج اشتراكية، يمكن استخدام موارد المجتمع ومهارات العمال لصالح الشعوب والكوكب، بدلا من خدمة أرباح شركات تصنيع الأسلحة الخاصة.

إن دورنا، نحن الشيوعيون، داخل النقابات العمالية هو جمع كل هذه الخيوط معا؛ لرفع مستوى الوعي، وتزويد العمال بالثقة والشعور بقوتهم؛ وأن نكون أكثر المناضلين الطبقيين والأمنيين تصميمًا.

إذا كنتم تريدون أن تنتظموا شيوعيين داخل الحركة العمالية، انضموا إلينا اليوم.

17 أكتوبر/تشرين الأول 2023

شون هودجز وديلان كوب

